



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي

ميدان: علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم المالية والمحاسبية

الشعبة : محاسبة ومالية

تخصص : محاسبة

من إعداد الطالبة : أولاد الحاج يوسف نوال

بغنوان:

تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة
المعلومات المالية "دراسة حالة سونلغاز"

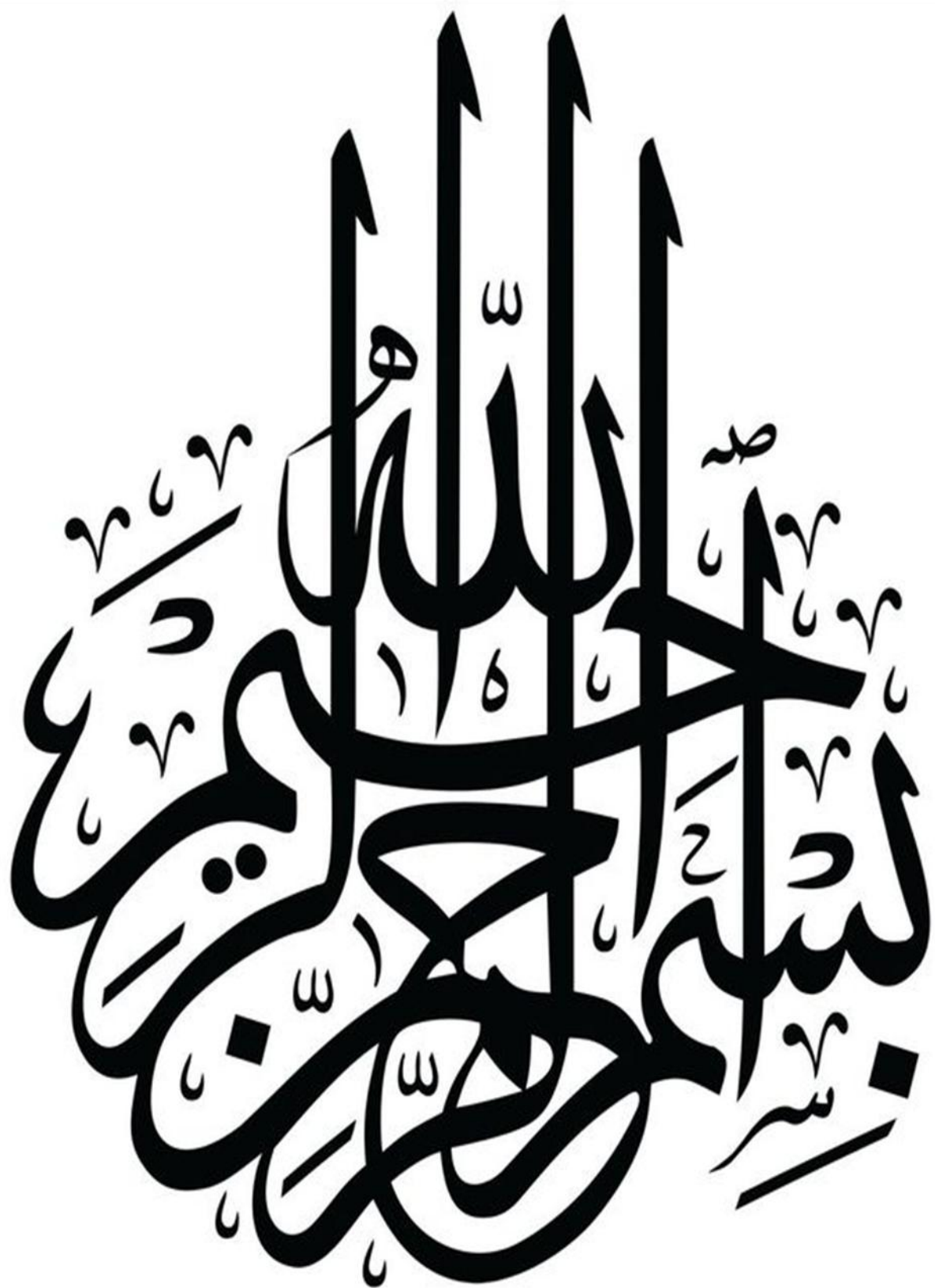
من [21.12.2025] إلى [08.01.2026].

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 131 \ 05 \ 2026 من طرف السادة الكرام :

أسم ولقب الدكتور(ة)	الجامعة	
خبيطي خضير	غرداية	رئيسا
بيشي إسماعيل	غرداية	مشرفا
عجيلة محمد	غرداية	مناقشا

السنة الدراسية :

2026/2025





وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة غرداية



كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي

ميدان:علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم المالية والمحاسبية

الشعبة : محاسبة ومالية

تخصص : محاسبة

من إعداد الطالبة : أولاد الحاج يوسف نوال

يعنوان:

تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة
المعلومات المالية "دراسة حالة سونلغاز"

من [21.12.2025] إلى [08.01.2026].

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 31 \ 05 \ 2026 من طرف السادة الكرام :

أسم ولقب الدكتور(ة)	الجامعة	
خبيطي خضير	غرداية	رئيسا
بيشي إسماعيل	غرداية	مشرفا
عجيلة محمد	غرداية	مناقشا

السنة الدراسية :

2026/2025

الاهداء

"وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ". سورة التوبة، الآية 105.

الحمد لله عند البدء وعند الختام, فما تنأهى درب, ولا ختم جهد, ولا تم سعي إلا بفضلته تعالى .

الحمد لله الذي يسر لي البدايات وبلغنا النهايات بفضلته وكرمه.

ها أنا اليوم أهدي نجاحي إلى كل من سعى معي لاتمام هذه المسيرة دمت لي سنداً .

إلى من أحمل اسمه بكل فخر، إلى من حصد الأشواك في طريقي ليعيد لي درب العلم، إلى من كان سندي بعد الله، إلى من علمني أن الإرادة تصنع المعجزات، إلى من غرس في قلبي حب العلم ورافقتي في كل خطوة "أبي الحبيب".

إلى من أوصاني الله بها خيرًا، وجعل الجنة تحت أقدامها، إلى من أطعمتني كما تطعم الطير صغارها، إلى من يشمل دعائها تحقيق نجاحي، إلى بلسم جراحي، إلى وطني الكبير الذي لا تحمده حمود جفراً: "أمي الحبيبة".

إلى السند والكتف الثبات الذين إذا مالت الدنيا لا يميلون، ملهمي نجاحي، إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع أروى منها ، إلى خيرة أيامي وصفوتها ، إلى قرة عيني ، القلب الدافئ والابتسامة الصادقة، أول الداعمين "أخوتي وأخواتي".

إلى توأم الروح وبهجة الأيام ، إلى من كانوا السند أوقات الضعف، من شاركوني التعب والفرح طيلة المشوار أخوات اللواتي لم تلذهن " أمي " .

إلى " نفسي "

بعد سنوات من الجهد والسهر والتحديات

أقف اليوم بفخر أمام أنجاز لطالما حلمت به

لقد أمنت بقدرتي رغم كل الصعاب

رغم ثقل الطريق ، ورغم كل الصعاب التي واجهتها

سوال NAWAL



الشكر وتقدير:

قال تعالى: "وَلَيْنُ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ"

أشكر الله عز وجل وأحمده الذي رزقني العلم وأنار بصيرتي ويسر لي دربي، وأعانني على انجاز هذا العمل المتواضع، فمت توكل علي الله فهو حسبه. أما بعد :

يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الى الدكتور المشرف "بيشي اسماعيل" على تفضله بالاشراف على هذه المذكرة، وعلى توجيهاته ، وارشاداته، جزاه الله خيرا.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل سيدة "سمية فرج الله" وايضا إلى جميع اطارات وموظفي شركة توزيع الكهرباء والغاز (سونلغاز) كما نتوجه بالتحية والشكر الى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة غرداية ، دون أن أنسى الاداريين . وإلى كل الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة بقبول مناقشة هذه الرسالة لقراءتها ومراجعتها وإثرائها بملاحظاتهم القيمة.

ونسأل الله أن يوفق الجميع لما فيه الخير ويرضاه .

نسوان NAWAL



ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية في سونلغاز، من خلال التعرف على مدى مساهمة إجراءات الرقابة الداخلية في ضمان دقة وموثوقية المعلومات المالية والحد من الأخطاء والتجاوزات المالية. كما تسعى الدراسة إلى إبراز أهمية الرقابة الداخلية في تعزيز الشفافية والمصداقية وتحسين عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات باستخدام استبيان وُزِعَ على عينة من موظفي المؤسسة، ثم تحليل النتائج بالاعتماد على الأساليب الإحصائية المناسبة. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية نظام الرقابة الداخلية وتحسين جودة المعلومات المالية في مؤسسة سونلغاز، وذلك من خلال تعزيز الدقة والموثوقية والالتزام بالمعايير المحاسبية والرقابية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تطوير آليات الرقابة الداخلية، وتكثيف برامج التكوين للموظفين، وتعزيز استخدام الأنظمة الرقمية الحديثة بما يساهم في رفع جودة المعلومات المالية وتحقيق الكفاءة في الأداء الإداري والمالي.

كلمات مفتاحية: رقابة داخلية، جودة معلومات مالية، فعالية رقابة، شفافية مالية، موثوقية، تقارير مالية.

Résumé

Cette étude vise à évaluer l'efficacité du système de contrôle interne dans l'amélioration de la qualité des informations financières au sein de Sonelgaz, à travers l'analyse du rôle des procédures de contrôle interne dans la garantie de la fiabilité, de la précision et de la transparence des données financières. L'étude met également en évidence l'importance du contrôle interne dans la réduction des erreurs et des irrégularités financières ainsi que dans l'amélioration de la prise de décision.

L'étude s'est basée sur une approche descriptive et analytique. Les données ont été collectées à l'aide d'un questionnaire distribué auprès d'un échantillon des employés de l'entreprise, puis analysées à l'aide de méthodes statistiques appropriées. Les résultats ont révélé l'existence d'une relation statistiquement significative entre l'efficacité du système de contrôle interne et l'amélioration de la qualité des informations financières au sein de Sonelgaz, notamment en matière de précision, de crédibilité et de conformité aux normes comptables et de contrôle.

L'étude recommande de renforcer les mécanismes de contrôle interne, de développer les programmes de formation du personnel et d'intégrer davantage les systèmes numériques modernes afin d'améliorer la qualité des informations financières et la performance administrative et financière de l'entreprise.

Mots-clés

Contrôle interne, qualité de l'information financière, efficacité du contrôle, information comptable, audit interne, transparence financière, fiabilité, états financiers, performance financière, Sonelgaz.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات:

البسمة	
I	الشكر
II	الاهداء
III-IV	ملخص الدراسة
VI -VII	قائمة المحتويات
VIII-IX	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
XI	قائمة المصطلحات والرموز
XI	قائمة الملاحق
أ-د	المقدمة
5	الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية
6	تمهيد
7	المبحث الأول : الاطار المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية
7	المطلب الأول:الاطار العام لنظام الرقابة الداخلية
27	المطلب الثاني: الاطار المفاهيمي لجودة المعلومات المالية
36	المطلب الثالث: دور نظام الرقابة الداخلية في دعم جودة المعلومات المالية
38	المبحث الثاني : الدراسات السابقة وما يميز دراسة حالية عن دراسات السابقة
38	المطلب الأول : الدراسات السابقة المحلية
41	المطلب الثاني :الدراسات السابقة الأجنبية
45	المطلب الثالث : المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة
48	خلاصة الفصل الأول
49	الفصل الثاني : تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية "دراسة ميدانية"
50	المبحث الأول : تقييم شركة توزيع الكهرباء والغاز -سونلغاز-
50	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة
52	المطلب الثاني: تعريف مديرية توزيع الكهرباء والغاز - غرداية -

53	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -غرداية-
65	المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية (الطريقة و الإجراءات)
65	المطلب الأول: طرق وأدوات الدراسة
68	المطلب الثاني: متغيرات الدراسة
71	المطلب الثالث: صدق وثبات الاستبيان
75	المبحث الثاني: عرض و تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها
75	المطلب الأول: النتائج المتعلقة بخصائص أفراد عينة الدراسة
80	المطلب الثاني: عرض وتحليل و مناقشة نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة
87	المطلب الثالث: إختبار الفرضيات
95	خلاصة الفصل الثاني
96	الخاتمة
99	قائمة المراجع
104	الملاحق
113	الفهرس

88	يوضح معامل ارتباط بيرسون و مستوى الدلالة لدرجات ارتباط متغيرات الدراسة	19
89	يوضح معامل ارتباط بيرسون و مستوى الدلالة لدرجات ارتباط متغيرات الدراسة	20
91	يوضح معامل ارتباط بيرسون و مستوى الدلالة لدرجات ارتباط متغيرات الدراسة	21
93	يوضح معامل ارتباط بيرسون و مستوى الدلالة لدرجات ارتباط متغيرات الدراسة	22

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
17	العلاقة بين اهداف وعناصر الرقابة الداخلية	01
18	إجراءات نظام الرقابة الداخلية	02
31	خصائص النوعية للمعلومات المالية	03
35	معايير جودة المعلومات المالية	04
53	الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -غرداية-	01
64	مؤشرات نسبة للكهرباء والغاز	02
75	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس	03
76	توزيع أفراد العينة حسب العمرية	04
77	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي للوظيفة	05
78	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي	06
80	يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	07

قائمة المصطلحات والرموز:

المختصر	المختصر باللغة الأصلية	المختصر باللغة العربية
COSO	Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission	لجنة المنظمات الراعية للجنة تريديواي
IIA	Institute of Internal Auditors	جمعية المدققين الداخليين
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	معهد الأمريكي للمحاسبين قانونيين
FABS	Financial Accounting Standards	مجلس معايير المحاسبية المالية

قائمة الملاحق :

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	الاستبيان
02	مخرجات spss

مقدمة

أ. توطئة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تغيرات متسارعة في مختلف المجالات، لا سيما في المجال الاقتصادي، حيث أصبح العنصر البشري والمؤسسي يشكلان الركيزة الأساسية للنمو والتنافسية. ومع توسع المؤسسات في حجم أعمالها وتعدد أنشطتها المالية والإدارية، برزت الحاجة إلى آليات رقابية فعالة تضمن التحكم في الموارد وتحسين أداء المؤسسة، بما يحافظ على دقة ومصداقية المعلومات المالية التي تُعد أساس اتخاذ القرار الصحيح على المستويين الداخلي والخارجي.

في هذا السياق، يبرز نظام الرقابة الداخلية كأداة محورية لتحقيق الرقابة الإدارية والمالية، إذ يساهم في حماية أصول المؤسسة، وضمان سلامة المعلومات المالية، وتقليل المخاطر المرتبطة بالخطأ أو الغش، مما يعزز من كفاءة العمليات التشغيلية ويضمن الالتزام بالسياسات والإجراءات الداخلية. وقد أصبح هذا النظام ضرورة ملحة في ظل ضعف المراقبة التقليدية، وظهور تحديات جديدة فرضتها بيئة الأعمال المتغيرة والمتقلبة، خاصة مع اعتماد الهيئات الدولية، مثل لجنة COSO، على وضع أطر ومعايير لتنفيذ الرقابة الداخلية بما يضمن موثوقية المعلومات المالية وجودتها.

من جهة أخرى، تُعتبر جودة المعلومات المالية من المخرجات الحيوية لنظام المعلومات المالي، فهي تعكس صحة الوضع المالي للمؤسسة وتمثل قاعدة لاتخاذ قرارات استراتيجية رشيدة. وتتحقق جودة هذه المعلومات من خلال تبني نظام رقابة داخلية متين، يعتمد على مقومات أساسية تشمل الهيكل التنظيمي، والضبط الداخلي، والكفاءة البشرية، وفعالية الأنشطة الرقابية، إلى جانب متابعة مستمرة وتقييم دوري يضمن تحسين الأداء باستمرار.

ب. إشكالية الدراسة.

تبرز الإشكالية الرئيسية للدراسة في التساؤل التالي:

ماهي متطلبات فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية داخل شركة توزيع الكهرباء والغاز_سونلغاز_؟

ولمناقشة هذه الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- إلى أي حد يساهم نظام الرقابة الداخلية في تعزيز مصداقية و موثوقية المعلومات المالية؟

- ما دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين ملاءمة وتوقيت المعلومات المالية؟
- كيف يؤثر نظام الرقابة الداخلية على مستوى الشفافية والالتزام بالمعايير المحاسبية؟

ت. الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية نظام الرقابة الداخلية وتحسين جودة المعلومات المالية داخل المؤسسة.

الفرضية الفرعية:

- توجد علاقة بين نظام الرقابة الداخلية وموثوقية المعلومات المالية داخل المؤسسة.
- توجد علاقة بين نظام الرقابة الداخلية وملاءمة وتوقيت المعلومات المالية داخل المؤسسة.
- توجد علاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومستوى الشفافية والالتزام بالمعايير المحاسبية، مما ينعكس إيجابًا على جودة المعلومات المالية.
- توجد علاقة بين جودة المعلومات المالية الناتجة عن نظام الرقابة الداخلية وفعالية اتخاذ القرار المالي داخل المؤسسة.

ث. أسباب اختيار الموضوع:

- الاهتمام والميل الشخصي للبحث في موضوع الرقابة الداخلية كنظام فعال يحدد مكانة المؤسسة ومستواها.
- كثرة ظهور مشاكل الغش والتلاعب والاختلاس، الامر الذي أدى إلى اهتمام كافة المؤسسات لوجود نظام الرقابة الداخلية.
- الرغبة في دراسة جانب تطبيقي داخل مؤسسة ذات أهمية إقتصادية .
- إدراك المؤسسات الجزائرية الأهمية البالغة لنظام الرقابة الداخلية في تحسين المعلومات المالية .

ج. أهمية الدراسة :

تبرز أهمية هذه الدراسة في:

- يساهم النظام الرقابي الفعّال في تحسين جودة المعلومات المالية.
- العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية علاقة سببية واضحة.
- تؤثر هذه العلاقة مباشرة على قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها.
- كما تدعم نجاح المؤسسة في بيئة اقتصادية تنافسية.
- عملية تقييم النظام الرقابي تمكّن الإدارة والمراجعين الخارجيين من تحديد نقاط القوة والضعف.
- تساعد أيضًا في معالجة القصور وضمان إنتاج معلومات مالية دقيقة وموثوقة.

ح. أهداف الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى:

- التعرف على المفاهيم الأساسية لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية.
- تحليل دور الرقابة الداخلية في دعم وضمان جودة المعلومات المالية.
- تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية وآليات قياسها وأثرها على المؤسسة.
- تقديم مقترحات لتحسين أداء النظام الرقابي الداخلي بما يرفع مستوى جودة المعلومات المالية.

خ. حدود الدراسة :

- الموضوعية: يركز البحث على تقييم نظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية داخل مؤسسة شركة توزيع الكهرباء والغاز -سولغاز-.
- الزمانية: يغطي البحث الفترة من [21.12.2025] إلى [08.01.2026].
- المكانية: تتمثل الحدود المكانية للدراسة التي قمت بها في شركة توزيع الكهرباء والغاز -سولغاز- بغرداية.

د. منهج الدراسة :

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية وإختبار صحة الفرضيات إستخدمنا المنهج الوصفي التحليلي ، حيث إعتدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك من خلال إستعراض مختلف المفاهيم الأساسية سواء تلك المتعلقة بالرقابة الداخلية أو بالمعلومات المالية وجودتها . أما في الجانب التطبيقي أعتدنا على المنهج التحليلي حيث ربطنا نظام الرقابة الداخلية بالمعلومات المالية من خلال العلاقة السببية التي تربط بينهما ، تما اتخاذ الاستبيان كأداة أساسية لتحليل والوصول إلى مجموعة من النتائج . إلى جانب استخدام أدوات جمع البيانات مثل:

- الاستبيانات لتقييم فعالية الرقابة الداخلية ومكوناتها.
- تحليل الوثائق والتقارير المالية والإدارية للمؤسسة.

ذ. صعوبات الدراسة:

- صعوبة الوصول إلى بعض الوثائق والمواد الداخلية للمؤسسة لأسباب تتعلق بالسرية أو عدم توفرها.

- قلة الدراسات المحلية المحدثّة حول فعالية نظام الرقابة الداخلية، مما صعب مقارنة النتائج مع دراسات سابقة.
- مقاومة بعض الموظفين للإجابة على الأسئلة بحيادية، خوفاً من تأثير الإجابات على وظائفهم أو تقييمهم.
- محدودية الوقت المتاح لإجراء الدراسة الميدانية وتحليل جميع البيانات بشكل مفصل.
- صعوبة التنسيق مع بعض الإدارات للحصول على المعلومات المالية اللازمة لإجراء التحليل.
- وجود اختلافات في فهم بعض المفاهيم بين موظفي المؤسسة، ما أدى إلى إجابات متباينة على الاستبيانات.
- تحدي قياس تأثير الرقابة الداخلية بشكل دقيق بسبب تعدد العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المالية

ر. تقسيمات الدراسة

لإحاطة بهذه الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة ومعالجتها منهجياً، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسيين. يتناول الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية، ويشتمل على مبحثين. يتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية، أما المبحث الثاني فيتعلق بالدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية عنها، ويختتم الفصل بخلاصة تلخص أهم ما تم التوصل إليه من مفاهيم وأطر نظرية. أما المبحث الثاني فكان عبارة عن الطريقة و الإجراءات المستخدمة في حل الإشكالية المطروحة من خلال الاستبيان، و تحليل للنتائج و إختبار فرضيات الدراسة للوقوف على أثر الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية للشركة محل الدراسة.

**الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي
لنظام الرقابة الداخلية و جودة المعلومات
المالية**

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

تمهيد

يُعتبر نظام الرقابة الداخلية أحد أهم الأنظمة التسييرية التي تعتمد عليها المؤسسة لتحقيق الفعالية والنجاعة المنتظرة من قيام المؤسسة ووجودها، فهو قائم على رقابة مدى تحقيق أهداف المؤسسة وحسن تسيير مواردها، فمفهوم هذا النظام تطوّر بشكل ملحوظ وأصبحت هيئات دولية قائمة بذاتها على غرار هيئة COSO¹ لجنة المنظمات الراعية الأمريكية، تعنى بإصدار مفاهيم وقواعد تساعد على تأسيس نظام رقابي داخلي فعال في مختلف المؤسسات، ومن شأنه هذا يسمح أن يسمح لنظام المعلومات المالية بتوليد معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية المالية للمؤسسة ، يساعد هذا النظام المؤسسة على بلوغ غاياتها وتحقيق أهدافها العامة، وبالتالي يتيح لها الوصول إلى النتائج المتوقعة وتحقيق الأهداف المرجوة منه .

يهدف هذا الفصل الى عرض المفاهيم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية اضافة الى جودة المعلومات المالية التي تعتبر من مخرجات نظام المعلومات المالي الذي يعد أحد مكونات نظام الرقابة الداخلية ، وتم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين أثنين :

المبحث الأول : الإطار النظري الخاص بنظام الرقابة الداخلية بجودة المعلومات المالية.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة وما يميز دراسة حالية عن دراسات السابقة

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات

المالية

يهدف هذا المبحث إلى إبراز الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية، باعتبارهما من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات في تحسين أدائها وضمان مصداقية التقارير المالية. كما يسعى هذا المبحث إلى توضيح طبيعة العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية ودورها في تعزيز فعالية القرارات الإدارية والمالية داخل المؤسسة.

ولتحقيق ذلك سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية، حيث يتناول **المطلب الأول الإطار العام لنظام الرقابة الداخلية** من خلال عرض مفهومه ومبادئه وخصائصه وأنواعه، في حين يتناول **المطلب الثاني الإطار المفاهيمي لجودة المعلومات المالية** من خلال تعريفها وخصائصها ومعاييرها. أما **المطلب الثالث** فيتناول دور نظام الرقابة الداخلية في دعم جودة المعلومات المالية.

المطلب الأول: الإطار العام لنظام الرقابة الداخلية .

يهدف هذا المطلب إلى التعرف على الإطار العام لنظام الرقابة الداخلية باعتباره أحد الأدوات الإدارية الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات لضمان حسن سير أنشطتها وتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية. ويكتسي نظام الرقابة الداخلية أهمية كبيرة في حماية أصول المؤسسة، وضمان دقة المعلومات المحاسبية والمالية، وتعزيز الالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة داخل المؤسسة.

ومن أجل الإحاطة بمختلف الجوانب المرتبطة بهذا النظام، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى ماهية نظام الرقابة الداخلية من حيث مفهومه ومبادئه الأساسية وخصائصه، إضافة إلى أنواعه وأهدافه وإجراءاته، وكذا مقوماته ومعايير فعاليته وطرق تقييمه..

الفرع الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية (مفهوم ، مبادئ الاساسية وخصائص)

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

أولاً : مفهوم نظام الرقابة الداخلية .

من أهم مفاهيم لنظام الرقابة الداخلية ما صدر من طرف الباحثين والمنظمات الدولية المتخصصة في هذا الميدان ومنها:

وأول

تعريف لها ما وضعته جمعية المدققين الأمريكيين IIA ونص على أن الرقابة الداخلية هي : " مجموعة من الطرق والمقاييس التي تتبعها المنشأة بقصد حماية موجوداتها والتأكد من دقة المعلومات المالية" أما حسب تعريف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA: " تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع ، بهدف حماية الأصول وضبط ومراجعة البيانات المالية، والتأكد من دقتها ومدى الاعتمادي عليها وزيادة الكفاية الانتاجية ،وتشجيع العاملين على التمسك بالبيانات الادارية الموضوعية ".¹

أما COSO عرفت نظام الرقابة الداخلية على أنه " هي سيرورة الموضوعة من طرف مجلس الادارة والمسيرين والعمال في مؤسسة موجهة لتوفير ضمان معقول فيما يخص تحقيق الأهداف الآتية :

- كفاءة وفعالية المعلومات
- وجودة وملائمة التقارير المالية .
- الالتزام بالتعليمات القوانين والأنظمة.

يشير التعريف بوضوح الى أن الرقابة الداخلية هي عمليات وليس نظاما ، وأن مسؤولية تصميمه وتطويره تقع على عاتق مجلس الادارة وادارة الشركة والمشاركين الآخرين وذلك بهدف تزويد الادارة بتأمين معقول حول الوصول الى العناصر والمكونات الاساسية للرقابة الداخلية التي تم عرضها ، القابلة للتطبيق

¹ حليلة بن حامد ، دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية ، مذكرة ماستر ، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير ، شعبة علوم التسيير ، 2015، ص9 .

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

والتكيف مع كل المؤسسات ، كما يوضح التعريف أن هدف نظام الرقابة الداخلية هو تقديم تأكيد معقول وليس تأكيداً مطلقاً بخصوص الأهداف المرجوة من الرقابة .

واستناداً على التعاريف السابقة أعلاه يمكننا القول أن نظام الرقابة الداخلية ¹:

"هي عبارة عن مجموعة من الخطط التنظيمية التي صممت من أجل المحافظة على أصول المؤسسة والرقابة على استخدامها ، ومراجعة مدى دقة وتوثيق البيانات المحاسبية ومعلومات المالية وتحفيز الكفاءة التشغيلية للمؤسسة ، وتشجيع العاملين في المؤسسة على إتباع والتقيّد بسياساتها وتحسين الهيكل التنظيمي والعمل على تحقيق أهداف وأغراض إدارة المؤسسة ."

ثانياً : مبادئ الأساسية لنظام الرقابة الداخلية.

يعتمد نظام الرقابة الداخلية الحديث على الإطار المتكامل للجنة " كوزو " (COSO)، والذي يتكون من خمسة مبادئ ومكونات رئيسية متكاملة ، وهي ²:

1. بيئة الرقابة Control environment : تعدّ البيئة الرقابية هي أساس الرقابة الداخلية بأكملها، إذ أنها توفر الانضباطية والهيكلية، وأيضاً المناخ الذي يؤثر في الكيفية التي بها يتم وضع الاستراتيجيات والأهداف فضلاً عن أنها تقوم بمراقبة الأنشطة المهيكلية.

2. تقييم المخاطر Risk Assessment : تعني تحديد المخاطر وتحليلها ذات العلاقة بتحقيق الأهداف، وتحديد الأساس لكيفية إدارة هذه المخاطر، نظراً لاستمرار تغير الأحوال الاقتصادية، وأحوال الصناعة، والأحوال الرقابية، وظروف التشغيل، فقد ظهرت الحاجة إلى آليات لتحديد المخاطر الخاصة المرتبطة بالتغيير والتعامل معها.

¹ محمد التهامي الطواهر، ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات ، الأخطار النظري والممارسة التطبيقية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية . بن عكنون . الجزائر ، 2003 ، ص 84 .

² عباس حميد التميمي ، تقويم نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الحكومية ، مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد 13 العدد 42 ، 2018 ، ص 65 .

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

3- الأنشطة الرقابية Control Activities: هي السياسات والإجراءات التي تساعد في ضمان تنفيذ إجراءات الإدارة، كما أن أنشطة الرقابة سواء أنظمة تقنية المعلومات أو الأنظمة اليدوية لها أهدافا متنوعة، ويتم تطبيقها عند مختلف المستويات التنظيمية أو الوظيفية. وتشمل الأنشطة الرقابة على الفصل الملائم بين الواجبات، ومعالجة المعلومات، ومراقبة الأداء.

4- الإعلام والاتصال Information & Communication: يتكون نظام المعلومات والاتصال المتعلق بأهداف التقارير المالية بما في ذلك النظام المحاسبي من الطرق المحاسبية والسجلات التي أنشئت لتسجيل ومعالجة ، وتلخيص ، وتقرير ، وتقرير عن عمليات المنشأة ، والأحداث والظروف ولضمان استمرارية مسؤولية المحاسبة عن الأصول والخصوم وحقوق الملاك، وتؤثر جودة المعلومات التي بولدها النظام على قدرة الإدارة في اتخاذ قرارات الملائمة للرقابة على أنشطة المنشأة ولإعداد تقارير مالية موثوق بها ، ويتضمن الاتصال توفير فهم للأدوار والمسؤوليات الفردية المتعلقة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية ، حيث تعتبر المعلومات والتبليغ من الوسائل الجوهرية لتحقيق أهداف الرقابة الداخلية¹.

5- المراقبة والمتابعة Monitoring: هي عملية تقييم جودة أداء الرقابة الداخلية بشكل دوري ومستمر، وتتم عملية الرقابة من خلال عملية المراقبة المستمرة أو عمليات تقييمات مستقلة (منفصلة) أو المزج بينهما².

¹ علي بن عمار، تقييم نظام الرقابة الداخلية في السلطات المحلية في الحكومة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 42، 2018، ص. 65.

² عباس حميد التميمي ، تقويم نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الحكومية ، مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد 13 العدد 42 ، 2018 ، ص 65 .

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

جدول رقم 01: المبادئ الـ 17 للرقابة الداخلية

أولا: بيئة الرقابة
1. الالتزام بالنزاهة والقيم الأخلاقية. 2. ممارسة مسؤولية الرقابة. 3. تحديد الهيكل ، السلطة والمسؤولية . 4. توضيح الالتزام بالاختصاص. 5. فرض المساءلة .
ثانيا : تقييم الخطر
6. تحديد الأهداف ذات الصلة . 7. تحديد وتحليل المخاطر . 8. تقييم خطر الاحتيال. 9. تحديد وتحليل التغير المهم .
ثالثا: أنشطة الرقابة
10. تحديد وتطوير أنشطة الرقابة . 11. تحديد ووضع ضوابط عامة للتكنولوجيا. 12. النشر من خلال السياسات والإجراءات .
رابعا: الإعلام واتصال
13. استخدام معلومات ذات الصلة. 14. الاتصال داخليا. 15. الاتصال خارجي .
خامسا: مراقبة الأنشطة
16. إجراء التقييمات الجارية /أو المنفصلة 17. تقييم وتوصيل أوجه القصور

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

المصدر : Robert R.Moeller, Executive's guide to COSO internal controls Under standing and implementing the new Framework, WILEY, New Jersey, USA, 2014, P38.

ثالثاً: خصائص الأساسية لنظام الرقابة الداخلية.

يوضح المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) أن فعالية نظام الرقابة الداخلية تعتمد على توفر مجموعة من الخصائص الأساسية، أهمها وجود هيكل تنظيمي واضح ، إضافة إلى نظام مناسب لتفويض السلطات وتحديد إجراءات التسجيل المحاسبي. كما يتطلب تحديداً واضحاً لإجراءات العمل، مع الاعتماد على موارد بشرية كفؤة قادرة على أداء المهام والمسؤوليات بكفاءة.¹

لكي يحقق نظام الرقابة الداخلية فعاليته في توجيه نشاط الجهاز الإداري، ولا سيما في المؤسسات البنكية، نحو الوجهة الصحيحة، ومن ثم الإسهام في تحقيق الأهداف المنشودة، يتعين أن تتوفر فيه مجموعة من الخصائص الأساسية، يمكن عرضها على النحو الآتي:²

1- ملاءمة النظام الرقابي لطبيعة وحجم النشاط : يجب أن يتلاءم النظام الرقابي مع طبيعة وحجم

الأنشطة التي يباشرها الجهاز الإداري، والتي قد تختلف فيما بينها من حيث النوع والطبيعة ودرجة الأهمية، فضلاً عن اختلاف احتياجاتها المادية والفنية، بما يضمن فعالية الرقابة وعدم تعارضها مع سير العمل.

2- مرونة النظام الرقابي: ينبغي أن يتسم النظام الرقابي بالمرونة والقابلية للتعديل والتكيف، حتى لا

يصبح عاجزاً عن مواجهة ما قد يطرأ على ظروف التنفيذ من تطورات وتغيرات. ويقتضي

¹قاسم زلمد عبد الله البعاج، « تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في وحدات التعليم العالي - دراسة تطبيقية في قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بجامعة القادسية»، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 13، العدد 04، جامعة القادسية، العراق، 2011، ص ص 77-78.

²بوطورة فضيلة، "علاقة الرقابة الداخلية في البنوك بظاهرة القروض المتعثرة"، مجلة دفا تر اقتصادية، جامعة تبسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العدد 1، المجلد 6، 20 مارس 2015، ص 110.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

ذلك أن تكون المعايير الموضوعية والأساليب المتبعة قابلة للتلاؤم مع متطلبات العمل وظروف التنفيذ.

3- **اقتصادية النظام الرقابي** : تُعد اقتصادية النظام الرقابي من الشروط الأساسية لفعاليتها، إذ ينبغي أن تكون تكلفة تطبيقه أقل من أو على الأقل مساوية للفوائد والوفورات التي يحققها، حتى يكون مبرراً من الناحية الاقتصادية.

4- **سرعة النظام الرقابي** : تُقاس كفاءة النظام الرقابي بمدى قدرته على مواكبة التنفيذ الفعلي للأداء، فكلما قصرت الفترة الزمنية بين تنفيذ الأعمال وممارسة الرقابة عليها، أمكن اكتشاف الأخطاء والانحرافات في وقت مبكر قبل تفاقمها.

5- **موضوعية النظام الرقابي** : يتطلب النظام الرقابي الفعال أن يقوم على أسس موضوعية وأحكام واقعية بعيدة عن التقديرات الشخصية أو الأحكام التقريبية، بما يضمن الدقة في التقييم وتحقيق الأهداف الرقابية بكفاءة وفعالية.

6- **الطابع التصحيحي للنظام الرقابي** : ينبغي أن يتسم النظام الرقابي بطابع تصحيحي لا عقابي فقط، بحيث يُنظر إليه من قبل العاملين كأداة للمساعدة على تحسين مستوى الأداء، وتنشيط الحوافز، وتشجيع المبادرة، ورفع الكفاءة الإنتاجية، وليس كوسيلة للترهيب أو التخويف.

7- **كفاءة ونزاهة القائمين على الرقابة** : يتطلب نجاح النظام الرقابي أن تتولاه عناصر تتسم بالنزاهة والثقة والأمانة، وأن تؤسس أحكامها على معايير موضوعية وواقعية. كما يجب أن تكون هذه العناصر واعية بطبيعة المهمة الرقابية من حيث أهداف الرقابة، ومعاييرها، ومجالاتها، وأن تتحلى باللباقة والمرونة والفتنة في التعامل مع الخاضعين للرقابة، بعيداً عن تسلط أو حب الظهور.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

الفرع الثاني : أنواع وأهداف واجراءات نظام الرقابة الداخلية

أولاً: أنواع الرقابة الداخلية

تعكس التعاريف السابقة مدى اتساع مفهوم نظام الرقابة الداخلية ليشمل مختلف أنشطة المؤسسة، سواء كانت مالية أو إدارية، إضافة إلى الضبط الداخلي، وتصميم النظام المحاسبي، وقواعد الإثبات، وأنواع العمليات والبيانات المالية، فضلاً عن نظام المعلومات ونظام الموارد البشرية. ويتجسد ذلك من خلال الأنواع الآتية من الرقابة:

1- الرقابة المحاسبية : تعبر الرقابة المحاسبية عن الخطة التنظيمية وكافة الإجراءات التي تهدف

إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والحسابات ومدى الاعتماد عليها، والوقوف على سلامة المعالجة المحاسبية من جهة، ومن جهة أخرى العمل على حماية أصول المؤسسة.¹

وتُعرف الرقابة المحاسبية أيضاً بالرقابة الوقائية أو المانعة، لكونها تسهم في حماية الأصول والموارد من سوء الاستعمال، والتحقق من صحة الحسابات ومصادقيتها، ومدى إمكانية الاعتماد عليها. وبذلك تهدف الرقابة المحاسبية الداخلية إلى التأكد من تنفيذ العمليات على الوجه الصحيح، وتسهيل إعداد القوائم المالية²

2- الرقابة الإدارية : تتمثل الرقابة الإدارية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومجموعة الإجراءات

والسياسات التي تهدف أساساً إلى تحقيق الكفاءة الإنتاجية، وضمان الالتزام بالسياسات الإدارية المعتمدة، وذلك من خلال استخدام مختلف أساليب تحليل البيانات والتقارير الإدارية³

¹ شلال نجا، "تقييم أثر التدقيق الداخلي على فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية"، مجلة المالية والاسواق، المجلد 3، العدد 1، 01 مارس 2016، ص 174.

² غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2006، ص 208.

³ الصبان محمد سمير، الأصول العلمية والعملية للمراجعة بين النظرية والممارسة، الدار الجامعية، 1993، ص 205.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

3- الضبط الداخلي : يُقصد بالضبط الداخلي مجموعة الإجراءات والترتيبات التي توضع للتأكد من

تنفيذ الأعمال وفق القواعد والمبادئ واللوائح المعمول بها داخل المؤسسة، وكشف الأخطاء

والانحرافات بهدف تصحيحها ومعالجتها، والمساهمة في تطوير أساليب تنفيذ الأعمال

وتحسين مستوى الأداء¹

ويُعد نظام الضبط الداخلي أساساً لتحقيق رقابة إدارية ومحاسبية فعالة، إذ يمثل إحدى

الأدوات الرقابية المهمة التي تساعد على تنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية وتحقيق أهداف

المؤسسة.

ثانياً: أهداف الرقابة الداخلية

يهدف نظام الرقابة الداخلية بصفة أساسية إلى ضمان فعالية وكفاءة عمليات المؤسسة، وحماية أصولها،

وتعزيز الثقة في التقارير المالية، وضمان الالتزام بالسياسات والأنظمة الإدارية. ويمكن تلخيص أهم أهدافه

فيما يلي:²

1- حماية الأصول: وتعني حماية أصول الشركة ضد الأمور غير المرغوب فيها، سواء أكانت عن

قصد (غش)، أم عن غير قصد (خطأ)، وسواء أكانت أصولاً ثابتة كالأبنية والعقارات

والتجهيزات، من خلال صيانتها والمحافظة عليها من الحرائق، أم أصولاً متداولة كالنقدية

والمخزون، وذلك بالمحافظة عليها من السرقة والاختلاس، والغش والأخطاء، والأمور الأخرى

غير المرغوب فيها كالحرائق مثلاً وتقع المسؤولية كاملة على الإدارة في المحافظة على

الأصول، ويتم التحقق من الحماية الكاملة والمستمرة عن طريق مطابقة الأرصدة الدفترية في

السجلات المحاسبية مع الأصول المادية المتوفرة، إضافة إلى التأكد من أن كل المدخلات

والمخرجات خلال الفترة المعينة كاملة، وقانونية، ومصرحاً بها، ومثبتة.

¹ عبد الفتاح الصحن، الرقابة والمراجعة الداخلية، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص 192.

² القاضي حسين يوسف وآخرون، أصول المراجعة (1)، منشورات جامعة دمشق، 2008، ص ص 361-363.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

2- توفير الدقة في البيانات المحاسبية وتكاملها وملاءمتها: يعني ذلك أن يمدّ نظام الرقابة الداخلية

إدارة الشركة ببيانات ومعلومات دقيقة، وأن تكون هذه المعلومات حاضرة وجاهزة بالشكل الكامل والملائم وفي الوقت المناسب، خدمةً للأطراف المستفيدة، وبالتالي تفسير هذه العبارة هو أن نظام الرقابة الداخلية يمثل الركيزة الأساسية لإنتاج معلومات مالية تتمتع بخصائص الجودة (الدقة، السيولة والتكامل، والملاءمة الزمنية). وبناءً عليه، فإن قوة هذا النظام تضمن للإدارة والأطراف المستفيدة الحصول على تقارير مالية موثوقة وجاهزة في الوقت المناسب، مما يرفع من جودة القرارات المتخذة ويقلل من مخاطر الضبابية المالي

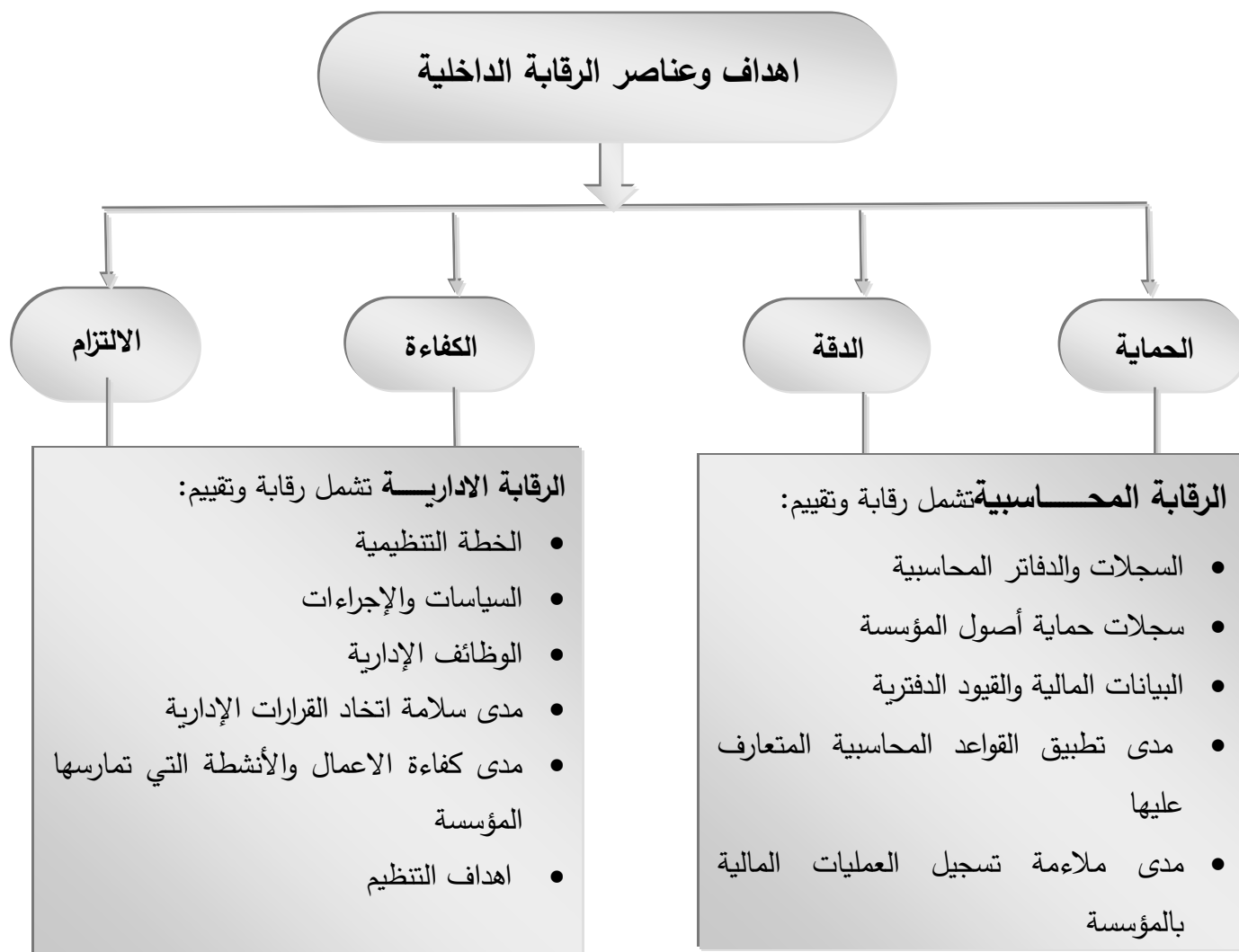
3- الالتزام بالسياسات الإدارية : تتم ترجمة أهداف الشركة إلى مجموعة من السياسات والخطط

والإجراءات المتكاملة التي تغطي كافة جوانب العمل داخل الشركة، وتصدر الإدارة قرارات وتعليمات توجهها إلى منفذي العمليات عبر المستويات الإدارية المختلفة. ويتطلب ذلك ضمان توفير المعلومات الملائمة التي تمكّن من اتخاذ القرارات الرشيدة، ويتم تفويض السلطات بما يتناسب مع حجم المسؤوليات، وبما يضمن السير وفق السياسات وتنفيذ القرارات المرتبطة بتحقيق الأهداف المحددة. وهذا ما يستدعي وجود دليل مكتوب يوضح هذه الاختصاصات، حتى لا يحدث تداخل بين الإدارات والأقسام التنفيذية المختلفة

4- الاستخدام الاقتصادي الكفء للموارد (تحسين الكفاءة الإنتاجية) : يعني الاستخدام الاقتصادي

للموارد تجنب أوجه الإسراف والقصور والتبذير في استخدام الموارد المتاحة؛ أما الكفاية فتعني قدرة الشركة على تحقيق الهدف المحدد بأقل تكلفة ممكنة

الشكل رقم 01: العلاقة بين اهداف وعناصر الرقابة الداخلي



المصدر : محمد عطية مطر وآخرون، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات (الإطار الفكري وتطبيقاته العلمية)، دار حنين للنشر والتوزيع / ط1 الأردن ، 1996 ص 22.

د

ثالثاً: اجراءات نظام الرقابة الداخلية

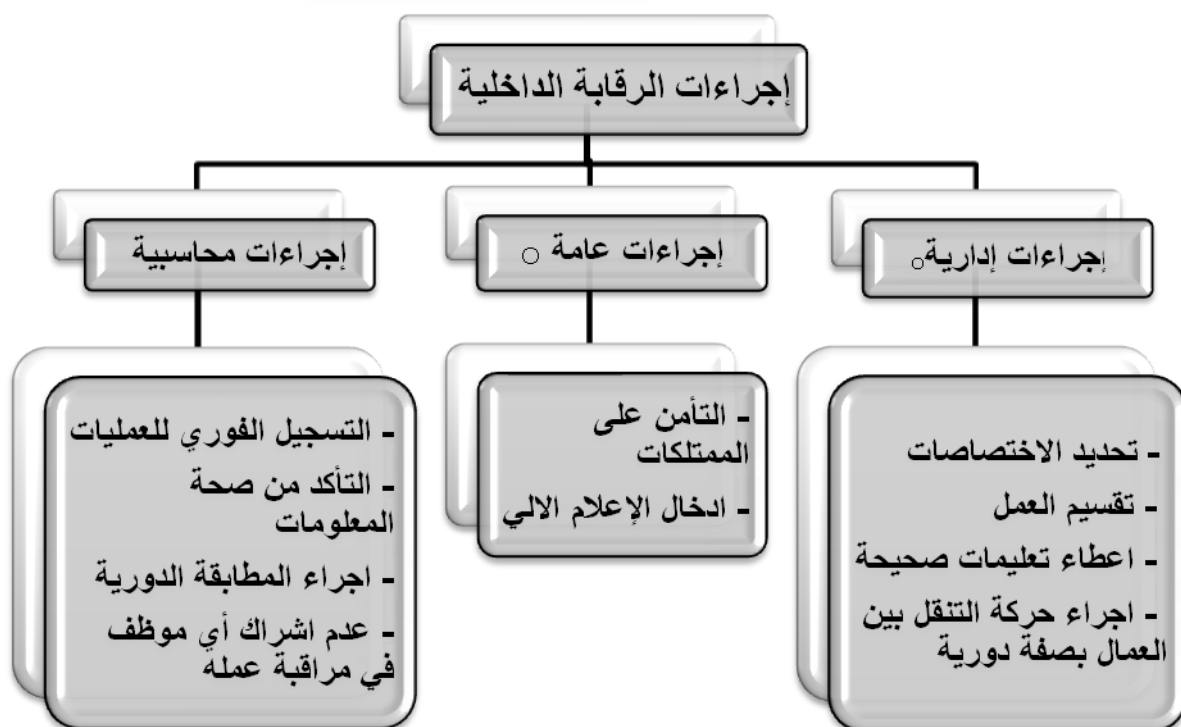
تُبنى على أساس تقارير الأداء، الخطط الإدارية، الموازنات التقديرية، والتكاليف المعيارية، حيث يقوم المحاسب دورياً بإجراء مجموعة من المطابقات الدورية، والمتمثلة في:¹

¹أوسعيد نيسة، "إجراءات نظام الرقابة الداخلية وتدقيق النشاط الفندقي وإسهامهما في تحقيق التسيير الأمثل: دراسة ميدانية على عينة من الفنادق الجزائرية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - العدد الاقتصادي، جامعة زيان عاشور بالجلفة، عدد خاص، 2018، ص 45.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

- وضع وتنظيم سجلات مراقبة المواد الغذائية، المشروبات، والمرطبات، وإخضاعها يومياً للرقابة.
- تقسيم الأعمال بين العاملين، وفصل الوظائف المتعارضة، وتوزيع المهام بشكل واضح ودقيق.
- استخدام ما يُعرف بالرقابة المزدوجة في ما يخص توقيع الشيكات وحيازة مفاتيح الخزنة.
- تطبيق إجراءات الجرد المستمر والمفاجئ للصندوق والمخازن.
- مطابقة الحسابات الإجمالية والفرعية للأرصدة المدينة والدائنة، وكذا مطابقة كشف الحساب البنكي.
- متابعة إجراءات الجرد الفعلي، المطابقات الدورية، التسويات اللازمة، وتبديل لجان المشتريات بشكل دوري لتفادي أية تلاعبات أو اختلاسات.
- مراقبة ومتابعة ومسك بطاقات وسائل النقل المستخدمة (الحركة) في الفندق.

الشكل رقم 02 : إجراءات نظام الرقابة الداخلية



المصدر :

محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ، المراجعة و تدقيق الحسابات (الإطار النظري و الممارسة التطبيقية) ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 ص 123

الفرع الثالث : مقومات ومعايير فعالية نظام الرقابة الداخلية

أولاً: مقومات الرقابة الداخلية

إنّ وجود نظام قوي للرقابة الداخلية يعتمد على كلّ من النموذج المحاسبي والإداري الفعّال، الذي يسمح بتوليد معلومات تعبر بصدق عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من جهة، ويمكنّها من تحقيق الأهداف المسطرة من جهة أخرى. وتتمثل مقومات نظام الرقابة الداخلية فيما يلي:¹

1. هيكل تنظيمي كفء : إنّ وجود هيكل تنظيمي كفء يؤدي إلى قيام نظام رقابة داخلية فعّال،

كونه يحدد المسؤوليات بدقة. وتُعَدّ عملية فصل المسؤوليات الوظيفية أمراً مهماً للحماية من الأخطاء، سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة. كما يجب أن يتناسب هذا الهيكل التنظيمي مع حجم المنشأة وطبيعة النشاط القائم فيها.

2. نظام محاسبي سليم : توجد علاقة تكاملية بين النظام المحاسبي لدى المنشأة ونظام الرقابة

الداخلية، حيث يوفّر النظام المحاسبي السليم الحماية اللازمة للأصول والسجلات من التلف والضياع، ويسهم في توفير معلومات دقيقة وموثوقة.

3. الضبط الداخلي : يُعَدّ الضبط الداخلي نظاماً يهدف إلى تدقيق العمليات المحاسبية والمالية

لتحقيق أهداف الإدارة، وله أثر فعّال في وجود نظام رقابة داخلية قوي. ويقوم الضبط الداخلي بعدة أعمال تساعد على منع الأخطاء والغش واكتشافها، من بينها:

• فصل الإدارات لمنع تعارض الاختصاصات.

• تحديد الاختصاصات على مستوى الأفراد داخل الأقسام والإدارات الفرعية.

¹ محمد حامد محمد السامرائي، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية: دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان، جامعة الشرق الأوسط، مذكرة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، 2016، ص 23.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

- تحديد الإجراءات التفصيلية للعمليات التي تقوم المنشأة بتنفيذها.
- مداولة الواجبات بين العاملين بما لا يتعارض مع مصلحة العمل وكفاءة العامل واختصاصه.

4. كفاءة الموظفين : يعتمد نظام الرقابة الداخلية بدرجة كبيرة على كفاءة الموظفين، ووضع

الشخص المناسب في المكان المناسب. ويُؤخذ بعين الاعتبار توفر الكفاءة والخبرة لدى الموظفين لما لذلك من دور أساسي في نجاح نظام الرقابة الداخلية وتحقيق أهداف المؤسسة.

5. المتابعة والالتزام بنظام الرقابة الداخلية : تتمثل المتابعة في وضع إجراءات من قبل المنشأة

لبيان مدى التزام الموظفين بمواصفات وتعليمات نظام الرقابة الداخلية. وغالبًا ما تتوفر هذه الآلية في المنشآت كبيرة الحجم التي تمتلك إدارة خاصة بمتابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية.

6. حماية الأصول : تُعدّ حماية الأصول من المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية، وذلك من

خلال توفير الحماية اللازمة للأصول والسجلات من التلف والضياع والاختلاس، بما ينعكس إيجابًا على طبيعة المعلومات والتقارير ودرجة صحتها. كما يتطلب ذلك اعتماد سياسة سليمة للحماية المادية للأصول، إذ لا بدّ لأي نظام من توفر أبعاد أساسية تشكل قاعدة انطلاقه من أجل الاستمرار في المستقبل المنظور.

ثانيا: معايير فعالية نظام الرقابة الداخلية

تقوم فعالية نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المبادئ، وذلك حسب ما أقرته لجنة بازل، وتتمثل فيما يأتي¹:

1. ضرورة فهم وإدراك الإدارة لأهداف نظام الرقابة الداخلية : يجب على الإدارة أن تكون على

دراية تامة بالهدف الأساسي من وجود نظام الرقابة الداخلية، إذ يقع على عاتقها ضمان إعداد

¹ اللجنة بازل للرقابة المصرفية، إطار الرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية، بنك التسويات الدولية، بازل، 2012، ص 12.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

القوائم المالية بكل صدق وموضوعية وشفافية، باعتبارها الجهة المسؤولة عن تصميم وتشغيل وضمان فعالية نظام الرقابة الداخلية.

2. معيار تكامل مكونات وأجزاء نظام الرقابة الداخلية: يتعين على إدارة المؤسسة ضمان توفر

جميع مكونات نظام الرقابة الداخلية وتكاملها، والتي سبق التطرق إليها. ويُعدّ

إطار COSO النموذج الأمثل الذي يحدد مكونات نظام الرقابة الداخلية بصورة متكاملة

ومتربطة

3. ضرورة وجود ارتباط منسق بين وظائف الرقابة الداخلية: يجب أن تتسم وظائف الرقابة

الداخلية بالتنسيق والانسجام فيما بينها، وأن تمتلك المؤسسة أنظمة فعّالة لقياس وإدارة مختلف

أنواع المخاطر التي قد تواجهها.

4. توفر نظام محاسبي ونظام معلومات فعّال: يُشترط امتلاك المؤسسة لنظام محاسبي دقيق

وموثوق يعكس صورة صادقة عن وضعها المالي، إلى جانب وجود نظام معلومات فعّال

ومؤمّن، مع ضرورة توفر لجنة قوية للتدقيق الداخلي، لما لها من دور أساسي في تعزيز

فعالية نظام الرقابة الداخلية

الفرع الرابع: تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية (مفهوم تقييم أهميته مراحل طرق وشروط تقييم نظام)

أولاً: مفهوم تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية

يتضمن مفهوم التقييم التأكد من أن كل جزء من نشاط المؤسسة تحت المراقبة، وأن عملية التقييم تستند

إلى المعايير والمؤشرات التي توضح مدى كفاءة المؤسسة في تحقيق الأهداف المرجوة من ممارسة هذه

الوظيفة "يُعدّ تقييم الفعالية عمليةً أساسيةً لقياس مدى تحقيق برنامج أو سياسة أو تدخلٍ ما لأهدافه

المرجوة. ويتمثل الهدف الرئيس من تقييم الفعالية في قياس نتائج البرنامج وآثاره، من أجل تحديد ما إذا

كان يحقق النتائج المتوقعة ويلبي احتياجات الفئة المستهدفة وإلى جانب قياس النتائج، يهدف تقييم

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

الفعالية أيضًا إلى تحديد نقاط القوة والضعف في البرنامج، وذلك من خلال الوقوف على الجوانب التي تحقق نتائج إيجابية وتلك التي تحتاج إلى تحسين. ومن خلال هذا التحديد، يوفر تقييم الفعالية معلومات قيمة يمكن الاستفادة منها في إدخال التعديلات اللازمة على البرنامج، بما يساهم في تحسين مستوى فعاليته وتعزيز أدائه¹

ثانياً: أهمية تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية

تعد عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية من أهم الخطوات التي يجب على المدقق تأديتها لمهمته التدقيقية، نظراً للدور الفعال الذي يلعبه النظام الرقابي في ضمان فعالية الرقابة وإصدار قوائم مالية موثوقة. ويرجع ذلك إلى التأكيد الذي توليه المنظمات المهنية العالمية على أهمية جودة نتائج عمل المدقق. لذلك، يجب على المدقق الخارجي الالتزام بالتقييم السليم لنظام الرقابة الداخلية، حيث تتبلور فعالية هذا التقييم في القدرة على تحديد مواطن الضعف في النظام، وتحليل المخاطر، واقتراح الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحسين أداء المؤسسة وضمان مصداقية المعلومات المالية²

يُعدّ فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية خطوةً أولى في عملية المراجعة، حيث ينصّ المعيار الثاني من معايير العمل الميداني للمراجعة على ضرورة قيام المراجع بتقييم نظام الرقابة الداخلية، ليُتخذ أساساً لتحديد نطاق إجراءات المراجعة. كما يُمكن هذا التقييم المراجع من تحديد مواطن الضعف في النظام، بما يساعده على تقديم النصائح والإرشادات اللازمة لإدارة المؤسسة³

ثالثاً: مراحل تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية

¹ EvalCommunity. (2024). Understanding Effectiveness Evaluation : Definition, Benefits, And Best Practices. تم الاطلاع على الموقع في 24 ديسمبر 2025، الساعة 12:00 مساءً <https://www.evalcommunity.com/career-center/effectiveness-evaluation/>

² طالب حسين سهام، يعقوب محمد، أهم سبل تفعيل عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية، المجلد 12، العدد 1، جامعة تسميلت، 15 يونيو 2021، ص 260.

³ بوبكر عمروش، دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، السنة الجامعية 2010/2011، ص ص 86-87.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

على المدقق تتبع المراحل التالية:

1. الاطلاع على مكونات نظام الرقابة الداخلية:

على المدقق الخارجي الاطلاع على كل إجراءات ومكونات نظام الرقابة الداخلية وفهمها بطريقة جيدة، من خلال الاعتماد على آليات مختلفة، حيث إنه على المدقق أن يتأكد من توفر كل العناصر اللازمة في النظام الرقابي للمؤسسة. ولتتمكن المدقق الخارجي من الاطلاع على كل مكونات النظام الرقابي، عليه الاعتماد على الآليات التالية:¹

- القيام بمقابلات متعددة مع المسؤولين في المؤسسة لتحديد أهداف نظام الرقابة الداخلية.
 - القيام بمقابلات مع المسؤولين عن تنفيذ أهداف نظام الرقابة الداخلية.
 - تحليل دليل إجراءات نظام الإجراءات الرقابية المعتمد بالمؤسسة.
 - تحليل وثائق التقييم الخارجية للمؤسسة (تقرير المدقق الخارجي).
- وبعد الاعتماد على الآليات السابقة الذكر، يقوم المدقق بتوثيق ما حصله من معلومات عبرها، وذلك بالاعتماد على ما يلي:

أ. الوصف النظري:

يتمثل في وصف كتابي شامل لإجراءات نظام الرقابة الداخلية على مستوى كل عملية بالمؤسسة.

ب. خرائط التدفق:

والتي يعبر عنها بأنها : "تمثيل بياني يستخدم الرموز لتمثيل المستندات ومسار تدفقها داخل المؤسسة، وبذلك فهي تعمل على إيصال كل المعلومات الملائمة، والتي تستخدم كقرينة موضوعية لتقسيم العمل ونظام الاعتماد داخل المؤسسة".²

2. التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية: تنقسم هذه المرحلة إلى ما يلي:

¹ Lejeune Gérard, Emmerich Jean-Pierre, Audit et Commissariat aux Comptes, Gualino, Paris, 2007, p. 104.

² محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 278.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

أ. تقييم الاستيعاب السليم لمكونات نظام الرقابة الداخلية (اختبارات الفهم والمطابقة):

يسعى المدقق في هذه المرحلة إلى التأكد من أنّ الإجراءات الرقابية المعمول بها بالمؤسسة تطبق بنفس الطريقة التي تم التعبير عنها في خرائط التدفق والفحص الوصفي لها. حيث يحاول المدقق الخارجي أثناء هذه الخطوة التأكد من مستوى فهمه لمكونات نظام الرقابة الداخلية عن طريق قيامه باختبارات الفهم والتطابق. (*tests de conformité et compréhension*) إنّ هذا الاختبار ذو أهمية محدودة لأنّ الهدف من ورائه هو تأكد المدقق من أنّ الإجراء موجود وبأنه أحسن التعبير عنه، وليس الهدف منه التأكد من حسن تطبيقه.¹

ب. تقييم فعالية مكونات نظام الرقابة الداخلية:

على المدقق التأكد من وجود كل من نقاط ضعف وقوة النظام الرقابي التي اكتشفها عند اطلاعه على مكوناته في المرحلة السابقة، لأنّ إقراره بوجودها يستلزم القيام بتحليل وتقييم مكوناته بدقّة، وذلك من خلال ما يلي:²

• **البيئة الرقابية:** تعتبر البيئة الرقابية مؤشراً أساسياً على فعالية النظام الرقابي، حيث يقوم المدقق بتحديد مدى التزام كل من بالمؤسسة بالقيم الأخلاقية اللازمة وبواجباتهم اتجاه النظام الرقابي.

• **تقييم المخاطر:** تقييم المدقق لهذا المكون يجعله قادراً على تحديد النقائص الموجودة على مستوى نظام الرقابة الداخلية، حيث يقوم المدقق بالاطلاع على أهداف المؤسسة ومقدار المخاطر التي تواجهها وطرق معالجتها لها، لأنّ هذا الأمر سوف يساعده في تقييم

¹ محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 2005، ص 47.

² الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، ترجمة: جمعية المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، مجموعة طلال أبو غزالة، مبنى الإدارة العامة، عمان، ج 1، 2010، ص: 290، 296.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

مستوى المخاطرة التي هو مقبل عليها. فكلما كانت المؤسسة تنشط في بيئة مليئة بالمخاطرة، كلما كان نظامها الرقابي معقداً، وبالتالي كان على المدقق توسيع وتفصيل نطاق عمله مع تكثيف اختباره.

• **أنشطة الرقابة الداخلية:** يعمل المدقق على تقييم الإجراءات الرقابية التي تعتمد عليها الإدارة لمنع وجود الأخطاء الجوهرية على مستوى القوائم المالية، وأكثر ما يهتم المدقق في تقييمها تلك التي تخص الرقابة المحاسبية، بحيث إنه على أساسها يستطيع تحديد ما يجب إضافته من إجراءات تدقيقية لاكتشاف الأخطاء الجوهرية.

رابعاً: طرق تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية

هناك عدة طرق يستعملها المراجعون لفحص نظام الرقابة الداخلية، ومن بين هذه الطرق نذكر ما يلي:

1. طريقة الاستبيان:

تعتبر هذه الطريقة قديمة، وتتخلص في إعداد قائمة من الأسئلة تكون وافية عن الإجراءات المتبعة بالنسبة لوظائف المشروع وعملياته المختلفة، ويجب أن تُصاغ الأسئلة بعناية، ويكون هدفها الاستفسار عن النواحي التفصيلية المتبعة في المؤسسة بالنسبة لإجراء عملياتها وتأدية وظائفها. وتكون الإجابة على الأسئلة إما بـ"نعم" أو "لا"، بحيث تدل الإجابة بـ"نعم" على اتباع الإجراء السليم، أما الإجابة بـ"لا" فتدل على وجود القصور في مجال معين وعدم اتباع الإجراء السليم¹

ومن هنا يتضح أن من مزايا الاستبيان سهولة التطبيق لمختلف المؤسسات، إلا أنه يُعاب على هذه الطريقة طول القائمة، مما يجعل مهمة الإجابة مملة وروتينية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الجدية من طرف الشخص الذي يقوم بها.

¹رياض زلاسي، خليصة رليلي، "المراجعة الداخلية كآلية لتعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 02، ديسمبر 2025، ص 106.

2. طريقة المذكرة المكتوبة

يقوم المراجع بكتابة تقرير وصفي عن الإجراءات المتعلقة بالرقابة الداخلية في تنفيذ العمليات المختلفة، وعن تدفق المعلومات والبيانات بين الأقسام أو الوظائف أو وحدات النشاط المختلفة، ويتم ذلك عن طريق المقابلات مع المسؤولين والعاملين، والملاحظة، والاختبار، والاستفسار، وكذلك عن طريق السندات والسجلات المحاسبية وغيرها من الوثائق المستخدمة في الشركة. وتكتب المذكرة تبعاً لطريقة تنظيم عملية التقييم، ومن خلال هذه المذكرة يستطيع المراجع تكوين فكرة عن إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بكل بند، ومن ثم يستخلص مواطن الضعف إن وجدت، والتي يجب أن يأخذها في الاعتبار عند فحصه واختباره لتلك البنود¹

3. طريقة خرائط التدفق

خرائط التدفق هي عبارة عن هيكل يحتوي على مجموعة من الأشكال والرموز التي يعبر كل منها عن جزء من نظام الرقابة الداخلية المحاسبية، حيث يُستخدم هذا الهيكل في توضيح التدفق المتوالي لبيانات أو قرارات أو إجراءات معينة. وإذا أُعدت خرائط التدفق بكفاءة، فإنها سوف تعكس كل العمليات والتحركات والتدفقات، وكافة الإجراءات الخاصة بكل ما يظهر على الخريطة، كما تعكس كيفية تحويل المستندات الأولية إلى معلومات محاسبية مثل دفتر اليومية أو دفتر الأستاذ العام. ويستفيد المراجع من خلال خرائط التدفق في تجميع المعلومات اللازمة لدراسة وتقييم كافة نظم الرقابة الداخلية، وإتمام عمليات الاتصال الكتابي بسرعة ودقة، وتحديد أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية بسرعة. وتتميز خرائط التدفق بأنها تعتمد على لغة نمطية شائعة يمكن توصيلها من خلال الرموز، وبذلك يمكن أن يستفيد المراجع من عمل زملائه ويفهمه بسهولة. وقد تكون خرائط التدفق موجودة أصلاً ضمن النظام المالي والإداري للمؤسسة، وفي هذه الحالة على المراجع دراستها وفحصها واختبارها، وذلك بتتبع مسار الإجراءات والمعلومات. أما

¹رياض زلاسي، خليصة رليبي، مرجع سابق، ص 106.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

إذا كانت هذه الخرائط غير موجودة، فعلى المراجع أن يقوم بتصميمها بعد أن يكون قد تحصّل على وصف كامل لإجراءات الرقابة الداخلية للعمليات والوظائف المختلفة¹

نشير هنا إلى أن طرق التقييم أو التوثيق التي من الممكن أن يعتمد عليها المدقق ترجع إلى اختياره الشخصي وخبرته المهنية، حيث إنه هو من يستطيع تحديد أي الطرق الأنجح له. فاعتماده على طريقة خرائط التدفق راجع لكونها أكثر مرونة ودقة من الوصف النظري. لكن قد تكون الخرائط مطوّلة، أين يصعب على المدقق تتبّع الشرح المطوّل للعمليات، مما قد يؤدي إلى إغفال بعض التفاصيل المهمة، وبالتالي يصبح الوصف النظري في هذه الحالة الأنجح. وعليه يتضح أنّ هناك العديد من الاعتبارات التي يعتمد عليها المدقق ليقوم باختيار الطريقة المناسبة لعمله²

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي لجودة المعلومات المالية

يهدف هذا المطلب إلى استعراض الإطار المفاهيمي لجودة المعلومات المالية، وذلك من خلال توضيح ماهية المعلومات المالية، وخصائصها، واستخداماتها، ثم الانتقال إلى مفهوم جودة المعلومات المالية ومعاييرها وأدوات قياسها، بما يضمن تعزيز موثوقيتها وفعاليتها في دعم عملية اتخاذ القرار المالي والإداري.

الفرع الأول : ماهية معلومات مالية (تعريف، خصائص، استخداماتها)

أولاً: تعريف المعلومات المالية

تُعرّف المعلومات بأنها بيانات تمت معالجتها، أي هي مجموعة من البيانات التي جرى تنظيمها وترتيبها بطريقة معيّنة، فأصبحت مهيأة للاستخدام من قبل شخص معيّن، ولغرض محدد، وفي وقت مناسب³ كما تُعرّف المعلومات كذلك بأنها البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم بما يمنحها معنى كاملاً بالنسبة

¹رياض زلاسي، خليصة رليبي، مرجع سابق، ص 106.

² طالب حسين سهام، يعقوب محمد، أهم سبل تفعيل عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية، مرجع سابق، ص 264 - 265.

³وليد ناجي الحبال، نظرية المحاسبة، ج 1، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007، ص 20.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

لمستخدمها، الأمر الذي يمكنه من الاستفادة منها في العمليات الجارية والمستقبلية، وبما يدعم عملية اتخاذ القرارات¹

ثانياً: خصائص المعلومات المالية .

تُعد الخصائص النوعية (Qualitative Characteristics) بمثابة المعايير الأساسية والمؤشرات الموجهة التي تُحدد جودة وفائدة المعلومات الواردة في التقارير والقوائم المالية، لتمكين المستخدمين من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة. وقد قسّم الإطار المفاهيمي المشترك الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) لعام 2018 هذه الخصائص إلى مجموعتين رئيسيتين:²

أولاً: الخصائص النوعية الأساسية: (Fundamental Qualitative Characteristics)

هي السمات الجوهرية التي لا يمكن للمعلومة المالية أن تفقد إحداها وتظل مفيدة، وتشمل خاصيتين رئيسيتين، لكل منهما خصائص فرعية محددة:

1. الملاءمة (Relevance) : تعني الملاءمة أن تكون المعلومات مناسبة وفعالة في دعم

المستخدمين خلال عملية اتخاذ القرار، بحيث تكون قادرة على التأثير في النتائج

الحاضرة والمستقبلية، وتصحيح أو تأكيد النتائج الماضية ، وقد عرّف FASB المعلومات

الملائمة بأنها المعلومات القادرة على إحداث فروق في اتخاذ القرارات من خلال

مساعدة المستخدمين على تقديم تنبؤات بالنتائج المستقبلية أو مراجعة التنبؤات السابقة

¹ عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص ص 13-12.

² Financial Accounting Standards Board (FASB), Statement of Financial Accounting Concepts No. 8: Conceptual Framework for Financial Reporting, (Amended August 2018), Chapter 3: Qualitative Characteristics of Useful Financial Information, p. 2.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

وتعديلها¹ ويرى كثير من الباحثين أن كلما ارتفع مستوى الملاءمة، زادت جودة

المعلومات المالية²

الخصائص الفرعية للملاءمة:

• القيمة التنبؤية: (Predictive Value) كي تكون المعلومات ملائمة، يجب أن تساعد

المستخدمين في التنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة، سواء بتأكيد توقعاتهم أو

تعديلها وتصحيحها.

• القيمة التأكيدية (Confirmatory Value) : أن توفر المعلومة تغذية راجعة تُمكن

المستخدمين من تأكيد أو تعديل وتصحيح التقييمات والتوقعات السابقة التي وضعوها.

1. التمثيل الصادق (Faithful Representation): لقد جاء هذا المفهوم في الإطار

المفاهيمي لعام 2018 كبديل ومطور لمصطلح "الموثوقية" (Reliability) القديم لتفادي الخلط

المفاهيمي. ويعني التمثيل الصادق أن تعبر القوائم المالية بصدق وأمانة عن جوهر الظواهر

والأحداث الاقتصادية الفعلية للمؤسسة. ولكي تتسم المعلومات بالتمثيل الصادق، يتطلب الأمر

توافر ثلاثة شروط فرعية متكاملة:

• الكاملة / الشمولية (Completeness): عرض كافة البيانات والشروط الضرورية

ليفهم المستخدم الظاهرة المالية دون حذف أي بند مؤثر.

• الحياد (Neutrality): إعداد وعرض البيانات بموضوعية تامة دون تحيز أو توجيه

متعمد للأرقام للتأثير على قرار المستخدم نحو اتجاه مسبق.

¹طبيبي، عبد اللطيف، بن الشيخ، عبد الحميد، تقييم دور خصائص المعلومة المحاسبية في تفعيل جودة التقارير المالية - دراسة ميدانية، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 12، العدد 10، الجزائر، 2020، ص: 275-277.

²Suhaili Mohd Hussin, Siti Subaryani ZAINOL, Teengku Rahimah, Tengku Arifin, Azni Suhaily

Samsuri, Qualitative Characteristics of Financial Information Toward Quality of Financial Reporting In Malaysian Listed Manufacturing Firms, Asian Journal of Research In Business And Management, Vol 03, No 02, 2021, P 105 .

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

• **الخلو من الأخطاء (Free from Error):** دقة الأرقام وخلوها من التحريفات الجوهرية

في الوصف أو القياس، وهنا تبرز الأهمية البالغة لـ نظام الرقابة الداخلية الفعال داخل

المؤسسة كأداة تنفيذية تضمن منع واكتشاف الأخطاء والتحيز، مما يرفع تلقائياً من جودة

المعلومات المالية ومصادقيتها أمام الأطراف الخارجية.

ثانياً : الخصائص النوعية المعززة للمعلومات المالية المفيدة (Enhancing Characteristics)

تُمثل الخصائص المعززة السمات والصفات التي لا تخلق المنفعة للمعلومة المالية بمفردها، ولكنها تساهم بشكل مباشر في زيادة ورفع قيمة وفائدة المعلومات التي تكون ملائمة وممثلة بصدق. ووفقاً للتعديلات الصادرة عن المجالس الدولية (IASB & FASB) لعام 2018، تتمثل هذه الخصائص في أربع صفات

مستقلة:¹

1. **قابلية المقارنة (Comparability):** هي الخاصية التي تُمكن مستخدمي التقارير المالية من

تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر الاقتصادية؛ سواء عبر فترات زمنية متعاقبة لنفس

المؤسسة (المقارنة التاريخية)، أو بين مؤسسات مختلفة تعمل في نفس القطاع. وتتطلب هذه

الخاصية الثبات في تطبيق السياسات والأساليب المحاسبية ما لم يقتض الأمر تغييراً مبرراً.

2. **قابلية التحقق (Verifiability):** تُعبر عن إمكانية وصول مقيمين أو مدققين مستقلين

ومطلعين إلى نتائج واستنتاجات متقاربة أو متطابقة عند قيامهم بفحص واختبار نفس البيانات

المالية والأساليب المحاسبية المستخدمة. وتساهم هذه الخاصية في طمأنة المستخدمين بأن

المعلومات تعكس الواقع الاقتصادي بأمانة.

3. **التوقيت المناسب (Timeliness):** (تم تصنيفها رسمياً كخاصية معززة في إطار 2018)،

وتعني وضع المعلومات وإتاحتها بين أيدي صناع القرار في الوقت الملائم الذي يُمكنهم من

التأثير في قراراتهم الاستثمارية أو التمويلية. فالتقدم الزمني للمعلومة المالية يؤدي غالباً إلى

تراجع قيمتها ومنفعتيها الاقتصادية. وهنا يبرز دور نظام الرقابة الداخلية من خلال تسريع تدفق

البيانات وضمان إصدار التقارير الدورية دون تأخير جوهري.

¹ مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، الإطار المفاهيمي للتقارير المالية لعام 2018، ترجمة الهيئة السعودية للمراجعين

والمحاسبين (SOCPA)، الرياض، 2020، الفصل الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة، الفقرة 2.4.

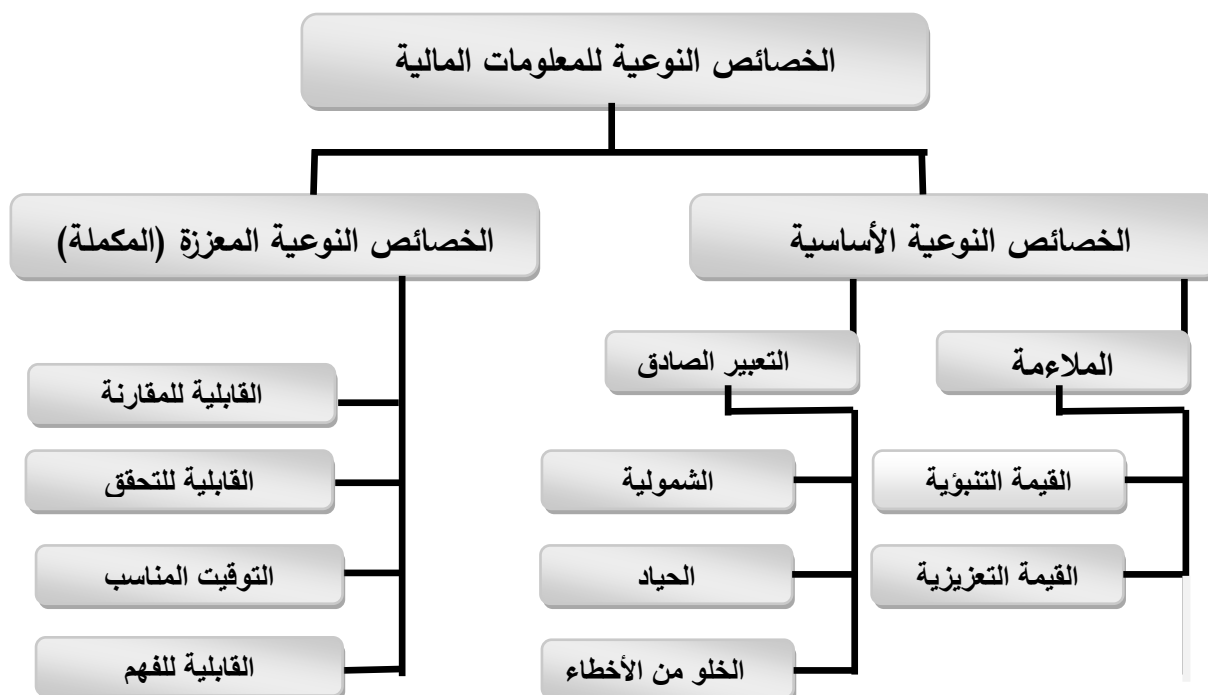
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

4. قابلية الفهم (Understandability): تتحقق هذه الخاصية عندما يتم تصنيف المعلومات

المالية، وتبويبها، وعرضها بطريقة واضحة وموجزة تبتعد عن التعقيد غير المبرر؛ مما يجعلها سهلة الاستيعاب للمستخدمين الذين يمتلكون قدرًا معقولاً من المعرفة بالأنشطة التجارية

والاقتصادية والمحاسبية

شكل رقم (03) خصائص النوعية للمعلومات المالية



المصدر : من إعداد طالبة بناء على معلومات IASB

ثالثاً: استخداماتها المعلومات المالية

مع تطور المؤسسات الاقتصادية وازدياد حدة المنافسة وتوسع الاستثمارات، أصبحت الحاجة ملحة إلى

توفير معلومات مالية تساعد في اتخاذ القرارات على مختلف المستويات الإدارية. وتعد المعلومات

المحاسبية والمالية من أهم مصادر المعلومات داخل المؤسسة، حيث تمثل المحاسبة المصدر الأساسي

الذي يتم الاعتماد عليه في عملية اتخاذ القرار وفق عدة أسس يمكن إيجازها كما يلي:¹

¹، إيمان صحراوي، أثر اعتماد معايير جودة المعلومات المالية على إعداد القوائم المالية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التدبير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التدبير، جامعة الجزائر 3، 2020، ص 24.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

5. على أساس موضوع اتخاذ القرار تتعدد القرارات التي تتخذها الإدارة حسب طبيعتها، فعندما تتعلق القرارات بتخصيص الموارد الاقتصادية أو بكيفية استغلالها بكفاءة وفعالية، فإنها تتطلب معلومات حول الموارد المتاحة في الوقت الحاضر. أما قرارات الاستغلال فتحتاج إلى معلومات عن مختلف البدائل المتاحة، إضافة إلى أساليب ونماذج متابعة الخطط وقياس كفاءة وفعالية الأداء، وهي معلومات توفرها المحاسبة.

6. على أساس البعد الزمني لآثار القرار يمكن تصنيف القرارات وفق البعد الزمني لنتائجها إلى ثلاثة أنواع: قرارات قصيرة الأجل: تظهر نتائجها خلال فترة زمنية لا تتجاوز سنة، مثل قرار زيادة الإنتاج. قرارات متوسطة الأجل: تمتد نتائجها من سنتين إلى خمس سنوات، مثل قرار اقتناء آلة إنتاجية جديدة. قرارات طويلة الأجل: تظهر نتائجها خلال فترة تتجاوز خمس سنوات، مثل قرار إنشاء فرع إنتاجي جديد. وتختلف احتياجات المعلومات باختلاف الأفق الزمني للقرار؛ إذ تعتمد القرارات قصيرة الأجل بدرجة أكبر على معلومات الحاضر، بينما تحتاج القرارات المتوسطة والطويلة الأجل إلى معلومات مستقبلية بدرجة أكبر مقارنة بمعلومات الحاضر.

7. على أساس ظروف اتخاذ القرار ترتبط ظروف اتخاذ القرار بطبيعته وبالبعد الزمني لآثاره، كما تتداخل مع قرارات أخرى داخل المؤسسة. وغالباً ما تُتخذ القرارات في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد، في حين أن نسبة قليلة منها تُتخذ في ظروف مؤكدة. ولهذا تطورت المحاسبة من الاعتماد على معلومات الماضي والحاضر فقط إلى استخدام معلومات تنبؤية وتقديرية تساعد في استشراف المستقبل.

8. على أساس مركزية اتخاذ القرار تختلف مركزية اتخاذ القرار باختلاف طبيعة النظام الإداري السائد وطريقة استغلال الموارد الاقتصادية داخل المؤسسة، حيث تتباين كمية ونوعية

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

المعلومات المستخدمة تبعاً لنمط الإدارة ومستوى مركزية القرار. وفي الأخير، تختلف استخدامات المعلومات المحاسبية تبعاً لموضوع القرار، ومدته الزمنية (قصير، متوسط أو طويل الأجل)، والظروف المحيطة باتخاذها، إضافة إلى درجة مركزية القرار داخل المؤسسة. لذلك يجب أن تتسم المعلومات المالية بالملاءمة والدقة والمصادقية، وأن تكون متاحة في الوقت المناسب حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات سليمة وفعالة.

الفرع الثاني : مفهوم جودة المعلومات المالية.

تُعرف جودة المعلومات المحاسبية بأنها مدى مصداقية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية، وما تحققه من منفعة لمستخدميها. ويتطلب تحقيق هذه الجودة أن تكون المعلومات خالية من التحريف أو التضليل، وأن يتم إعدادها في إطار مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يضمن تحقيق الهدف من استخدامها في دعم القرارات الاقتصادية والإدارية¹

الفرع الثالث: معايير المعتمدة لتقييم جودة المعلومات المالية

تُعدّ هذه المعايير ضرورية عند إعداد التقارير المالية، ويمكن عرضها على النحو الآتي:²

1. المعايير القانونية: تسعى العديد من المؤسسات المهنية في مختلف الدول إلى تطوير المعايير الخاصة بجودة التقارير المالية وضمان الالتزام بها، وذلك من خلال سنّ تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة تحكم عمل هذه المؤسسات. كما يتم توفير هيكل تنظيمي فعال يضبط مختلف جوانب الأداء داخل المنشأة، بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تُلزم الشركات بالإفصاح الكافي والشفاف عن أدائها المالي.

¹أجد إسماعيل أبو حمّام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة مقدّمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص 54.

²جمعة هوّام، نوال لعشوري، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (الواقع، الرهانات والآفاق)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 8-9 ديسمبر، 2010، ص 18.

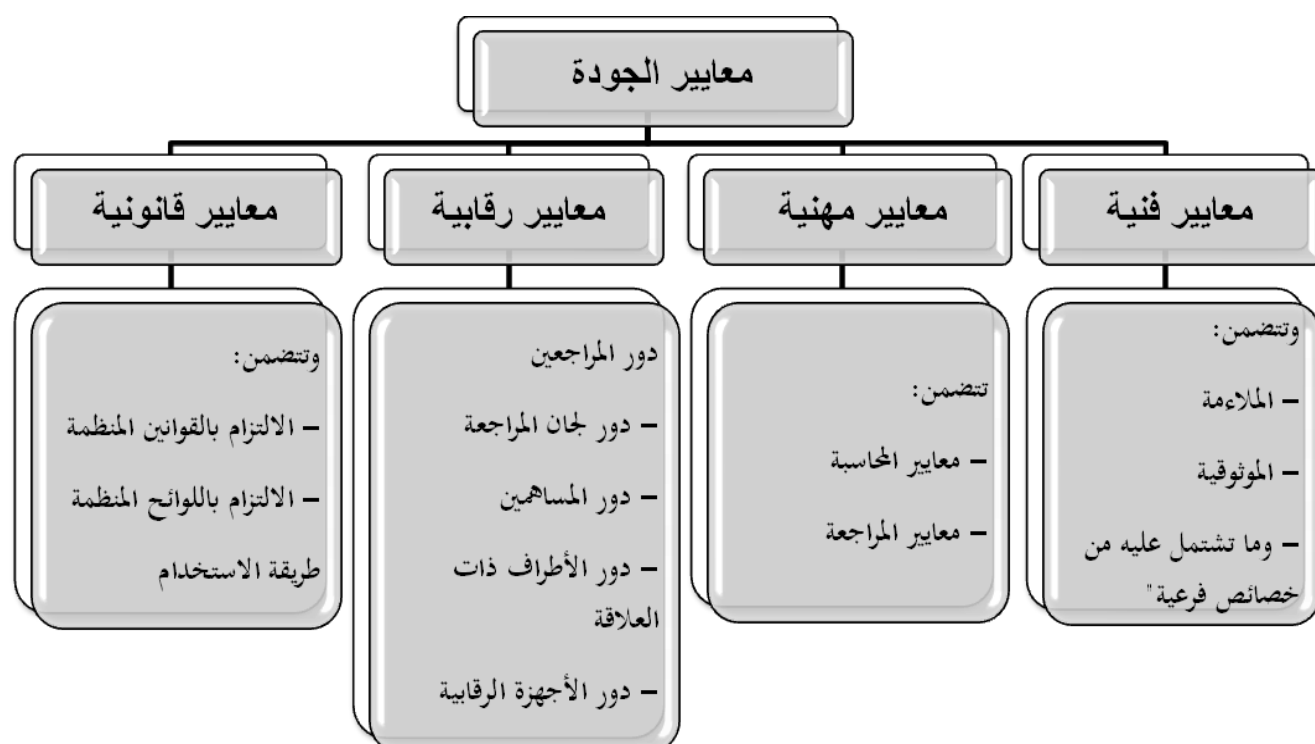
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

2. **المعايير الرقابية:** يُنظر إلى الرقابة باعتبارها أحد المكونات الأساسية للعملية الإدارية، حيث يعتمد عليها كلٌّ من مجلس الإدارة والمستثمرين. ويتوقف نجاح هذا العنصر على تفعيل دور لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجات المالية، إلى جانب دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة وتعزيز الشفافية والمساءلة.

3. **المعايير المهنية:** تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بوضع معايير محاسبية ومعايير مراجعة تهدف إلى ضبط أداء العملية المحاسبية. وقد أدى ذلك إلى بروز مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك، بما يحقق الاطمئنان على استثماراتهم، وهو ما أفرز الحاجة إلى إعداد تقارير مالية تتسم بالنزاهة والأمانة وتعكس بصورة صادقة حقيقة الأوضاع المالية للمؤسسة.

4. **المعايير الفنية:** يساهم توفر معايير فنية واضحة في تطوير مفهوم جودة المعلومات المالية، وهو ما ينعكس إيجاباً على جودة التقارير المالية، ويعزز ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح في القوائم المالية للشركات. وقد دفع ذلك المنظمات المهنية، وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، إلى إصدار معايير تهدف إلى توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المالية، بما يدعم القرارات الاستثمارية ويرفع من مستوى الاستثمار.

شكل رقم (04) معايير جودة المعلومات المالية



المصدر: صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبية الدولية (LAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة، مذكرة ماجستير، فرع المحاسبة والتدقيق، جامعة الجزائر، 2010، ص 74.

الفرع الرابع: آليات وأدوات قياس جودة المعلومات المالية

يُعدّ قياس جودة المعلومة أمرًا نسبيًا وغير دقيق، غير أنّ الباحثين اتفقوا على مجموعة من المعايير العامة التي يمكن الاستناد إليها في تقييم جودة المعلومات، وتتمثل فيما يلي:¹

أولاً: الدقة: تعني الدقة قدرة المعلومة على تمثيل الماضي والحاضر والمستقبل تمثيلاً صحيحاً، فكلما ارتفعت درجة دقة المعلومات، ازدادت جودتها وقيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية.

ثانياً: المنفعة: تتمثل المنفعة في عنصرين أساسيين هما صحة المعلومات وسهولة استخدامها، ويمكن أن تأخذ عدة صور، من أهمها:

¹ بنظرة أحمد بن عبد الله المجدد، "مشاكل قياس المعلومات الواردة بالقوائم المالية"، المجلة العربية للنشر العلمي (AJSP)، 2014، ص 176 - 177.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

- **المنفعة الشكلية:** وتتمثل في توافق شكل عرض المعلومات مع متطلبات اتخاذ القرار.
 - **المنفعة الزمنية:** وتعني توفر المعلومة لمتخذ القرار في الوقت المناسب.
 - **المنفعة التقييمية أو التصحيحية:** وتتمثل في قدرة المعلومة على تقييم نتائج تنفيذ القرار وتصحيحها.
 - **المنفعة المكانية:** وتعني سهولة الحصول على المعلومة من حيث المكان أو الوسيلة.
- ثالثا: الفاعلية:** تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها في ظل الموارد المحددة، أي قدرة المعلومات على خدمة أهداف المؤسسة أو متخذ القرار بكفاءة وفعالية ضمن الإمكانيات المتاحة.
- رابعا: التنبؤ:** يقصد بالتنبؤ استخدام معلومات الماضي والحاضر في توقع الأحداث والنتائج المستقبلية، بما يساعد في التخطيط السليم واتخاذ القرارات المناسبة، ويساهم في تخفيض درجة عدم التأكد.

المطلب الثالث: دور نظام الرقابة الداخلية في دعم جودة المعلومات المالية

من بين أسباب التلاعب في هيكله لرقابة الداخلية، نتيجة لارتباط أجهزة الرقابة الداخلية بالإدارة باعتبارها من صنعها وليس رقبيا عليها، مما جعل الإدارة في وضع خاص لارتكاب الاحتيال بسبب قدرتها على التلاعب بشكل مباشر أو غير مباشر بالسجلات المحاسبية وإعداد معلومات مالية احتيالية من خلال تجاوز أنظمة الرقابة التي خلافا لذلك تبدو أنها تعمل بفعالية، ومع ذلك يمكن أن يحدث غش للإدارة حتى في ظل وجود نظام جيد لرقابة الداخلية، والسبب في ذلك أن الإدارة يمكن أن تتغلب أو بالأحرى تقهر إجراءات الرقابة، ومن ثم فإن هذا النوع من الغش والاحتيال يكون من الصعب اكتشافه على الرغم من كونه ذا تأثير كبير على مصداقية المعلومات المالية، ولردع الغش في القوائم المالية يجب إعادة النظر في هيكله الرقابة الداخلية بحيث لا يكون المدقق جزءا من الإدارة وإنما رقبيا عليها من خلال إيجاد نظام للتحكم المؤسسي، وتأتي أهمية التركيز على فعالية الرقابة الداخلية لكونها تمثل خط الدفاع الأول عن حقوق أصحاب المصالح من المساهمين والمستفيدين من المعلومات المالية، بحيث يرى الكثير من

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

المهتمين بالرقابة الداخلية انه يجب ربطها بلجنة تدقيق مستقلة ذات خبرة عالية، تكمن مواطن القوة للنظام الرقابي الداخلي في الإجراءات الفعالية التي يعمل بها من اجل منع واكتشاف الاحتيال والغش.¹

¹جدي سمراء " دور الرقابة الداخلية في زمادة مصداقية المخرجات المحامية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية- دراسة عينة من مؤسسات الجزائر " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ،الطور الثالث في العلوم التجارية ،تخصص بنوك مالية ومحاسبة ،جامعة محمد بوضاف لمسيلة ،الجزائر 2016/2017، ص65.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة وما يميز دراسة الحالية عن دراسات السابقة

اتجهنا في هذا المبحث إلى استعراض الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية عنها، وذلك لتوضيح القيمة المضافة لهذا البحث وإظهار كيفية استفادته من الأبحاث السابقة، وفتح المجال لأبحاث مستقبلية تدخل ضمن اختصاص التدقيق ومراقبة التسيير.

المطلب الأول : الدراسات السابقة المحلية

أولاً: دراسة (محمد أمين مازون) بعنوان: "التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية وإمكانية تطبيقها في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011. وتكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة التعرف على مدى إمكانية تطبيق معايير التدقيق الدولية في الجزائر، وأثر ذلك في تحسين جودة مخرجات التدقيق وتعزيز الثقة في القوائم المالية. وفي الأخير توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- أن تطبيق معايير التدقيق الدولية يساهم في تحسين جودة المعلومات المالية؛
- يعزز تطبيق هذه المعايير مصداقية القوائم المالية ودرجة الثقة فيها؛
- يساهم تطبيق معايير التدقيق الدولية في دعم فعالية نظم الرقابة الداخلية؛
- يساعد ذلك متخذي القرار في الاعتماد على معلومات مالية أكثر دقة وموثوقية.

ثانياً: دراسة (سليم بن رحمون) بعنوان : " تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد - دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2013 .

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

وتكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة إبراز كيفية تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- أن المخطط المحاسبي الوطني لم يعد يستجيب لمتطلبات البيئة الاقتصادية الجديدة التي تعرفها الجزائر؛
- أن المعايير المحاسبية الدولية تهدف إلى توفير معلومات مالية دقيقة تساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات؛
- أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر يتم من خلال النظام المحاسبي المالي المتوافق معها؛
- أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يسمح للمؤسسات الجزائرية بالاندماج في الأسواق المالية الدولية؛
- أن تطبيق هذا النظام يؤدي إلى تغييرات جوهرية في الممارسة المحاسبية وفي تعليم المحاسبة داخل الجزائر.

ثالثا: دراسة (يعقوب ولد الشيخ محمد) بعنوان: " التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية (دراسة

مقارنة)"، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان، الجزائر، 2014-2015 .

وتكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة إبراز واقع تنظيم مهنة التدقيق في المؤسسات العمومية، وذلك من

خلال إجراء مقارنة بين الجزائر وموريتانيا، وهدفت هذه الدراسة إلى تشخيص الواقع النظري والعملي لمهنة

تدقيق الحسابات في كل من الجزائر وموريتانيا، إضافة إلى التعرف على أهم المشاكل والصعوبات التي

تواجه هذه المهنة في البلدين. وفي الأخير توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- أن التدقيق يعد وسيلة أساسية لخدمة مختلف الأطراف المستفيدة من القوائم المالية؛

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

• أن عملية التدقيق عملية منتظمة وهادفة تمكن المدقق من إبداء رأي فني محايد حول مدى صدق وشرعية القوائم المالية؛

• أن جودة التدقيق تمثل خدمة تلبي حاجات الأطراف ذات المصلحة، غير أنه يصعب قياسها بدقة بسبب طبيعتها النسبية وتعدد الجهات المهتمة بها؛

• أن معايير رقابة الجودة على أعمال التدقيق تعد خطوة أساسية لضمان جودة عملية التدقيق وتحسينها.

رابعا: دراسة (بوناب لطفي وبوناب محمد) بعنوان: "أهمية الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسة نفطال للوقود CBR سكيكة"، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المركز الجامعي المقاوم الشيخ امود بن مختار - ايليزي، الجزائر، مجلد 08، 31 ديسمبر 2023.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة، من خلال ضمان دقة وموثوقية المعلومات المالية المستخدمة في إعداد التقارير واتخاذ القرارات الإدارية.. وفي الأخير خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

• أن نظام الرقابة الداخلية يساهم بشكل كبير في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؛

• يساعد على تعزيز دقة وشفافية المعلومات المالية؛

• يساهم في دعم مصداقية القوائم المالية داخل المؤسسة؛

• يوفر معلومات مالية موثوقة تساعد متخذي القرار على اتخاذ قرارات رشيدة.

خامسا: دراسة (قصابي إلياس) بعنوان: " دور الرقابة الداخلية في تحسين حوكمة المؤسسات "، منشورة في مجلة إضافات اقتصادية، جامعة غرداية، المجلد 07، العدد 02، سبتمبر 2023.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز أثر نظام الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة المؤسسات الجزائرية، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل واقع تطبيق أبعاد الرقابة الداخلية داخل المؤسسات الجزائرية، وقياس مستوى

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

إدراك العاملين لمبادئ حوكمة الشركات، بالإضافة إلى دراسة العلاقة والتأثير بين الرقابة الداخلية وحوكمة المؤسسات

وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- وجود علاقة ارتباط وتأثير معنوية إيجابية بين الرقابة الداخلية وأبعاد حوكمة المؤسسات؛
- أن نظام الرقابة الداخلية يعزز من تطبيق مبادئ الحوكمة داخل المؤسسات الجزائرية؛
- أن فعالية الرقابة الداخلية تعد آلية أساسية لدعم الحوكمة المؤسسية وتحسين مستوى التسيير والإدارة داخل المؤسسات؛
- تؤكد الدراسة على الدور المحوري للرقابة الداخلية في تعزيز الأداء المؤسسي، وهو ما يتقاطع مع موضوع البحث الحالي الذي يركز على دور الرقابة الداخلية في تحسين أداء وتسيير المؤسسات.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية

أولاً: دراسة (مجد محمد سامي) بعنوان: "دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية"، مقال علمي منشور في مجلة البحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 46، سنة 2009.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في تعزيز فعالية حوكمة الشركات، ومدى تأثيرها في تحسين جودة القوائم المالية داخل بيئة الأعمال. وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- أن لجان المراجعة تعد من أهم آليات الرقابة الداخلية داخل الشركات؛
- تساهم لجان المراجعة في زيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية؛
- تساعد على التأكد من تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها؛

- تساهم في تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة .

كما أوصت الدراسة بضرورة مراعاة التخصص والخبرة عند تشكيل لجان المراجعة، لما لذلك من دور

مهم في تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مصداقيتها.

ثانيا: دراسة (Oh) بعنوان «The effect of different levels of internal control over

2014 financial reporting regulations on accounting information quality»

كوريا.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز أثر اختلاف مستويات تنظيم الرقابة على التقارير المالية في تحسين

جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال دراسة تأثير القوانين والمعايير التي تنظم الرقابة على

التقارير المالية ومدى صرامتها في الحد من السلوكيات الانتهازية داخل المؤسسات. وتمحورت إشكالية

الدراسة حول مدى تأثير اختلاف مستويات تنظيم الرقابة على التقارير المالية في تحسين جودة المعلومات

المحاسبية وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- أن تشديد متطلبات الرقابة على التقارير المالية يساهم في الحد من السلوكيات الانتهازية

داخل المؤسسات؛

- أن وجود قواعد تنظيمية قوية وآليات فحص خارجي أكثر صرامة يؤدي إلى تحسين جودة

المعلومات المحاسبية؛

- أن فعالية الرقابة على التقارير المالية تساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية؛

- أن تأثير هذه الضوابط يختلف باختلاف حجم المؤسسة ودرجة تعقيد نشاطها

ثالثا : دراسة (Mengen Luo) بعنوان «Enterprise Internal Control and Accounting

Information Quality» مقال علمي منشور في Journal of Financial Risk

2017 Management الصين.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

وتكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية داخل المؤسسات، خاصة بعد الفضائح المالية التي شهدتها بعض الشركات العالمية مثل شركتي **Enron** و **WorldCom**، والتي أدت إلى زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية على مستوى العالم، لاسيما بعد صدور قانون ساربنز أوكسلي (**Sarbanes-Oxley**) كما ركزت الدراسة على واقع الرقابة الداخلية في المؤسسات الصينية، خاصة بعد إصدار المعايير الأساسية للرقابة الداخلية من طرف عدة هيئات حكومية صينية، والتي اعتُبرت بمثابة النسخة الصينية من قانون ساربنز أوكسلي. وتمحورت إشكالية الدراسة حول مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية داخل المؤسسات وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

• أن المعلومات المحاسبية عالية الجودة تلعب دوراً مهماً في دعم نظام الحوكمة داخل

المؤسسات؛

• تساعد المعلومات المحاسبية الموثوقة على تقليل عدم تماثل المعلومات في الأسواق

المالية؛

• تسهم جودة المعلومات المحاسبية في تحسين كفاءة سوق رأس المال وتخصيص الموارد

الاقتصادية؛

• أن ضعف تطبيق نظام الرقابة الداخلية يعد من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تشويه

المعلومات المحاسبية؛

أن تحسين نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسات يساهم بشكل كبير في ضمان مصداقية وموثوقية المعلومات المحاسبية.

رابعاً: دراسة (Chang) بعنوان *"The Impact of Internal Audit Attributes on the*

Effectiveness of Internal Control"، مقال علمي منشور سنة 2019 .

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

وتكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الذي تلعبه خصائص وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسات، من خلال التركيز على بعض الصفات الأساسية مثل حجم وظيفة التدقيق الداخلي، وكفاءة الأفراد العاملين فيها، ودرجة استقلاليتهم. وتمحورت إشكالية الدراسة حول مدى تأثير خصائص وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسات. وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- أن جودة وكفاءة الموارد البشرية العاملة في التدقيق الداخلي لها تأثير مهم في تحسين فعالية الرقابة الداخلية؛
- أن زيادة حجم موارد التدقيق الداخلي داخل المؤسسة يساهم في تقليل العيوب أو النقائص في نظام الرقابة الداخلية؛
- أن استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي تعزز من قدرتها على اكتشاف الأخطاء والانحرافات؛
- أن تحسين خصائص وظيفة التدقيق الداخلي يساهم في إصدار معلومات مالية أكثر موثوقية؛
- أن البعد البشري والتنظيمي داخل نظام الرقابة الداخلية يعد عاملاً أساسياً في تحسين جودة المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة.

خامساً : دراسة (ريم أيوب أحمد الصوالحة) بعنوان: " أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفق إطار

(COSO) في الحد من مخاطر المحاسبة السحابية في البنوك التجارية الأردنية"، رسالة لنيل

شهادة ماجستير غير منشورة في تخصص محاسبة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة العلوم

الإسلامية العالمية ، عمان ، الأردن ، 2021.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

وتكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في الحد من المخاطر المرتبطة بالحوسبة السحابية في البنوك التجارية الأردنية، خاصة في ظل التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات في المجال المصرفي. وتتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال التالي: ما هو مستوى الأهمية النسبية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) من وجهة نظر العاملين في البنوك التجارية الأردنية؟ وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- أن مستوى أهمية هيكل نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) كان مرتفعاً من وجهة نظر العاملين في البنوك التجارية الأردنية؛
- أن فعالية نظام الرقابة الداخلية في تقليل مخاطر الحوسبة السحابية جاءت بدرجة متوسطة؛
- وجود تأثير إيجابي لهيكل نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في الحد من المخاطر المرتبطة بالحوسبة السحابية داخل البنوك التجارية الأردنية.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

لكي نستطيع التمييز بين الدراسة الجارية والدراسات السابقة، قمنا بتحديد مجموعة من النقاط التي تساعدنا على الوصول إلى القيمة المضافة في هذا البحث، وذلك إثراءً للدراسات السابقة وفتح المجال لأبحاث أخرى تدخل ضمن اختصاص التدقيق ومراقبة التسيير.

الجدول رقم (02): المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة

المجال	الدراسة الحالية	الدراسات السابقة
--------	-----------------	------------------

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

التعرف على مدى إمكانية تطبيق معايير التدقيق الدولية في الجزائر وأثرها على جودة مخرجات التدقيق. - إبراز دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية داخل المؤسسات. - إبراز واقع تنظيم مهنة التدقيق في المؤسسات العمومية الجزائرية وموريتانيا. - تكييف القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد. - تحليل أثر الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة المؤسسات الجزائرية.	تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية ودوره في تحسين جودة المعلومات المالية داخل شركة توزيع الكهرباء والغاز - سونلغاز، مع تقديم مقترحات لتحسين أداء النظام الرقابي.	الهدف
-تسعى الدراسات السابقة إلى كشف الدور الذي تلعبه الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية المختلفة، أو في تحسين جودة التدقيق والمعلومات المالية بشكل عام.	إلى أي مدى يساهم نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية داخل سونلغاز؟ مع أسئلة فرعية حول الكفاءة، المصداقية، الملاءمة، الشفافية، وتأثير المتغيرات الديموغرافية.	الإشكالية
محافظو الحسابات، مراجعون قانونيون، موظفون في البنوك والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة، حسب كل دراسة.	موظفو مؤسسة سونلغاز - شركة توزيع الكهرباء والغاز، مع التركيز على القائمين على الرقابة الداخلية والمحاسبين.	المجتمع / العينة
-دراسات وصفية وميدانية، تحليل بيانات استبيانات ومقابلات، استخدام الأساليب الإحصائية للتحليل.	-منهج وصفي تحليلي، استخدام استبيانات لتحليل فعالية الرقابة الداخلية، ومراجعة الوثائق والتقارير المالية والإدارية، مع التحليل الإحصائي للبيانات.	المنهجية
	-نظام الرقابة الداخلية يساهم في حماية الأصول وضمان دقة المعلومات المالية. - تعزيز مصداقية وموثوقية المعلومات المالية.	أبرز النتائج

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية

	- تحسين ملاءمة وتوقيت المعلومات المالية للقرارات الإدارية. - رفع مستوى الشفافية والالتزام بالمعايير المحاسبية. - وجود علاقة سببية واضحة بين فعالية النظام الرقابي وجودة المعلومات المالية.	
--	---	--

خلاصة الفصل:

يشكل نظام الرقابة الداخلية أحد الركائز الأساسية لنجاح أي مؤسسة، إذ يهدف إلى حماية الأصول، وضمان دقة المعلومات المالية، وتعزيز الالتزام بالسياسات والإجراءات الداخلية. ويتكون هذا النظام من بيئة رقابية قوية، تقييم مستمر للمخاطر، أنشطة رقابية منظمة، نظام معلومات واتصال فعال، ومتابعة دورية لضمان فعالية العمليات. كما تتجلى أهميته في توجيه المؤسسة نحو تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، وتحفيز العاملين على الالتزام بالقواعد والسياسات الداخلية.

أما جودة المعلومات المالية فهي مخرج أساسي لنظام الرقابة الداخلية، إذ تعتمد على دقة البيانات، اكتمالها، ومواءمتها لاحتياجات الإدارة وصناع القرار. وتضمن الرقابة الداخلية إنتاج معلومات مالية موثوقة تساعد الإدارة في اتخاذ قرارات سليمة، وتحليل المخاطر، وتحسين الأداء المالي والإداري للمؤسسة. كما يُعد تقييم فعالية النظام خطوة أساسية للكشف عن نقاط القوة والضعف وإدخال التحسينات اللازمة بما يضمن تحقيق الأهداف المنشودة ورفع كفاءة العمليات.

**الفصل الثاني: تقييم فعالية نظام الرقابة
الداخلية في تحسين جودة المعلومات
المالية "دراسة ميدانية"**

المبحث الأول : تقييم شركة توزيع الكهرباء والغاز -سونلغاز-

تعد مؤسسة سونلغاز من أهم الشركات الجزائرية التي تقوم بعمليات توزيع الكهرباء والغاز عن طريق قنوات، كما تتمتع هذه المؤسسة بقدرتها على التدخل في نشاطات أخرى ذات منفعة عامة والتي سنتعرف عليها.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة

تم إنشاء مؤسسة كهرباء وغاز الجزائر (E.GA) في العهد الاستعماري سنة 1947 وبعد الاستقلال حلت محلها المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز سنة 1969 بالمرسوم التنفيذي رقم 6959 المؤرخ في 1969/07/26 الصادر بالجريدة الرسمية في 1969/08/01 وقد حدد لها المرسوم مهمة رئيسية تتمثل في الاندماج بطريقة منسجمة في سياسة الطاقة الداخلية للبلد وبهذا فقد أصبحت مديرية الكهرباء والغاز تحوز على احتكار إنتاج ونقل وتوزيع واستيراد وتصدير الطاقة. في سنة 1983 تمت إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز أين زودت به مؤسسات فرعية للأشغال المتخصصة هي:

KAHRIF:الأعمال المولدة للكهرباء،

KAHRAKIB:تركيب الهياكل المخالفة والمنشآت الكهربائية،

KANAGAZ: إعداد قنوات نقل وتوزيع الغاز،

INERGA: أعمال الهندسة المدنية،

ETTERKIB: تركيب صناعي،

AMC: صنع العدادات وأدوات التقدير والمراقبة،

وفي سنة 1991، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-475 المؤرخ في ديسمبر 1991، تم تحويل الشكل القانوني للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز إلى المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري تي تسهر على أداء الخدمة العمومية في مجال الكهرباء والغاز داخل التراب الوطني الجزائري EPIC أما في سنة 1995 وبصدور المرسوم التنفيذي رقم 95-280 المؤرخ في 17 سبتمبر 1995 فقد أكد الشكل القانوني سونلغاز " على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تابعة لوزارتها الطاقة والمناجم، لها شخصية معنوية، وتتمتع بالاستقلالية المالية.

في سنة 2002، وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-195 المؤرخ في جوان 2002 تم تحويل المؤسسة العمومية للكهرباء والغاز إلى مؤسسة قابضة ذات أسهم سونلغاز، ش، ذ، أدون إنشاء شخصية معنوية جديدة لها تنشيط بواسطة فروعها لنشاطات إنتاج نقل وتوزيع الكهرباء، وكذا نقل وتوزيع الغاز، يقدر

رأسمالها بمائة وخمسين مليار دينار جزائري (150000000000.00 دج) موزعة على مائة وخمسين ألف (150000) سهم، قيمة كل سهم مليون دينار جزائري (1000000-00) تكتبها وتحررها دولة دون سواها، وحسب المادة (165) من القانون 01-02 المؤرخ في 5 فيفري 2002 فإن الدولة لها حق امتلاك أغلبية الأسهم فيها.

في سنة 2006 تم إعادة هيكلة وظيفة التوزيع أين أوكلت إلى 4 فروع تتمركز على مستوى الجزائر الوسط الشرق، الغرب وهي:

سونلغاز توزيع الجزائر (SDA): وهي تغطي نواحي العاصمة بومرداس، تيبازة.

سونلغاز توزيع الوسط (SDC): تغطي مناطق البويرة، المسيلة، الجلفة، الأغواط، بسكرة، اليزي، ورقلة، تيزي وزو، غرداية، تمنراست.

سونلغاز توزيع الغرب (SDO): تغطي مناطق الغرب الجزائري.

سونلغاز توزيع الشرق (SDE): يقع مقرها بقسنطينة وتغطي الولايات قسنطينة، ميلة، سطيف، جيجل مكيدة، بجاية، خنشلة، باتنة، أم البواقي، تبسة، قالمة، عنابة، سوق أهراس، برج بوعرييج، الطارف.

أهداف شركة الكهرباء والغاز:

تسعى شركة سونلغاز من خلال الوظائف التي تمارسها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والنتائج تسعى لبلوغها وهي كما يلي:

✓ التحكم مع الاستعمال الأمثل للوسائل والتقنيات وتهدف للترقية والتحسين الدائم لصورة علامتها، وتلبية الحاجات الوطنية؛

✓ توصيل التكامل الوطني بتقوية الدعم للقواعد الصناعية وتنويع منتجاتها؛

✓ المشاركة في الانجازات الصناعية والتجارية في الخارج حتى تكون بأقرب من الزبون النهائي؛

✓ لاستقلالية التسيير وإدخال قواعد ذات طابع تجاري؛

✓ الحصول على حصة السوق العالمي؛

✓ إنتاج الكهرباء سواء في الجزائر أو في الخارج ونقلها وتسويقه؛

✓ تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالصناعات الكهربائية والغازية وكل نشاط مكن أن تترتب عنه فائدة سونلغاز ؛

✓ نقل الغاز لتلبية السوق الوطنية؛

- ✓ تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالصناعات الكهربائية والغازية وكل نشاط يمكن أن تترتب عنه فائدة سونلغاز ؛
- ✓ تطوير وتقديم الخدمات الطاقوية وترقيتها وتنميتها.

المطلب الثاني: تعريف مديرية توزيع الكهرباء والغاز - غرداية-

تُعتبر سونلغاز مديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية إحدى الوحدات الإدارية والتقنية التابعة لمجمع سونلغاز، وهو المجمع العمومي المسؤول عن إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز في الجزائر. وتضطلع هذه المديرية بدور أساسي في ضمان تزويد سكان ولاية غرداية ومختلف مناطقها بالطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي بصورة منتظمة وآمنة، باعتبار الطاقة من أهم المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أنشئت مديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية بهدف تسيير شبكات توزيع الكهرباء والغاز والمحافظة على استمرارية الخدمة العمومية، حيث تعمل على إيصال الطاقة إلى المنازل، المؤسسات، الإدارات، والمناطق الصناعية والفلاحية، مع الحرص على تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمشاركين وتوسيع نطاق التغطية بما يتماشى مع النمو السكاني والتوسع العمراني الذي تعرفه الولاية.

وتتمثل مهام المديرية في مجموعة من الوظائف التقنية والإدارية والتنظيمية، من أبرزها:

- ضمان توزيع الكهرباء والغاز للمشاركين بصفة دائمة ومنتظمة .
- إنجاز مشاريع الربط الجديدة الخاصة بالسكنات والتجمعات السكانية والمؤسسات .
- صيانة شبكات الكهرباء والغاز ومراقبة تجهيزاتها التقنية .
- التدخل السريع لمعالجة الأعطال والانقطاعات الطارئة .
- مراقبة استهلاك الطاقة ومحاربة التوصيلات غير الشرعية .
- إصدار الفواتير وتحصيل المستحقات المالية .
- استقبال انشغالات الزبائن ومعالجة الشكاوى والطلبات .
- تطبيق قواعد الأمن الصناعي والسلامة المهنية داخل المؤسسة وخارجها .
- المساهمة في برامج ترشيد استهلاك الطاقة والحفاظ على البيئة .

كما تعتمد مديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية على هيكل تنظيمي متكامل يضم عدة مصالح وأقسام، منها المصالح التقنية، التجارية، المالية، الإدارية، ومصالح الموارد البشرية، حيث تعمل هذه الوحدات بشكل منسق لتحقيق أهداف المؤسسة وضمان السير الحسن لمختلف النشاطات.

وتكتسي المديرية أهمية كبيرة على المستوى المحلي، باعتبارها من المؤسسات الحيوية التي تساهم في دفع عجلة التنمية بالولاية، إذ تلعب الطاقة دورًا محوريًا في دعم الأنشطة الاقتصادية والخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي للسكان. كما تسعى المديرية إلى مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة من خلال إدخال أنظمة رقمية وتقنيات متطورة لتحسين الأداء ورفع جودة الخدمات المقدمة. وفي إطار استراتيجيتها المستقبلية، تعمل مديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية على توسيع شبكات التوزيع، تحديث التجهيزات، تعزيز الرقمنة، وتطوير الكفاءات البشرية، بما يضمن الاستجابة الفعالة لاحتياجات المواطنين وتحقيق التنمية المستدامة في قطاع الطاقة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز - غرداية -

ويمكن تلخيص أهداف نظام الرقابة الداخلية في الشكل التالي :

الشكل 1: الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز - غرداية -



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسة من بين العوامل التي تؤدي لإبراز طريقة نشاطها، فانتظام الوظائف وترابطها يؤدي ب الضرورة إلى مسايرة المحيط الذي تعيش فيه، حيث تضم المديرية الأقسام التالية:

1 -مدير التوزيع :

يعتبر المدير المسؤول الأول في المديرية وتتمثل مهامه فيما يلي:

✓ تنظيم وتسيير ورقابة كل الإمكانيات الموضوعة تحت تصرفه من اجل خدمة المواطن فيما يتعلق

بتوزيع الكهرباء، والغاز في أحسن الظروف؛

✓ توجيه وقيادة أعمال انجاز المخططات والبرامج والميزانيات في المديرية الخاصة بتوزيع الكهرباء

والغاز ؛

✓ يشارك في مختلف العقود؛

✓ يسهر على امن المديرية كما انه يتشرف على حسن سير كل مصالح المديرية.

2 -أمانة المدير (الأمانة العامة): تكون تحت إشراف المدير وهي تتكلف ب المهام التالية:

✓ المراسلات والبريد؛

✓ تنظيم الملفات والوثائق واستقبال الزبائن؛

✓ تسجيل المكالمات الهاتفية وضبط المواعيد للمدير ؛

✓ طباعة الرسائل والوثائق السرية وهي مكلفة بمختلف أعمال الرقمية وكتابة البرقيات.

3 -المكلف بالاتصالات

تمثل مهامه في: تصميم وتنظيم المعلومات الموجهة للعامة والزبائن خاصة باستعمال (ملصقات

الجرائد، المنشورات، الصحافة، الاداعة المحلية) وذلك بالاعتماد على الأهداف العامة للمؤسسة

المشاركة مع المديرية العامة للتوزيع في الأنشطة التجارية.

4 -المكلف ب الشؤون القانونية

- ✓ التكلف بالشؤون القانونية لهياكل المديرية؛
- ✓ دراسة وفصل القضايا والمشاكل ذات الطابق القانوني؛
- ✓ تمثيل مديرية الكهرباء والغاز ببعثة المديرية أمام الهيئات القانونية واخذ الإجراءات الودية لصالح المجموعة؛
- ✓ متابعة قرارات المحكمة؛
- ✓ ترسيم ومراقبة الملفات المعقدة؛
- ✓ تقييم ونشر المعلومات القانونية في نطاق الحاجة؛
- ✓ المشاركة في تحرير دفاتر الشروط والعقود وفي تشكيل لجنة السوق؛
- ✓ التكفل بالشؤون القانونية لهياكل المديرية.

5 - المكلف بالأمن

- ✓ القيام بالزيارات مع برمجة عمليات النوعية؛
- ✓ تحضير اجتماعات لصالح المديرية؛
- ✓ القيام بتحضير حوادث محاكية للحوادث الحقيقية وهذا بالتعاون مع المصالح النقدية؛
- ✓ تطبيق كل التوجيهات والتعليمات المتوقعة بالصحة والسلامة.

6 - المكلف بالأمن الداخلي

تتمثل مهامه في:

- ✓ المتابعة المستمرة لكل أشكال الأمن الداخلي للمديرية الجهوية والمصالح التقنية للكهرباء والغاز والمصالح التجارية (وكالات) ؛
- ✓ الإعلام الدوري لمساعدة المدير الجهوي؛
- ✓ انجاز التقارير في الوقت ألام إذا تعلق الأمر بحادث طارئ؛

✓ إجراءات دوريات عبر كل الوحدات التابعة لها إقليمياً ودراسة ميدانية لأجهزة الأمن ووضعيتها؛

✓ إعداد مخطط الأمن الداخلي (psi) للمديرية الجهوية بالتعاون مع مهندس الأمن وسلطات

7 - الأقسام والمصالح: مديرية توزيع الكهرباء والغاز - غرداية-

أ- قسم تقنيات الكهرباء

وينقسم إلى:

مصلحة مراقبة تقنيات استغلال الشبكات

وتنقسم إلى:

✓ تبعية استغلال الشبكات ومهامها ؛

✓ تحضير برامج لصيانة المشاريع؛

✓ تصميم المخططات البيانية للمراكز ذات الأهمية؛

✓ مراقبة انجاز برامج لصيانة؛

✓ تأمين التنسيق بخصوص الاستغلال بين مراكز النقل والمديرية التقنية للمديرية العامة.

شعبة المشاريع ومهامها

✓ متابعة وتحليل إحصائيات المشاريع؛

✓ تعيين تصميم كل البطاقات للشبكات الجوية للمركز والشبكات تحت أرضية على حسب حجم

لمدن والمعايير المعمول بها ؛

✓ ضمان تسيير المحولات.

مصلحة تطوير شبكات الكهرباء

وتتضمن نشاطاتها ما يلي:

✓ تصميم المخطط البياني العام للمديرية الجهوية الخاص بتوزيع الكهرباء؛

✓ ضمان وتأمين حاجات المديرية الجهوية للتوزيع (خسائر والتعويضات) ؛

✓ تكوين بنك معلومات خاص بحاجات الدراسات (متابعة النفقات، نسب تطوير المشاريع)؛

✓ الانجاز السنوي لمخطط التجهيز على المدى المتوسط والقصور بناء على القرارات المتخذة من

طرف مختلف اللجان وضمان تنفيذ هذه القرارات.

مصلحة استغلال الضغط المنخفض

وتقوم بتنفيذ مشاريع ربط وتموين الزبائن الجدد والتكفل بأعمال صيانة المشاريع وتصلح جميع الأعطاب فيه.

صلحة صيانة الكهرباء: وتتكفل هذه المصلحة بنشاطات البحث عن الأعطاب في الكوابل وإجراء الاختبارات عليها، وإضافة إلى ذلك مهام تسيير وصيانة أجهزة العدادات وأجهزة القياس وحماية كل التجهيزات الالكترونية.

ب - قسم تقنيات الغاز : وينقسم هذا القسم إلى عدة مصالح

مصلحة استغلال الشبكات: من أهم نشاطات هذه المصلحة:

✓ تنفيذ برامج الصيانة للمشاريع الخاصة بالغاز ؛

✓ تولي وظيفة متابعة وتحليل الإجراءات الدورية؛

✓ إعداد مخطط طوارئ ومتابعة وتحليل إحصائيات الحوادث.

مصلحة تسيير المشاريع: وتتكفل بمتابعة وتحليل الإحصائيات للمشاريع (شبكات الربط، حفر الغاز،

تنفيذ المخططات لحماية القنوات الغازية)

مصلحة تطوير الشبكات: تختص بإعداد المخطط البياني العام للمديرية الجهوية لتوزيع الغاز وتأمين

حاجياتها بخصوص دراسات تدعيم وتأمين قنوات الغاز.

مصلحة صيانة الغاز: وتتركز وظيفتها في:

✓ حماية قنوات الغاز حيث تضطلع بإعداد دراسات الصيانة وكذا تسيير وضمان حماية التجهيزات الحامية للقنوات؛

✓ تعمل على تنفيذ البرامج المداسية وتحليل النتائج وكذا البحث عن مناطق تسربات الغاز وتلحيم لقنوات؛

ج- قسم دراسة وتنفيذ استغلال الكهرباء والغاز:

✓ متابعة الطلبات المقدمة للمديرية الجهوية المتعلقة بالتزويد بالكهرباء والغاز ؛

✓ تجميع الملفات التقنية للمشاريع الملزم انجازها؛

✓ تنظيم فتح الورشات مع مقاولات الانجاز ؛

✓ مراقبة وتفتيش المشاريع ميدانيا وكذا عمليات التدقيق والمصادقة عليها؛

✓ التكفل بحل المشاكل التي تقع بالورشة؛

✓ تحرير تقارير التقدم في الأشغال اليومية والأسبوعية.

د- قسم الموارد البشرية:

ويعني هذا القسم بشؤون الموظفين حيث أن أهم وظيفة هي تنمية الموارد البشرية من حيث:

✓ تحفيز وتوجيه ومراقبة مخططات الموارد البشرية بالمؤسسة (التوظيف، التكوين والرقابة)

✓ ضمان التنسيق ومراقبة نشاط الإدارات والأقسام فيما يخص تسيير الموظفين (التوظيف

والاستقبال والتكوين، التحويل)

ويتكون هذا القسم من:

مصلحة الإدارة العامة ومهامها:

✓ ضمان التسيير الإداري للموظفين؛

- ✓ إعداد الميزانية وعقود التسيير الخاصة بالموظفين؛
- ✓ ضمان متابعة ومراقبة ظروف تسيير الموارد البشرية؛
- ✓ السهر على إعداد حسابات أجور الموظفين؛
- ✓ السهر على إعداد الإحصائيات المتعلقة بالموظفين؛
- ✓ ضمان متابعة ومراقبة ظروف تسيير الموارد البشرية؛
- ✓ السهر على إعداد حسابات أجور الموظفين؛
- ✓ السهر على إعداد الإحصائيات المتعلقة بالموظفين ؛
- مصلحة التكوين: تسهر على انجاز النشاطات التالية:
- ✓ تعيين الإحصائيات الدورية للموظفين المكونين؛
- ✓ تزويد المسيرين بالتحليل والمعلومات الضرورية من اجل تحديد الاحتياجات التكوينية؛
- ✓ تصميم وإعداد المخططات التدريبية؛
- ✓ تنفيذ مخططات التكوين ومتابعتها كما ونوعا.
- قسم الشؤون العامة: وينقسم هذا القسم إلى المصالح التالية:
- مصلحة الوسائل: ومن مهامها
- ✓ تنظيم وتسيير أرشيف المؤسسة؛
- ✓ استقبال وتسجيل وتوزيع بريد المؤسسة؛
- ✓ ضمان التكفل بأصحاب المهمات والمدعويين من طرف المديرية؛
- ✓ تعيين ملفات منشآت المؤسسة.

الفصل الثاني: تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية "دراسة ميدانية"

مصلحة المشتريات: وتتكفل هذه المصلحة بضمان تسيير وسائل وعتاد ومنشآت المؤسسة والحضور مع باقي المديریات من اجل شراء عتاد المؤسسة.

مصلحة حظيرة السيارات: وتهتم بإعداد الإحصائيات وتسيير الوقود، كما تساهم في إعداد وانجاز الخصائص النموذجية لسيارات المصلحة والشاحنات وآلات انجاز المشاريع.

هـ - قسم العلاقات التجارية: ويقوم رئيس هذا القسم بالسهر على مراقبة المجالات التالية:

✓ احترام إجراءات تزويد الزبائن الجدد بداية متطلب التزويد حتى إتمام الخدمة؛

✓ إدارة عقود الاشتراك؛

✓ إدارة شؤون الزبائن (الأشخاص الطبيعيين والمؤسسات) فيما يخص الحسابات والتغطية؛

✓ إدارة حسابات الزبائن؛

✓ الوقوف على احترام إجراءات تسيير الزبائن فيما يخص قطع خدمات الكهرباء والغاز وإعادة الخدمة.

وينقسم إلى:

المصلحة التقنية - الاقتصادية وتتكفل ب:

✓ مهام النشاط التجاري وتنمية المبيعات؛

✓ إجراء تخفيضات بخصوص الزبائن؛

✓ المساهمة في رسم سياسة تجارية للمجمع؛

✓ إجراء كافة الحسابات وأعمال الجرد؛

✓ متابعة تنفيذ الحوصلة الطاقوية وتحليل النتائج واقتراح أنشطة للتعديل.

مصلحة التنسيق والتسويق: من مهامها تقديم النصائح للزبائن بخصوص:

✓ معلومات عن الغاز والكهرباء ؛

✓ خيارات التجهيز وخيارات الأسعار ؛

✓ طريقة التوريد بالأنابيب أو الأسلاك.

✓ أما النصائح والمساعدة فيما يخص التسويق فهي تتعلق ب:

✓ مستخلص الحسابات والفواتير ؛

✓ عقود الاشتراك.

و- قسم تشغيل نظام المعلومات

ويهتم ب:

✓ ضمان تسيير مركز المعالجة الآلية للمعلومات؛

✓ تسيير جملة عتاد الإعلام الآلي بالمؤسسة وفروعها؛

✓ صيانة ومراقبة المواد المستهلكة وكذا السهر على صيانة الأنظمة؛

✓ تطوير التطبيقات ذات الأهمية القصوى.

ي- قسم إدارة الأسواق: هذا القسم هو المسؤول عن:

✓ متابعة تنفيذ الاعتمادات؛

✓ وضع دليل إحصائي من الانجازات؛

✓ متابعة تنفيذ الاستثماري؛

✓ إعداد وإطلاق المناقصات؛

✓ جمع البيانات الأزمة لتنفيذ دراسات العمل.

-قسم تخطيط الكهرباء والغاز وينقسم إلى مصلحتين:

أ-مصلحة تخطيط شبكة الكهرباء: وتتمثل في:

✓ وضع خطة مدير فرع توزيع؛

✓ دراسة أنماط إعادة هيكلة وتخطيط الشبكات تكتل الضغط المتوسط؛

✓ جمع الدراسات الخاصة بضمان أغراض إدارة التوزيع؛

✓ التحقق من صحة برامج الاستثمار وصحة وسائل الاتصال ؛

ب-مصلحة تخطيط شبكة الغاز: تتمثل في:

✓ دراسة أنماط إعادة هيكلة وتطوير شبكات مختلف التجمعات؛

✓ ضمان امتثال الخطة مع تضاريس؛

✓ التحكم في بنية العمل التي أجريت من خلال الدراسات؛

✓ المشاركة في ملف تحديث أعمال الغاز.

-قسم المالية والمحاسبة: ويتكون من:

أ- قسم المالية والمحاسبة والهيكل التنظيمي لها:

يتكون قسم المالية والمحاسبة من عدة موظفين منهم الإطارات وغير الإطارات تابعة للمديرين وهي مجموعة من المصالح المكلفة بتحقيق الأهداف والبرامج المسطرة مسبقا، كما تعتبر النواة الأساسية لنظام المحاسبة في المؤسسة مديرية الكهرباء والغاز لكونها تعل على تحديد النتائج وتقديم المعطيات القابلة بإجراء مختلف الميزانيات.

تنظيم ومهام كل مصلحة: تتمثل في

1/ مصلحة المالية: تشرف هذه المصلحة على ضبط العمليات المالية للمؤسسة، حيث تربطها بالمؤسسات المالية الأخرى، كما تقوم بتسديد الفواتير القابلة للدفع بعد الحصول عليها من طرف قسم الاستغلال.

2/ **مصلحة الاستغلال المحاسبي:** تقوم هذه المصلحة بتصنيف الإيرادات ومصاريف المؤسسة، وتعتبر

أول بوابة لاستقبال جميع الفواتير المتعلقة بالاستثمارات أو الخدمة لأجل، تحصيل مختلف المعاملات وتصنيف كل نوع على حدا حسب مكتب المكلف بالدراسات أو مكتب الأعوان المحاسبين.

3/ **مصلحة الميزانية:** تقوم هذه المصلحة بدراسة التكاليف والنتيجة الإجمالية المعيارية ومقارنتها بالنتيجة

الحقيقية لاستخراج مختلف الانحرافات المحاسبية والاقتصادية وعرض ذلك ضمن تقارير اقتصادية تتعلق بالميزانية.

4/ **مصلحة التفتيش والمراقبة:** تختص هذه المصلحة والعمليات المراقبة على عمليات المصالح الأخرى

والتأكد من مطابقتها للتعليمات والتوجيهات الخاصة بالنشاط المالي للمؤسسة، ومراقبة الوثائق التربوية لخاصة، بالتسجيلات المحاسبية ومراقبة الإجراءات المختلفة للعمليات المحاسبية الخاصة بالتسجيل والترحيل.

1. جدول البيانات المجمعة

الجدول رقم 01 بيانات حول تغطية بالكهرباء والغاز ولاية غرداية

البيان	القيمة
نسبة التغطية في الولاية (كهرباء)	94.88 %
نسبة التغطية في الولاية (غاز)	70.59 %
إجمالي عدد زبائن الكهرباء	129,788 زبون
- زبائن الكهرباء (العاديين)	124,951 زبون
- زبائن الكهرباء (الإدارات والصناعيين)	4,837 زبون
إجمالي عدد زبائن الغاز	95,804 زبون

المصدر: من إعداد الطالبة بناء الى معطيات من سونلغاز

2. **المؤشرات التحليلية (Indicators)** مؤشر انتشار الشبكة (التغطية): البنية التحتية لشبكة الكهرباء

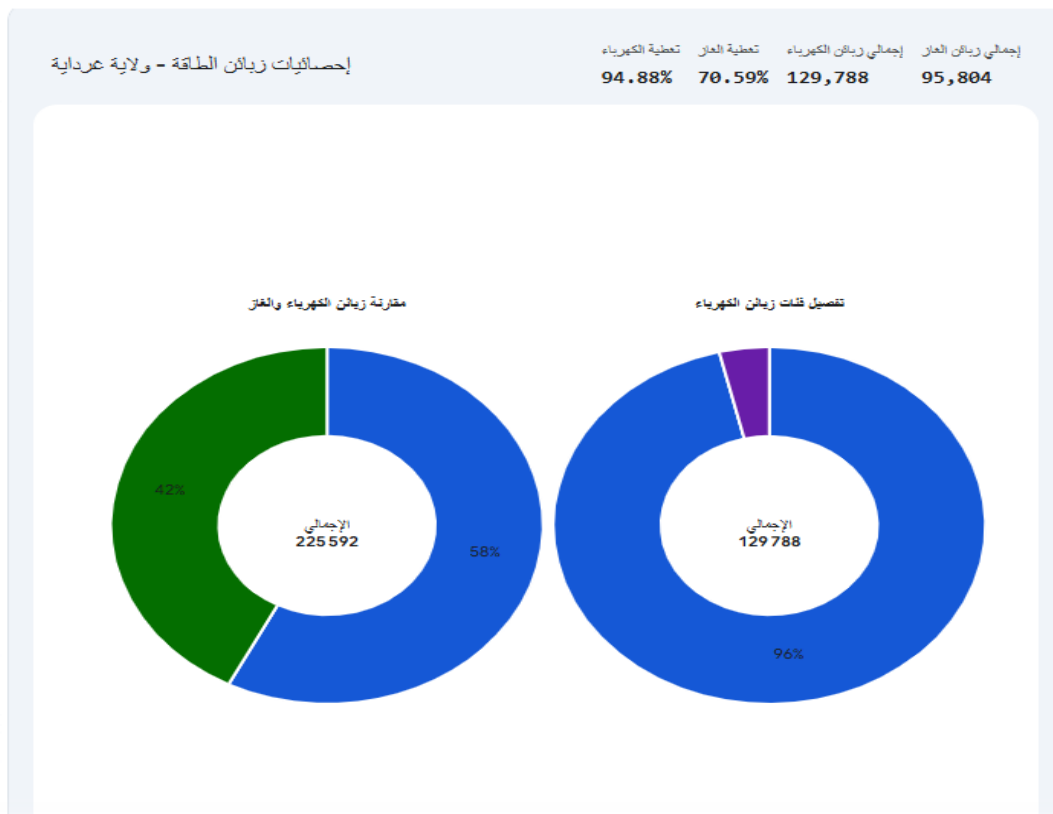
قوية جداً وتقارب التغطية الشاملة (94.88%)، بينما تغطي شبكة الغاز حوالي ثلثي المناطق (70.59%)، مما يشير إلى وجود مساحة لتوسيع مشاريع الربط بالغاز مستقبلاً. مؤشر حجم الزبائن:

الفصل الثاني: تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية "دراسة ميدانية"

قاعدة زبائن الكهرباء أكبر من زبائن الغاز بفارق ملحوظ (أكثر من 33 ألف زبون)، وهو انعكاس طبيعي للفارق في نسب التغطية بين الشبكتين. مؤشر طبيعة الاستهلاك (قطاع الكهرباء): الغالبية الساحقة من زبائن الكهرباء هم من الفئة العادية/المنزلية بنسبة تبلغ حوالي 96.2% (124,951 من أصل 129,788)، في حين يشكل القطاع الإداري والصناعي نسبة 3.8% فقط، مما يعطي صورة واضحة عن الطابع السكني/الخدمي للاستهلاك الأكبر في الولاية.3. الدوائر النسبية واللوحة التفاعلية (Dashboard) يمكنك التفاعل مع اللوحة أدناه لرؤية توزيع الزبائن ومقارنة نسب التغطية بوضوح.

الشكل 2 : مؤشرات نسبة الكهرباء والغاز

مؤشرات وجدول ودوائر نسبية للكهرباء والغاز



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من سونلغاز غرداية

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية (الطريقة و الإجراءات)

سنتطرق في هذا المبحث إلى توضيح الجوانب الخاصة بمنهجية الدراسة وإجراءاتها المتبعة من أجل تحقيق أهداف الدراسة، حيث سيتم وصف مجتمع الدراسة و عينتها، و المراحل المختلفة لتصميم أداة الدراسة التي تم الاعتماد عليها لجمع البيانات و المعلومات حول الموضوع، كم يتم أيضاً عرض مجريات التحكيم و طرق التحقق من الصدق و الثبات، وكذا عرض مختلف المعالجات الإحصائية المستخدمة للإجابة على أسئلة الدراسة و التحقق من الفرضيات.

المطلب الأول: طرق وأدوات الدراسة

الفرع الأول: منهجية الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بحث تقييم نظام رقابة الداخلية في تحسين جودة معلومات المالية ، وقد طبقت هذه الدراسة على الافراد ، شركة توزيع كهرباء والغاز سونلغاز -بوهراوة- بولاية غرداية، ولبلوع هذا الهدف فقد تم استخدام المنهج الوصفي لعرض الخلفية النظرية للموضوع، أما في الجانب الميداني من الدراسة فقد تم الاعتماد فيه على أسلوب دراسة الحالة وهذا من خلال تصميم الاستبيان ، وقد تم توزيع استبيانات في شكلها النهائي بغرض جمع بيانات تفيد في حل إشكالية البحث، حيث تم تجميعها ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Science) SPSS النسخة رقم 22، والاستعانة أيضا ببرنامج Excel، بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات ترجمت إلى نتائج وتوصيات تدعم موضوع الدراسة.

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة و عينتها

يتكون مجتمع الدراسة من مختلف الأفراد من الموظفين شركة توزيع كهرباء والغاز سونلغاز -بوهراوة- بولاية غرداية الذين لهم علاقة بموضوع الدراسة موزعين كآلاتي: " مدير ، رئيس مصلحة ،محاسب ،موظف "، وقد تم اختيار عينة عشوائية ميسرة بلغت 50 مفردة.

الفرع الثالث: أداة الدراسة

من خلال طبيعة الدراسة و طبيعة البيانات و المعلومات المراد الحصول عليها من أفراد عينة الدراسة فقد انصب الاهتمام على:

- **الاستبيان:** حيث تمثل الأداة الرئيسية التي تم الاعتماد عليها بحيث تم تصميمه بغرض جمع البيانات الأولية من أفراد العينة، وقد تم الاعتماد في تصميم الاستبيان على عدد من الدراسات السابقة و تم عرضه على عدد من الأساتذة المتخصصين لتحكيمه، و بعد تعديله تم توزيع 53 استبيان على أفراد عينة الدراسة، و ذلك خلال شهر فيفري من سنة 2026 ، إذ تم استرجاع 51 استبيان، حيث تم استبعاد 03 منها نتيجة لعدم صلاحيتها للتحليل، وخلص عدد الاستبيانات الخاضعة للتحليل إلى 50 استبيان، أي ما نسبته 94.34 % من إجمالي مجتمع الدراسة، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (2): يوضح الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان:

البيان	العدد	النسبة
عدد الاستثمارات الموزعة	53	100%
عدد الاستثمارات المسترجعة	51	96.23%
عدد الاستثمارات الغير مسترجعة	02	3.77%
عدد الاستثمارات الملغاة	01	1.89%
عدد الاستثمارات المقبولة	50	94.34%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا عن نتائج الاستبيان.

الجدول السابق يبين أن العدد الإجمالي الذي تم استعادته من الاستبيانات التي وزعت هو: (51) استبيان، وهذا العدد يشكل ما نسبته (96.23%) من العدد الموزع والبالغ (53) استبيان، عدد الاستبيانات المستبعدة كانت (01) استبيان في حين نجد أن الاستبيانات الخاضعة للتحليل بلغ عددها (50) بنسبة (94.34%) من أفراد عينة الدراسة، كما أن عدد الاستبيانات الغير مسترجعة بلغ (02)، أي ما نسبته (3.77%) من أفراد عينة الدراسة.

الفصل الثاني: تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية "دراسة ميدانية"

- يهدف هذا الاستبيان تحديد مساهمة تقييم نظام رقابة الداخلية في تحسين جودة معلومات المالية دراسة حالة شركة توزيع كهرباء والغاز سونلغاز -بوهراوة- بولاية غرداية، فقد تم إعداد الاستبيان انطلاقاً من الأسئلة والفرضيات المطروحة في بعض الاستبيانات التي تتمحور حول نفس متغيرات الدراسة والتي تم الاستئناس بها في عملية تصميمه. حيث مرّ تصميم الاستبيان قبل الشروع في عملية توزيعه بالمراحل التالية:

- إعداد استبيان أولي من أجل استخدامه في جمع البيانات والمعلومات: وهذا استناداً على مراجعة دراسات سابقة ذات صلة.
- عرض الاستبيان على المشرفين من أجل تقييم مدى ملائمة لجمع البيانات، وتعديله الأولي حسب توجيهاتهم.
- تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين* والذين قاموا بتقديم النصح والإرشاد من تعديل وحذف ما يلزم.
- توزيع الاستبيان بشكله النهائي على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، وذلك بعد أخذ الموافقة من المشرفين.
- وقد تم تقديم هذا الاستبيان بفقرة تعريفية حتّى فيها الموظفين على التعاون والصدق في الإجابة، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء:
- وقد تم تقديم هذا الاستبيان بفقرة تعريفية حتّى فيها الموظفين على التعاون والصدق في الإجابة، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء:

*مجموعة الأساتذة بكلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة غرداية (أنظر الملحق رقم 01)

الفصل الثاني: تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية "دراسة ميدانية"

الجزء الأول: يحتوي على البيانات الشخصية و الوظيفة لمجتمع الدراسة ويتكون من 5 فقرات تخص

المؤسسة "الجنس ، الفئة العمرية، المؤهل العلمي للوظيفة ، المستوى الوظيفي ، سنوات الخبرة " .

الجزء الثاني: يحتوي على محاور الدراسة:

أ- المحور الاول : فعالية نظام الرقابة الداخلية و يتكون من 5 فقرات:

ب- المحور الثاني : جودة المعلومات المالية (الدقة والموثوقية) ويتكون من 5 فقرات.

ج- المحور الثالث :جودة المعلومات المالية (الملاءمة والتوقيت) ويتكون من 5 فقرات.

د- المحور الرابع: أثر الرقابة الداخلية على تحسين جودة المعلومات المالية ويتكون من 5 فقرات .

الجدول رقم (3):يوضح مضمون الإستبيان

المحاور	رقم الفقرات
فعالية نظام الرقابة الداخلية	(05-01)
جودة المعلومات المالية (الدقة والموثوقية	(05-01)
جودة المعلومات المالية (الملاءمة والتوقيت)	(05-01)
أثر الرقابة الداخلية على تحسين جودة المعلومات المالية	(05-01)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا عن نتائج الاستبيان.

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة

تم الاعتماد على متغيرين للدراسة وهما المتغير المستقل والمتغير التابع، وذلك موضح في الجدول رقم

(04).

الجدول رقم (4): متغيرات الدراسة

الاسم	المتغيرات
نظام الرقابة الداخلية	المتغير المستقل
جودة معلومات المالية	المتغير التابع

المصدر: من إعداد الطالبة

الفرع الأول: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

قد جرت معالجة البيانات المتحصل عليها من الاستبيان الموزع على أفراد عينة الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعي (SPSS)، وذلك بهدف تحقيق أهداف الدراسة و الإجابة على تساؤلاتها، فقد قمنا بتفريغ وتحليل الاستبيان من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) الإصدار 22، وذلك باستخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري: لتحديد أهمية الدراسة النسبية لاستجابات أفراد عينة الدراسة اتجاه محاور و أبعاد الدراسة.
- التكرارات و النسب المئوية: ذلك لوصف الخصائص الشخصية و الوظيفية لأفراد العينة.
- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha): لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.
- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) :لقياس صدق الفقرات و لقياس قوة الارتباط والعلاقة بين المتغيرين: فإذا كان المعامل قريب من (1+) فان الارتباط قوي وموجب (طردى)، وإذا كان قريب من (1-) فان الارتباط قوي وسالب (عكسي)، وكلما قرب من (0) يضعف إلى أن ينعدم.
- اختبار كولومجروف - سمرنوف (1- Sample K-S): لمعرفة مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.
- اختبار t-test لإختبار العينات المستقلة. لمعرفة أثر المتغير المستقل حول في متغيرات الدراسة.

♦ وقد كانت إجابات كل فقرة وفق مقياس ليكارت الخماسي (Likert) حيث يعتبر هذا المقياس من أكثر المقاييس شيوعاً بحيث يطلب فيه من المبحوث أن يحدد درجة موافقته أو عدم موافقته على خيارات محددة وهذا المقياس مكون غالباً من خمسة خيارات متدرجة يشير المبحوث إلى اختيار واحد منها وهي خمسة خيارات كما هو موضح في الجدول رقم (II-04) حيث تم تحديد مجال المتوسط الحسابي من خلال حساب المدى ، أي أنه تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي ، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج. كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (5) :يوضح مقياس ليكارت الخماسي:

التصنيف	موافق بشدة	موافق	موافق نوعاً ما	غير موافق	غير موافق بشدة
النقاط	5	4	3	2	1
الدرجة	5-4.2	4.19-3.4	3.39-2.60	2.59-1.80	1-1.79

واستناداً إلى ذلك فإن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها لتفسير البيانات حسب مستوى الأهمية وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم(6) يوضح مقياس التحليل

مرتفع	متوسط	منخفض
3,67 فأكثر	3,66-2,34	2,33-1

حيث تم اعتماد هذا المقياس على أساس: $\text{طول الفئة} = \frac{\text{الأعلى الحد} - \text{الأدنى الحد}}{\text{المستويات العدد}}$

$$1,33 = \frac{4}{3} = \frac{(1-5)}{3} , \text{ حيث أن عدد المستويات} = 3$$

الفصل الثاني: تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية "دراسة ميدانية"

وبناءً عليه فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات أكبر من 3.67 فيكون مستوى مرتفعاً (يعني موافقة عالية لأفراد العينة على العبارة) أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي من 2.34-3.66 فيكون المستوى متوسطاً، وإذا كان المتوسط الحسابي من 1-2.33 فيكون المستوى منخفض.

المطلب الثالث: صدق وثبات الاستبيان:

و للتأكد من مدى صدق و صلاحية استمارة الاستبيان و كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة الحالية، التي تم اختبارها ثم عرضها على عدد من المحكمين بلغ عددهم (05) من أعضاء الهيئة التدريسية بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير*، وقد استجيب لآراء السادة المحكمين وتعديل ما يجب تعديله في ضوء مقترحاتهم.

ثبات أداة الدراسة: يقصد به أنه عند إعادة توزيع الاستبيان مرة ثانية على نفس أفراد العينة في فترتين مختلفتين وفي الظروف نفسها فنحصل على نفس النتائج السابقة. وفي الظروف نفسها وقد تم التحقق من ثبات الأداة باستخدام معامل ألفا كرونباخ Alpha Cronbach للتأكد من الثبات الكلي للاستبيان ودرجة الاتساق الداخلي بين فقراته.

الفرع الأول: اختبار الاتساق الداخلي لأداة الدراسة: باستخدام معامل ألفا كرونباخ، لقياس مدى ثبات محاور الاستبيان، و الإتساق الداخلي لفقراته والنتائج ممثلة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (7): معاملات الثبات لمعدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لجميع فقرات الاستبيان.

عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرومباخ
فعالية نظام الرقابة الداخلية	05	0.873
جودة المعلومات المالية (الدقة والموثوقية	05	0.811

أنظر الملحق رقم 01 *

الفصل الثاني: تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية "دراسة ميدانية"

0.863	05	جودة المعلومات المالية (الملاءمة والتوقيت)
0.803	05	أثر الرقابة الداخلية على تحسين جودة المعلومات المالية
0.937	20	جميع الفقرات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج (SPSS أنظر الملحق رقم 02)

من خلال الجدول رقم (07) معامل الثبات العام للاستبيان عال حيث بلغ (0.937) كما تراوحت معاملات الثبات للمحاور بين (8.73 إلى 0.803) حيث كانت اكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات (70%) وهذا يدل أن الاستبيان بجميع محاوره يتمتع بدرجة من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

الفرع الثاني : قياس الصدق البنائي للمجالات: حيث يبين الجدول رقم (06) معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لجميع فقرات المجال.

الجدول (8) معاملات الارتباط بين معدل كل محور مع المعدل الكلي لجميع فقرات الاستبيان.

عنوان المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	جميع الفقرات
فعالية نظام الرقابة الداخلية	0.765	0.00	
جودة المعلومات المالية (الدقة والموثوقية	0.825	0.00	
جودة المعلومات المالية (الملاءمة والتوقيت)	0.842	0.00	
أثر الرقابة الداخلية على تحسين جودة المعلومات المالية	0.866	0.00	

**الارتباط دال إحصائياً عند مستوى 0.05

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج (SPSS أنظر الملحق رقم 02)

الفصل الثاني: تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية "دراسة ميدانية"

من خلال الجدول رقم (8) يتضح أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية (0.05) ويبين أن معاملات الارتباط كانت مرتفعة بالنسبة لكل محور، إذ أن معامل الارتباط بين المحور الأول " فعالية نظام الرقابة الداخلية" والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان كان بدرجة (0.765) وهي درجة مرتفعة. حيث أن معامل الارتباط بين المحور الثاني "جودة المعلومات المالية (الدقة والموثوقية)" والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان كان بدرجة (0.825) وهي درجة

كما أن معامل الارتباط بين المحور الثالث "جودة المعلومات المالية (الملاءمة والتوقيت)" والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان كان بدرجة (0.842) وهي درجة

أما معامل الارتباط بين المحور الرابع " أثر الرقابة الداخلية على تحسين جودة المعلومات المالية" والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان كان بدرجة (0.866) وهي أيضا درجة

الفرع الثالث : توزيع البيانات: تم إجراء اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل تتبع البيانات التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، حيث قمنا بتحديد الفرضية الصفرية والبديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية H_0 : البيانات تتبع التوزيع الطبيعي

الفرضية البديلة H_1 : البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

والجدول التالي يوضح النتائج:

الجدول رقم (9) نتائج اختبار كولموجروف- سمرنوف في توزيع البيانات.

القسم	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
الأول	فعالية نظام الرقابة الداخلية	05	0.334	0.739
الثاني	جودة المعلومات المالية الدقة والموثوقية	05	0.298	0.766

الثالث	جودة المعلومات المالية (الملاءمة والتوقيت)	05	1.655	0.698
الرابع	أثر الرقابة الداخلية على تحسين جودة المعلومات المالية	05	1.348	0.178

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج (SPSS أنظر الملحق رقم 02)

من خلال الجدول رقم (9) يتضح أن قيمة Z للمحور الأول تساوي (0.334)، وأن مستوى الدلالة يساوي (0.739) أي أنها دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، كما يتضح أن قيمة Z للمحور الثاني تساوي (0.298)، وأن مستوى الدلالة يساوي (0.766) أي أنها دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) ويتضح من الجدول أيضا أن قيمة مستوى الدلالة لجميع الفترات أكبر من (0.05) أي (Sig < 0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وبناءً عليه نقبل الفرضية الصفرية H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 ، حيث يتجه تحليلنا نحو الطرق المعلمية.

المبحث الثاني: عرض و تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

في هذا المطلب سيتم عرض نتائج الدراسة المتحصل عليها من خلال معالجة البيانات ببرنامج SPSS ، ثم تحليلها و مناقشتها*.

المطلب الأول: النتائج المتعلقة بخصائص أفراد عينة الدراسة

الفرع الأول : توزيع أفراد العينة حسب للجنس : وهي كما يوضحها الجدول التالي :

الجدول رقم (10) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

البيان	التكرار	النسبة %
ذكر	41	82%
أنثى	9	18%
المجموع	50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج (SPSSأنظر الملحق رقم02).

الشكل رقم (3): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج (SPSSأنظر الملحق رقم02).

*كل ما سيتم عرضه في هذا المطلب من نتائج "الجدول و الأشكال" مأخوذ من نتائج المعالجة بـ SPSS (أنظر الملاحق)

الفصل الثاني: تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية "دراسة ميدانية"

حسب الجدول رقم (10) نلاحظ أن نسبة الذكور بلغ عددهم (41) فردا بنسبة قدرت (82%) في حين بلغت الاناث (09) افراد بنسبة قدرت بـ(18%) وهذا يفسر اكتساح الجنس الذكري واغلب المسؤولين عن العمليات التشغيلية التي تخض لنظام الرقابة الداخلية هم من الرجال داخل الشركة .

الفرع الثاني : توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية: وهي كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (11) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

البيان	التكرار	النسبة %
30 سنة فأقل	4	8%
31-45 سنة	21	42%
46-55 سنة	22	44%
56 سنة فأكثر	3	6%
المجموع	50	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج (SPSS أنظر الملحق رقم 02).

الشكل رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب العمرية



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج (SPSS أنظر الملحق رقم 02).

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (11) أن هناك (22) فردا من مجتمع الدراسة من الفئة العمرية (من 46 سنة الى 55 سنة) أي ما نسبته (44%)، نجد أيضا (21) فردا من مجتمع الدراسة من الفئة

الفصل الثاني: تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية "دراسة ميدانية"

العمرية (من 31 سنة الى 45 سنة) سنة بنسبة (42%)، في حين نجد (04) أفراد من الفئة العمرية (30 سنة فأقل) بنسبة قدرت ب(8%) ، ونجد (03) فردا من الفئة العمرية (56 سنة فأكثر) ، وتؤكد النتائج ان الفئات العمرية داخل المؤسسة تعد ضمانا أساسية لسلامة الإجراءات الرقابية ، ان الفئة العمرية طاعية بين 46 سنة الى 55 سنة اغلبهم موظفين في الشركة يمرون بمرحلة النضج الوظيفي .

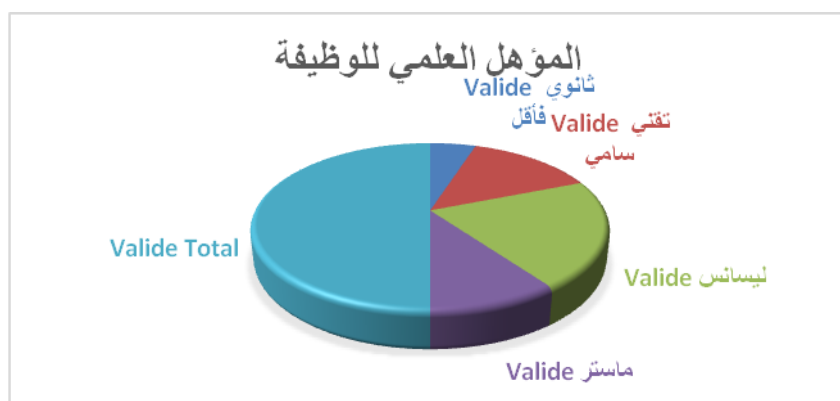
الفرع الثالث : توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي للوظيفة: وهي كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (12) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي للوظيفة

البيان	العدد	النسبة %
ثانوي فأقل	5	10%
تقني سامي	14	28%
ليسانس	21	42%
ماستر	10	20%
المجموع	50	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج (SPSS أنظر الملحق رقم 02).

الشكل رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي للوظيفة



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج (SPSS أنظر الملحق رقم 02).

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (12) أن (21) فردا من مجتمع الدراسة هم من الفئة الأكثر تمثيلا حاملي شهادة ليسانس بنسبة (42%) ، وتليها (14) فردا من مجتمع الدراسة هم من فئة تقني سامي بنسبة (28%) ، ثم تليها (10) افراد من مجتمع الدراسة هم من فئة الماستر بنسبة (20%) ، واخيرا

(5) افراد من مجتمع الدراسة هم الفئة اقل من الثانوي بنسبة (10%)، تشير نتائج أن اغلبية افراد العينة في الشركة تتمتع بمستوى عالي وتعليمي جيد مما يعزز قدرتهم على فهم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية ،وان توفير كفاءات علمية وذوي مستوى عالي داخل الشركة يدعمها في تحسين جودة المعلومات المالية.

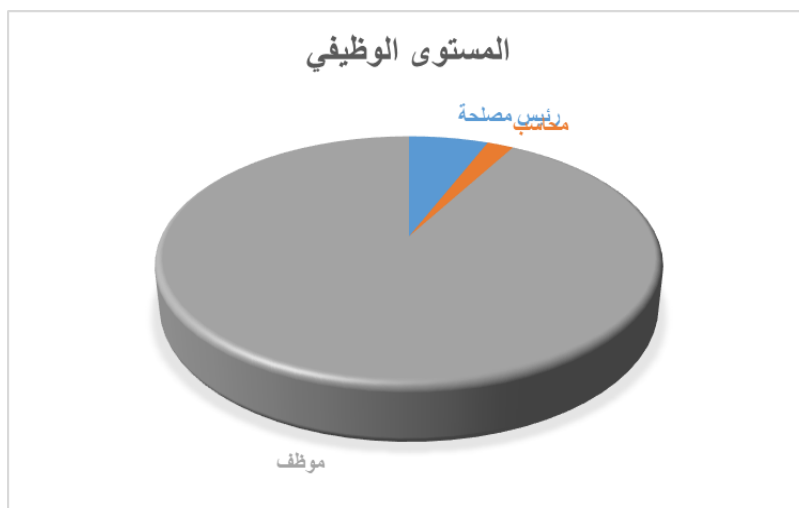
الفرع الرابع: توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي : وهي موضحة كآآتي :

الجدول رقم (13) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي

البيان	التكرار	النسبة %
مدير	1	2%
رئيس مصلحة	3	6%
محاسب	1	2%
موظف	45	90%
المجموع	50	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج (SPSS أنظر الملحق رقم 02).

الشكل رقم (06): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج (SPSS أنظر الملحق رقم 02).

يتضح من خلال الجدول رقم (13) والشكل رقم (6) الخاصين بتوزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي،

أن فئة الموظفين تمثل النسبة الأكبر من أفراد العينة، حيث بلغ عددهم 45 موظفًا بنسبة 90% من

الفصل الثاني: تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية "دراسة ميدانية"

إجمالي العينة، وهي نسبة مرتفعة تعكس اعتماد الدراسة بشكل أساسي على آراء الموظفين باعتبارهم الفئة الأكثر تواجدًا داخل المؤسسة والأكثر احتكاكًا بمختلف العمليات الإدارية والتنظيمية.

في حين جاءت فئة رؤساء المصالح في المرتبة الثانية بعدد 3 أفراد بنسبة 6%، وهو ما يدل على تمثيل محدود للإطارات المسؤولة عن تسيير المصالح داخل المؤسسة. أما فئتا المدير والمحاسب فقد سجلت كل منهما فردًا واحدًا فقط بنسبة 2% لكل فئة، وهي نسب ضعيفة مقارنة بباقي الفئات.

ويمكن تفسير هذا التفاوت في التوزيع الوظيفي بكون عدد الموظفين في المؤسسة يفوق عدد الإطارات والمسؤولين الإداريين، الأمر الذي انعكس على طبيعة العينة المدروسة. كما أن ارتفاع نسبة الموظفين يساهم في الحصول على معلومات ميدانية دقيقة حول واقع العمل والتطبيق الفعلي لمختلف الإجراءات داخل المؤسسة.

الفرع الخامس : توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة : وهي موضحة كالآتي :

الجدول رقم (14) يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

البيان	التكرار	النسبة %
5 سنوات فأقل	4	8%
من 6-10 سنوات	7	14%
11-15 سنة	11	22%
أكثر من 16 سنة	28	56%
المجموع	50	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج (SPSS أنظر الملحق رقم 02)

الشكل رقم (07): يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج (SPSS أنظر الملحق رقم 02)

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (14) أن (28) فردا من أفراد عينة الدراسة هم من أصحاب الخبرة أكثر من 16 سنة بنسبة (56%)، وتليها (11) فردا من أفراد عينة الدراسة من 11 إلى 15 سنة بنسبة قدرت (22%)، وجاءت (7) افراد من فئة 6 إلى 10 سنوات بنسبة (14%)، وتليها (4) افراد من فئة أقل من 6 سنوات بنسبة (8%)، تؤكد النتائج ان الفئة الغالبة هي أكثر من 16 سنة لديهم خبرة طويلة ومعرفة في شركة وخاصة بنظام الرقابة الداخلية.

المطلب الثاني: عرض وتحليل و مناقشة نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة

يهدف هذا الجزء إلى عرض نتائج استخدام بعض الأدوات الإحصائية المتمثلة في المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، في تحليل إجابات وآراء الأفراد حول ما جاء من فقرات في الاستبيان، حيث سنتناول في البداية مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل المؤسسة من خلال الإجابات الخاصة بأفراد العينة ثم تحليلها .

الفصل الثاني: تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية "دراسة ميدانية"

الفرع الأول: نتائج تحليل وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول محور فعالية نظام الرقابة الداخلية

{المحور أول}.

قصد التعرف على مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال إجابات أفراد العينة بالمؤسسة محل

الدراسة، فقد تم اقتراح 05 فقرات من (05-01) لتقيس هذا الجانب كمايلي :

للإجابة على هذا السؤال تم الاستعانة بالمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لبيان الأهمية النسبية

للعبارات من وجهة نظر العاملين بالمؤسسة، ودرجة موافقتهم عليها، كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (15) يوضح تصورات المستجوبين لمحور فعالية نظام الرقابة الداخلية

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
01	تعتمد المؤسسة إجراءات رقابة داخلية واضحة ومكتوبة	3.6400	1.08346	متوسطة	05
02	يتم الفصل بين المهام والمسؤوليات داخل المؤسسة	3.7200	0.85809	مرتفعة	03
03	يساهم نظام الرقابة الداخلية في الحد من الأخطاء المالية	4.0600	0.65184	مرتفعة	01
04	توجد متابعة مستمرة لتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية	3.9000	0.64681	مرتفعة	02
05	يتم تحديث نظام الرقابة الداخلية بصفة دورية	3.7000	0.67763	مرتفعة	04
المعدل العام		3.6700	1.08346	مرتفعة	/

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج (SPSS أنظر الملحق رقم 02).

يبين الجدول أعلاه تصورات المستجوبين أن أفراد العينة في المؤسسة محل الدراسة، قد أظهروا

موافقتهم حول محور فعالية نظام الرقابة الداخلية جاء المعدل العام بلغ (3.6700) وانحراف معياري

(1.08346) ،جاءت في المرتبة الاولى الفقرة رقم (03) " يساهم نظام الرقابة الداخلية في الحد من

الأخطاء المالية " درجة مرتفعة بلغ متوسط حسابي (4.0600)، تليها المرتبة الثانية الفقرة رقم (04)"
توجد متابعة مستمرة لتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية " وقد جاءت متوسط حسابي (4.2564)، وتليها في
المرتبة الثالثة الفقرة رقم (02) " يتم الفصل بين المهام والمسؤوليات داخل المؤسسة "وقد جاء متوسط
الحسابي (3.7200)، وتليها في المرتبة الرابعة الفقرة رقم (05)" يتم تحديث نظام الرقابة الداخلية بصفة
دورية " قدر متوسط الحسابي (3.7000)، وفي المرتبة الخامسة الفقرة رقم (01) " تعتمد المؤسسة
إجراءات رقابة داخلية " بلغ متوسط الحسابي (3.6400) ، تظهر النتائج الإحصائية أن نظام الرقابة
الداخلية في الشركة يتمتع بفعالية مرتفعة من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث يُعد هذا النظام الركيزة
الأساسية لضمان جودة المعلومات المالية والمحاسبية. وتتجلى هذه الفعالية في المساهمة الجوهرية
للرقابة في تقليل الأخطاء البشرية والتقنية، مما يضمن تدفق معلومات موثوقة، دقيقة، وفي التوقيت
المناسب، الأمر الذي يدعم متخذي القرار في رسم السياسات المستقبلية للمؤسسة بناءً على أسس
سليمة.

الفرع الثاني : نتائج تحليل وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول محور جودة المعلومات المالية }

المحور الثاني الدقة والموثوقية}

قصد التعرف على مدى تساهم نظام الرقابة الداخلية في تحسين موثوقية المعلومات المالية من خلال
إجابات العينة لدى الأفراد ، فقد تم صياغة (05) فقرات كمايلي :

تم الاستعانة بالمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لبيان الأهمية النسبية للفقرات من وجهة نظر
أفراد عينة الدراسة و درجة موافقتهم عليها كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (16) يوضح تصورات المستجوبين محور جودة المعلومات المالية (الدقة والموثوقية)

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
01	تتسم المعلومات المالية بالدقة وخلوها من الأخطاء	3.3800	1.06694	متوسطة	05
02	تعكس المعلومات المالية الوضع الحقيقي للمؤسسة	3.5800	1.05153	متوسطة	04
03	يتم إعداد التقارير المالية وفق معايير محاسبية معتمدة	3.7200	0.94847	مرتفعة	02
04	يساهم نظام الرقابة الداخلية في تعزيز مصداقية التقارير المالية	3.7800	0.91003	مرتفعة	01
05	يتم التحقق من صحة البيانات المالية قبل اعتمادها	3.6600	1.02240	مرتفعة	03
	المعدل العام	3.5200	0.93656	متوسطة	/

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج (SPSS أنظر الملحق رقم 02).

يبين الجدول أعلاه تصورات المستجوبين أن أفراد العينة في المؤسسة محل الدراسة، قد أظهروا موافقتهم حول "محور جودة المعلومات المالية (الدقة والموثوقية)" جاء المعدل العام (3.5200) وانحراف معياري (0.93656)، جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (04) "يساهم نظام الرقابة الداخلية في تعزيز مصداقية التقارير المالية" درجة مرتفعة بلغ متوسط حسابي (3.7800)، تليها المرتبة الثانية الفقرة رقم (03) "يتم إعداد التقارير المالية وفق معايير محاسبية معتمدة" وقد جاءت متوسط حسابي (3.7200)، وتليها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (05) "يتم التحقق من صحة البيانات المالية قبل اعتمادها" وقد جاء متوسط الحسابي (3.7200)، وتليها في المرتبة الرابعة الفقرة رقم (02) "تعكس المعلومات المالية الوضع الحقيقي للمؤسسة" قدر متوسط الحسابي (3.5800) وفي المرتبة الخامسة الفقرة رقم (01) "تتسم المعلومات المالية بالدقة وخلوها من الأخطاء" بلغ متوسط الحسابي (3.3800)، تؤكد النتائج الإحصائية

ان جودة المعلومات المالية لمؤسسة "سونلغاز"، نتاج مباشر للتكامل الوظيفي بين الالتزام بالمعايير المحاسبية وكفاءة آليات الرقابة الداخلية. وبالرغم من وجود بعض التحديات التقنية التي قد تنعكس نسبيا على مستوى دقة البيانات، إلا أن الدور الوقائي لنظام الرقابة يساهم بفعالية في تحجيم هذه المخاطر وتقليصها إلى حدها الأدنى؛ الأمر الذي يعزز من خاصية الموثوقية، ويحول المعلومة المالية إلى ركيزة استراتيجية تمكن الإدارة من اتخاذ قرارات رشيدة تركز على معطيات واقعية ودقيقة".

الفرع الثالث: نتائج تحليل وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول محور جودة المعلومات المالية }

المحور الثالث الملاءمة والتوقيت }

قصد التعرف على دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين ملاءمة وتوقيت المعلومات المالية من خلال إجابات أفراد العينة بالمؤسسة محل الدراسة، فقد تم اقتراح (05) فقرات .

للإجابة على هذا الاشكالية تم الاستعانة بالمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لبيان الأهمية النسبية للعبارات من وجهة نظر العاملين بالمؤسسة، ودرجة موافقتهم عليها، كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (17) يوضح تصورات المستجوبين محور جودة المعلومات المالية (الملاءمة والتوقيت)

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
01	يتم توفير المعلومات المالية في الوقت المناسب	3.9400	0.79308	مرتفعة	02
02	تساعد المعلومات المالية الإدارة في اتخاذ القرارات	3.9600	0.75485	مرتفعة	01
03	يساهم نظام الرقابة الداخلية في سرعة إعداد التقارير المالية	3.7000	1.05463	مرتفعة	03
04	المعلومات المالية المقدمة واضحة وسهلة الفهم	3.5200	1.01499	متوسطة	05
05	يتم استخدام المعلومات المالية في التخطيط	3.6000	1.08797	متوسطة	04

الفصل الثاني: تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية "دراسة ميدانية"

المعدل العام	والرقابة			
3.7700	0.79031	مرتفعة	/	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج (SPSS أنظر الملحق رقم 02).

يبين الجدول أعلاه تصورات المستجوبين أن أفراد العينة في المؤسسة محل الدراسة، قد أظهروا موافقتهم حول " محور جودة المعلومات المالية (الملاءمة والتوقيت)"، جاء المعدل العام (3.7700) وانحراف معياري (0.79031)، جاءت في المرتبة الاولى الفقرة رقم (02) "تساعد المعلومات المالية الإدارة في اتخاذ القرارات" درجة مرتفعة بلغ متوسط حسابي (3.9600)، تليها المرتبة الثانية الفقرة رقم (01) "يتم توفير المعلومات المالية في الوقت المناسب" وقد جاءت متوسط حسابي (3.9400)، وتليها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (03) "يساهم نظام الرقابة الداخلية في سرعة إعداد التقارير المالية" وقد جاء متوسط الحسابي (3.7000)، وتليها في المرتبة الرابعة الفقرة رقم (05) "يتم استخدام المعلومات المالية في التخطيط والرقابة" قدر متوسط الحسابي (3.6000) وفي المرتبة الاخيرة الفقرة رقم (04) "المعلومات المالية المقدمة واضحة وسهلة الفهم" بمتوسط حسابي (3.5200)، تؤكد النتائج أن نظام الرقابة الداخلية في مؤسسة "سونلغاز -بوهراوة-" يمثل عاملا حاسما في الارتقاء بجودة المعلومات المالية، وذلك من خلال ضمان تدفقها نحو مراكز القرار بآنية وموثوقية. وتبرز فاعلية هذا النظام في قدرته على معالجة البيانات المحاسبية وتحويلها إلى معلومات استراتيجية تخدم بدقة عمليات التخطيط واتخاذ القرار، مما يساهم في رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتقليص الفترات الزمنية اللازمة لإعداد التقارير المالية الختامية.

الفرع الرابع: نتائج تحليل وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول محور أثر الرقابة الداخلية على

تحسين جودة المعلومات المالية {المحور الرابع}

الفصل الثاني: تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية "دراسة ميدانية"

قصد التعرف كيف يؤثر نظام الرقابة الداخلية على مستوى الشفافية والالتزام بالمعايير المحاسبية من

خلال إجابات أفراد العينة بالمؤسسة محل الدراسة، فقد تم اقتراح (05) فقرات.

للإجابة على هذا الاشكالية تم الاستعانة بالمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لبيان الأهمية

النسبية للعبارات من وجهة نظر العاملين بالمؤسسة، ودرجة موافقتهم عليها، كما هو موضح بالجدول

التالي:

الجدول رقم (18) يوضح تصورات المستجوبين محور أثر الرقابة الداخلية على تحسين جودة المعلومات المالية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
01	يساهم نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية	3.8400	0.71027	مرتفعة	01
02	يقلل نظام الرقابة الداخلية من التلاعب والغش المالي	3.7800	0.93219	مرتفعة	02
03	يعزز نظام الرقابة الداخلية الثقة في القوائم المالية	3.7200	0.94847	مرتفعة	03
04	يساهم النظام في تقليل حالات التلاعب المالي المسجلة	3.6800	0.93547	مرتفعة	05
05	تعتبر الرقابة الداخلية عنصراً أساسياً لتحسين الأداء المالي	3.7000	1.09265	مرتفعة	04
	المعدل العام	3.7700	0.64847	مرتفعة	/

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج (SPSS أنظر الملحق رقم 02).

يبين الجدول أعلاه تصورات المستجوبين أن أفراد العينة في المؤسسة محل الدراسة، قد أظهروا

موافقتهم حول "أثر الرقابة الداخلية على تحسين جودة المعلومات المالية"، جاء المعدل العام (3.7700)

وانحراف معياري (0.64847)، جاءت في المرتبة الاولى الفقرة رقم (01) "يساهم نظام الرقابة الداخلية

في تحسين جودة المعلومات المالية " درجة مرتفعة بلغ متوسط حسابي (3.8400)، تليها المرتبة الثانية الفقرة رقم (02) " يقلل نظام الرقابة الداخلية من التلاعب والغش المالي " وقد جاءت متوسط حسابي (3.7800)، وتليها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (03) "يعزز نظام الرقابة الداخلية الثقة في القوائم المالية "وقد جاء متوسط الحسابي (3.7200)، وتليها في المرتبة الرابعة الفقرة رقم (05) " تعتبر الرقابة الداخلية عنصراً أساسياً لتحسين الأداء المالي " قدر متوسط الحسابي (3.7000) وفي المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (04) "يساهم النظام في تقليل حالات التلاعب المالي المسجلة " بمتوسط حسابي (3.6800) ،تؤكد النتائج الإحصائية لمحور أثر الرقابة الداخلية أن هناك قناعة راسخة لدى عينة الدراسة بأن نظام الرقابة يمثل المتغير المستقل الأبرز في تحسين جودة المعلومات المالية بمؤسسة "سونلغاز -بوهراوة- ". فمن خلال الأدوار الوقائية والضابطة للنظام، تمكنت المؤسسة من تحجيم فرص التلاعب المالي وتعزيز مستويات الثقة في قوائمها الختامية.

المطلب الثالث: إختبار الفرضيات:

بعد استعراض نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول أسئلة الدراسة بشأن بعض المحاور و الأبعاد المتعلقة يساهم نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية داخل المؤسسة ، سنقوم الآن باختبار الفرضيات التي تقيس مجموعة من العلاقات التأثيرية بين متغيرات الدراسة المستقلة و التابعة، وذلك استنادا للإجابات و النتائج المتحصل عليها.

الفرضية الاول: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية نظام الرقابة الداخلية وتحسين جودة المعلومات المالية داخل المؤسسة.

H_0 "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية نظام الرقابة الداخلية وتحسين جودة المعلومات المالية داخل المؤسسة ".

H1 " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية نظام الرقابة الداخلية وتحسين جودة المعلومات المالية داخل المؤسسة".

الجدول رقم (19) يوضح معامل ارتباط بيرسون و مستوى الدلالة لدرجات ارتباط متغيرات الدراسة

المتغير المستقل: فعالية نظام الرقابة الداخلية		المتغير
معامل الارتباط	فعالية نظام الرقابة الداخلية	المتغير التابع: تحسين جودة المعلومات المالية
معاملات بيرسون	0.850**	
مستوى الدلالة	0,000	
العدد	50	

- ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على نتائج التحليل ب (SPSS أنظر الملحق رقم 03).

أولاً: اختبار الفرضية

تم اختبار الفرضية الأولى باستخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس العلاقة بين فعالية نظام الرقابة الداخلية وتحسين جودة المعلومات المالية داخل المؤسسة. وقد أظهرت نتائج التحليل أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.850) عند مستوى دلالة (0.000) وبجسم عينة قدره (30)

ثانياً: تفسير النتائج

تشير قيمة معامل الارتباط (0.850) إلى وجود علاقة طردية قوية جداً بين المتغيرين، أي أنه كلما زادت فعالية نظام الرقابة الداخلية، تحسنت جودة المعلومات المالية داخل المؤسسة. كما أن مستوى الدلالة (0.000) أقل من (0.05)، مما يدل على أن هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية، وبالتالي فهي علاقة حقيقية وليست ناتجة عن الصدفة.

ثالثاً: الاستنتاج

بناءً على نتائج التحليل الإحصائي، يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية نظام الرقابة الداخلية وتحسين جودة المعلومات المالية، وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين.

رابعاً: النتائج

توصلت الدراسة إلى أن فعالية نظام الرقابة الداخلية تلعب دوراً جوهرياً في تحسين جودة المعلومات المالية داخل المؤسسة، حيث تساهم في تعزيز دقة البيانات، وموثوقيتها، وشفافيتها، مما يساعد متخذي القرار على الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات سليمة. كما تعكس هذه النتيجة أهمية تطوير وتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية كأداة أساسية لتحسين الأداء المالي والإداري داخل المؤسسات.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية وملاءمة وتوقيت المعلومات المالية داخل المؤسسة.

H_0 "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية وملاءمة وتوقيت المعلومات المالية داخل المؤسسة".

H_1 "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية وملاءمة وتوقيت المعلومات المالية داخل المؤسسة".

الجدول رقم (20) يوضح معامل ارتباط بيرسون و مستوى الدلالة لدرجات ارتباط متغيرات الدراسة

المتغير	المتغير المستقل: نظام الرقابة الداخلية	
المتغير التابع:	معامل الارتباط	نظام الرقابة الداخلية
وملاءمة	معاملات بيرسون	0.811**
وتوقيت	مستوى الدلالة	0,000
المعلومات المالية	العدد	50

ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على نتائج التحليل ب (SPSS أنظر الملحق رقم 03).

أولاً: اختبار الفرضية

تم اختبار الفرضية الثالثة باستخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومستوى الشفافية والالتزام بالمعايير المحاسبية، وانعكاس ذلك على جودة المعلومات المالية. وقد أظهرت نتائج التحليل أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.811) عند مستوى دلالة (0.000) وبجسم عينة قدره (50).

ثانياً: تفسير النتائج

تشير قيمة معامل الارتباط (0.811) إلى وجود علاقة طردية قوية بين نظام الرقابة الداخلية ومستوى الشفافية والالتزام بالمعايير المحاسبية، مما ينعكس إيجاباً على جودة المعلومات المالية. كما أن مستوى الدلالة (0.000) أقل من (0.05)، وهذا يدل على أن العلاقة ذات دلالة إحصائية، أي أنها علاقة حقيقية وليست ناتجة عن الصدفة.

ثالثاً: الاستنتاج

بناءً على نتائج التحليل الإحصائي، يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية ومستوى الشفافية والالتزام بالمعايير المحاسبية، وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات.

رابعاً: النتائج

توصلت الدراسة إلى أن نظام الرقابة الداخلية الفعال يساهم بشكل كبير في تعزيز مستوى الشفافية والالتزام بالمعايير المحاسبية، وهو ما ينعكس إيجاباً على تحسين جودة المعلومات المالية داخل المؤسسة.

الفصل الثاني: تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية "دراسة ميدانية"

كما تؤكد هذه النتيجة أهمية تبني نظم رقابية فعالة وتطبيق مبادئ الحوكمة لضمان تقديم معلومات مالية دقيقة وموثوقة تدعم عملية اتخاذ القرار.

الفرضية الثالث: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية ومستوى الشفافية والالتزام بالمعايير المحاسبية، مما ينعكس إيجاباً على جودة المعلومات المالية.

H_0 "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية ومستوى الشفافية والالتزام بالمعايير المحاسبية، مما ينعكس إيجاباً على جودة المعلومات المالية."

H_1 "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية ومستوى الشفافية والالتزام بالمعايير المحاسبية، مما ينعكس إيجاباً على جودة المعلومات المالية."

الجدول رقم (21) يوضح معامل ارتباط بيرسون و مستوى الدلالة لدرجات ارتباط متغيرات الدراسة

المتغير المستقل: نظام الرقابة الداخلية		المتغير
نظام الرقابة الداخلية	معامل الارتباط	المتغير التابع: لشفافية والالتزام بالمعايير المحاسبية
0.810**	معاملات بيرسون	
0,000	مستوى الدلالة	
50	العدد	

- ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على نتائج التحليل ب (SPSS أنظر الملحق رقم 03).

أولاً: اختبار الفرضية

تم اختبار الفرضية الثالثة باستخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومستوى الشفافية والالتزام بالمعايير المحاسبية. وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.810) عند مستوى دلالة (0.000) وبحجم عينة قدره (50).

ثانياً: تفسير النتائج

تدل قيمة معامل الارتباط (0.810) على وجود علاقة طردية قوية بين نظام الرقابة الداخلية ومستوى الشفافية والالتزام بالمعايير المحاسبية، حيث تشير هذه النتيجة إلى أنه كلما تحسن نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة، ارتفع مستوى الشفافية وزاد الالتزام بالمعايير المحاسبية. كما أن مستوى الدلالة (0.000) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يؤكد أن هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية، أي أنها ليست عشوائية بل تعكس ارتباطاً حقيقياً بين المتغيرين.

ثالثاً: الاستنتاج

بناءً على النتائج المتحصل عليها، يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية ومستوى الشفافية والالتزام بالمعايير المحاسبية، وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين.

رابعاً: النتائج

توصلت الدراسة إلى أن فعالية نظام الرقابة الداخلية تمثل عاملاً أساسياً في تعزيز مستوى الشفافية والالتزام بالمعايير المحاسبية داخل المؤسسة، وهو ما ينعكس إيجاباً على جودة المعلومات المالية من حيث الدقة والموثوقية والمصادقية. كما تؤكد هذه النتيجة ضرورة الاهتمام بتطوير أنظمة الرقابة الداخلية وتفعيلها لضمان تحسين مخرجات النظام المحاسبي ودعم اتخاذ القرار.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المالية الناتجة عن نظام الرقابة الداخلية وفعاليتها وفعالية اتخاذ القرار المالي داخل المؤسسة..

H_0 "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المالية الناتجة عن نظام الرقابة الداخلية وفعاليتها اتخاذ القرار المالي داخل المؤسسة...".

H_1 "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المالية الناتجة عن نظام الرقابة الداخلية وفعاليتها اتخاذ القرار المالي داخل المؤسسة".

الجدول رقم (22) يوضح معامل ارتباط بيرسون و مستوى الدلالة لدرجات ارتباط متغيرات الدراسة

المتغير المستقل: جودة المعلومات المالية الناتجة		المتغير
جودة المعلومات المالية الناتجة	معامل الارتباط	المتغير التابع: وفعالية اتخاذ القرار المالي داخل المؤسسة
0.780**	معاملات بيرسون	
0,000	مستوى الدلالة	
50	العدد	

- ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على نتائج التحليل ب (SPSS أنظر الملحق رقم 03).

أولاً: اختبار الفرضية

تم اختبار الفرضية الرابعة باستخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس العلاقة بين جودة المعلومات المالية الناتجة عن نظام الرقابة الداخلية وفعالية اتخاذ القرار المالي داخل المؤسسة. وقد أظهرت نتائج التحليل أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.780) عند مستوى دلالة (0.000) وبجسم عينة قدره (50).

ثانياً: تفسير النتائج

تشير قيمة معامل الارتباط (0.780) إلى وجود علاقة طردية قوية بين جودة المعلومات المالية وفعالية اتخاذ القرار المالي، حيث تعكس هذه النتيجة أنه كلما تحسنت جودة المعلومات المالية من حيث الدقة والموثوقية والملاءمة، زادت فعالية القرارات المالية داخل المؤسسة. كما أن مستوى الدلالة (0.000) أقل من (0.05)، مما يدل على أن العلاقة ذات دلالة إحصائية، أي أنها ليست ناتجة عن الصدفة.

ثالثاً: الاستنتاج

بناءً على نتائج التحليل الإحصائي، يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المالية الناتجة عن نظام الرقابة الداخلية وفعالية اتخاذ القرار المالي داخل المؤسسة، وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين

رابعاً: النتائج

توصلت الدراسة إلى أن جودة المعلومات المالية الناتجة عن نظام الرقابة الداخلية تمثل عاملاً حاسماً في تحسين فعالية اتخاذ القرار المالي داخل المؤسسة، حيث تساهم في توفير معلومات دقيقة وموثوقة وفي الوقت المناسب، مما يساعد متخذي القرار على اختيار البدائل المناسبة وتقليل درجة المخاطرة، وبالتالي تحقيق أداء مالي أفضل.

خلاصة الفصل:

في ختام هذه الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تؤكد الدور المحوري لنظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز فعالية الأداء المالي داخل المؤسسة. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقات ارتباط قوية وذات دلالة إحصائية بين فعالية نظام الرقابة الداخلية وكل من جودة المعلومات المالية، مستوى الشفافية والالتزام بالمعايير المحاسبية، إضافة إلى فعالية اتخاذ القرار المالي.

كما بينت الدراسة أن تحسين وتفعيل نظام الرقابة الداخلية يساهم بشكل مباشر في رفع مستوى دقة وموثوقية المعلومات المالية، وهو ما ينعكس إيجاباً على جودة التقارير المالية ويساعد متخذي القرار في اتخاذ قرارات رشيدة ومبنية على أسس علمية سليمة. كذلك، أكدت النتائج أهمية الالتزام بالمعايير المحاسبية وتعزيز الشفافية كعوامل مكملة لنجاح النظام الرقابي داخل المؤسسة.

وعليه، يمكن القول إن تبني نظام رقابة داخلية فعال وتطويره باستمرار يعد ضرورة حتمية لكل مؤسسة تسعى إلى تحسين أدائها المالي وتعزيز قدرتها التنافسية. ومن هذا المنطلق، توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بتطوير آليات الرقابة الداخلية، وتدعيمها بالتقنيات الحديثة، وتكوين الموارد البشرية المؤهلة لضمان تحقيق أعلى مستويات الكفاءة والفعالية.

وفي الأخير، تفتح هذه الدراسة المجال أمام بحوث مستقبلية يمكن أن تتناول جوانب أخرى مرتبطة بالرقابة الداخلية، مثل تأثير الرقمنة أو دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المؤسسي بشكل أعمق.

الختامة

الخلاصة:

يعتبر نظام الرقابة الداخلية وسيلة ذات أهمية كبيرة وتأثير فعال داخل المؤسسات الاقتصادية، وتتمثل هذه الوسيلة في مجموعة من الإجراءات والآليات التي تعتمد عليها المؤسسة بهدف مراقبة مختلف العمليات المالية والمحاسبية، وذلك لضمان دقة وموثوقية المعلومات المالية، وإعطاء صورة حقيقية وصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، مما يساعد في اتخاذ القرارات السليمة.

وقد تزايد الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية في السنوات الأخيرة نتيجة التطورات الاقتصادية والمالية المتسارعة، حيث أصبحت المؤسسات مطالبة بتبني أنظمة رقابية فعالة تضمن سلامة معلوماتها المالية، وتعزز من قدرتها على مواجهة المخاطر المختلفة، كما تساهم هذه الأنظمة في تحسين مستوى الشفافية والمصداقية، بما يدعم ثقة مختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة.

وعلى هذا الأساس جاءت دراستنا حول دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية، وذلك من خلال دراسة ميدانية على مستوى مؤسسة سونلغاز، بهدف إبراز أهمية هذا النظام في تعزيز جودة المعلومات المالية والتقليل من الأخطاء والمخاطر.

وعليه وبعد إجراء الدراسة النظرية والميدانية وإجراء التحليل الإحصائي للبيانات المتحصل عليها، يمكن ذكر بعض النتائج والتوصيات والاقتراحات المناسبة.

أولا : نتائج الدراسة:

وانطلاقا من الجانب النظري والدراسة الميدانية توصلنا إلى ما يلي:

- هناك دور فعال لنظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية، حيث تحققنا من صحة هذه الفرضية بناء على آراء عينة الدراسة، إذ يساهم هذا النظام في تعزيز دقة وموثوقية البيانات المالية داخل المؤسسة.
- هناك علاقة طردية قوية بين نظام الرقابة الداخلية وموثوقية المعلومات المالية، حيث تساعد الإجراءات الرقابية في الحد من الأخطاء والغش، وبالتالي تعزيز مصداقية القوائم المالية.

- هناك دور لنظام الرقابة الداخلية في تحسين ملاءمة وتوقيت المعلومات المالية، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن المؤسسة توفر معلومات مالية في الوقت المناسب، مما يساعد في دعم اتخاذ القرار.
- يساهم نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الشفافية والالتزام بالمعايير المحاسبية، من خلال تطبيق إجراءات تنظيمية ورقابية دقيقة داخل المؤسسة.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المالية وفعالية اتخاذ القرار، حيث إن توفر معلومات دقيقة وموثوقة يساعد الإدارة في اتخاذ قرارات رشيدة.
- يتميز نظام الرقابة الداخلية داخل مؤسسة سونلغاز بدرجة فعالية معتبرة، حيث تعتمد المؤسسة على مجموعة من الآليات الرقابية التي تضمن حسن سير العمليات المالية.
- يساهم نظام الرقابة الداخلية في تقليل المخاطر المالية وتعزيز الرقابة المستمرة على مختلف الأنشطة داخل المؤسسة.
- يتوقف نجاح نظام الرقابة الداخلية على مدى التزام العاملين به، بالإضافة إلى كفاءتهم وخبرتهم المهنية في تطبيق الإجراءات الرقابية.
- يعتمد نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المكونات الأساسية التي تعمل بشكل متكامل لتحسين جودة المعلومات المالية.
- يساهم تطبيق نظام رقابة داخلية فعال في تعزيز الثقة في القوائم المالية من طرف مختلف المستخدمين.
- يتوقف نجاح نظام الرقابة الداخلية على مدى تطبيق المعايير والإجراءات المعتمدة وتحسينها باستمرار.
- أظهرت الدراسة وجود بعض النقصان المتعلقة بدقة المعلومات المالية رغم وجود نظام رقابي، مما يستدعي تحسين بعض الإجراءات.

ثانيا : المقترحات

- ضرورة تعزيز نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة وتحسينه بشكل دوري بما يتماشى مع التغيرات.
- العمل على تحسين دقة المعلومات المالية من خلال تعزيز إجراءات المراجعة والتحقق.

- ضرورة تكوين وتدريب العاملين في مجال الرقابة الداخلية والمحاسبة.
- اعتماد أنظمة معلومات حديثة تساهم في تحسين جودة البيانات المالية.
- ضرورة تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة داخل المؤسسة.
- تفعيل آليات المراجعة الداخلية المستمرة للكشف عن نقاط الضعف ومعالجتها.
- دعم استخدام التكنولوجيا الحديثة في تحسين فعالية الرقابة الداخلية.

ثالثا : آفاق الدراسة

بناءً على النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة الميدانية، وفي ظل المتغيرات التنظيمية الحديثة، تتبلور جملة من الآفاق والمسارات البحثية المقترحة للدراسات المستقبلية فيما يلي:

- دراسة أثر نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.
- دراسة أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات الجزائرية ونظيراتها.
- دور التحول الرقمي في تحسين فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.
- دور الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي داخل المؤسسات.
- التكامل بين الرقابة الداخلية والخارجية في تحسين جودة التقارير المالية.

قائمة المراجع

1-المراجع باللغة العربية:

أولا.الكتب:

- أبو عجوة، محمد كمال، حماد، طارق عبد العال، الطرق المحاسبية والتقارير المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، عمان، الأردن.
- الرملي، فياض حمزة، نظم المعلومات المالية: مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية، الأباي للنشر والتوزيع، 2010.
- الصبان محمد سمير، الأصول العلمية والعملية للمراجعة بين النظرية والممارسة، الدار الجامعية، 1993.
- القاضي حسين يوسف وآخرون، أصول المراجعة (1)، منشورات جامعة دمشق، 2008.
- حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية، الإسكندرية، مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية، 2009.
- عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- عبد الفتاح الصحن، الرقابة والمراجعة الداخلية، المكتب الجامعي الحديث، 2006.
- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2006.
- لجنة بازل للرقابة المصرفية، إطار الرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية، بنك التسويات الدولية، بازل، 2012.
- محمد التهامي الطواهر، ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، الأخطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية . بن عكنون . الجزائر، 2003.
- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 2005.
- محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

ثانيا. الرسائل والبحوث الجامعية :

- أجد إسماعيل أبو حمّام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة مقدّمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009.
- أوسعيد نيسة، "إجراءات نظام الرقابة الداخلية وتدقيق النشاط الفندقي وإسهامهما في تحقيق التسيير الأمثل: دراسة ميدانية على عينة من الفنادق الجزائرية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - العدد الاقتصادي، جامعة زيان عاشور بالجلفة، عدد خاص، 2018.
- إيمان صحراوي، أثر اعتماد معايير جودة المعلومات المالية على إعداد القوائم المالية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2020.
- بوبكر عمروش، دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، السنة الجامعية 2010/2011.
- جدي سمراء " دور الرقابة الداخلية في زمادة مصداقية المخرجات المحامية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية- دراسة عينة من مؤسسات الجزائر " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ،الطور الثالث في العلوم التجارية ،تخصص بنوك مالية ومحاسبة ،جامعة محمد بوضاف لمسيلة ،الجزائر 2016/2017.
- حليلة بن حامد، دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، شعبة علوم التسيير، 2015.
- طالب حسين سهام، يعقوب محمد، أهم سبل تفعيل عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية، المجلد 12، العدد 1، جامعة تسمسليت، 15 يونيو 2021.
- علون محمد لمين، دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2016.

- محمد حامد محمد السامرائي، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية: دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، جامعة الشرق الأوسط، مذكرة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، 2016.

ثالثاً. ملتقيات والمقالات العلمية:

- الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، ترجمة: جمعية المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، مجموعة طلال أبو غزالة، مبنى الإدارة العامة، عمان، ج 1، 2010.
- باني، سيد علي، والجوزي، جميلة، جودة المعلومات المالية بين تعدد الصفات النوعية واختلاف احتياجات المستخدمين، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 52، العدد 25، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2022.
- بوطورة فضيلة، "علاقة الرقابة الداخلية في البنوك بظاهرة القروض المتعثرة"، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة تبسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العدد 1، المجلد 6، 20 مارس 2015.
- ينظر: أحمد بن عبد الله المجدد، "مشاكل قياس المعلومات الواردة بالقوائم المالية"، المجلة العربية للنشر العلمي (AJSP)، 2014.
- خنفر، مؤيد راضي، المطارنة، غسان فالح، تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي، 2012.
- رياض زلاسي، خليصة رليلي، "المراجعة الداخلية كآلية لتعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 02، ديسمبر 2025.
- شلال نجاه، "تقييم أثر التدقيق الداخلي على فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية"، مجلة المالية والاسواق، المجلد 3، العدد 1، 01 مارس 2016.
- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، الإطار المفاهيمي للتقارير المالية لعام 2018، ترجمة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA)، الرياض، 2020، الفصل الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة، الفقرة 2.4
- عباس حميد التميمي، تقويم نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الحكومية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 13، العدد 42، 2018.

- علي بن عمار، تقييم نظام الرقابة الداخلية في السلطات المحلية في الحكومية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 42، 2018.
- قاسم زلمد عبد الله البعاج، "تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في وحدات التعليم العالي - دراسة تطبيقية في قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بجامعة القادسية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 13، العدد 04، جامعة القادسية، العراق، 2011.
- محمد بوناب، لطفي بوناب، "أهمية الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسة نפטال للوقود CBR سكيكة"، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد 01، 2023.
- وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، ج 1، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007.

2-مراجع باللغة الاجنبية:

- COSO. (2013). Internal Control — Integrated Framework. تم الاطلاع على <https://www.coso.org/guidance-on-internal-control> الموقع في 17 جوان 2026، الساعة 10:00 صباحاً
- EvalCommunity. (2024). Understanding Effectiveness Evaluation: Definition, Benefits, And Best Practices. تم الاطلاع على الموقع في 24 ديسمبر 2025، الساعة 12:00 مساءً <https://www.evalcommunity.com/career-center/effectiveness-evaluation/>
- IFRS Foundation. (2024). Conceptual Framework for Financial Reporting. تم الاطلاع على الموقع في 17 جوان 2026، الساعة 11:30 صباحاً <https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/conceptual-framework/>
- Financial Accounting Standards Board (FASB), Statement of Financial Accounting Concepts No. 8: Conceptual Framework for Financial Reporting, (Amended August 2018), Chapter 3: Qualitative Characteristics of Useful Financial Information, p. 2.
- Lejeune Gérard, Emmerich Jean-Pierre, Audit et Commissariat aux Comptes, Gualino, Paris, 2007.
- Suhaili Mohd Hussin, Siti Subaryani ZAINOL, Teengku Rahimah, Tengku Arifin, Azni Suhaily Samsuri, Qualitative Characteristics of Financial Information Toward Quality of Financial Reporting in

Malaysian Listed Manufacturing Firms, Asian Journal of Research In Business and Management, Vol 03, No 02, 2021.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة
استمارة بعنوان:

تقييم فعالية نظام رقابة الداخلية في تحسين جودة معلومات المالية
_ دراسة حالة شركة توزيع كهرباء والغاز سونلغاز -بوهراوة- _

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أخي الموظف / أختي الموظفة...

في إطار القيام بدراسة بعنوان "تقييم نظام رقابة الداخلية في تحسين جودة معلومات المالية _ دراسة حالة شركة توزيع كهرباء والغاز سونلغاز -بوهراوة- يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستمارة بهدف الحصول على المعلومات اللازمة والتي تخدم أهداف هذه الدراسة آملين في تعاونكم معنا، راجين منكم التفضل بالإجابة على الأسئلة الواردة في الاستمارة بدقة وموضوعية وذلك بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة، علما بأن الغاية من هذه الدراسة هي غاية علمية بحثية وسوف يتم التحفظ بإجاباتكم وفقا لقواعد الأمانة والنزاهة العلمية والسرية التامة، ولن نستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير، جُزيتم خيراً.

الجزء الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

- الجنس: ذكر ○ أنثى
- الفئة العمرية: 30 سنة فأقل ○ 31-45 سنة ○ 46-55 سنة ○ 56 سنة فأكثر
- المؤهل العلمي للوظيفة: ثانوي فأقل ○ تقني سامي ○ ليسانس ○ ماستر ○ دراسات عليا
- المستوى الوظيفي: مدير ○ رئيس مصلحة ○ محاسب ○ موظف
- سنوات الخبرة: 5 سنوات فأقل ○ من 6-10 سنوات ○ 11-15 سنة ○ أكثر من 16 سنة

الجزء الثاني: محاور الدراسة:

المحور الأول: فعالية نظام الرقابة الداخلية:

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01 تعتمد المؤسسة إجراءات رقابة داخلية واضحة ومكتوبة					
02 يتم الفصل بين المهام والمسؤوليات داخل المؤسسة					
03 يساهم نظام الرقابة الداخلية في الحد من الأخطاء المالية					
04 توجد متابعة مستمرة لتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية					
05 يتم تحديث نظام الرقابة الداخلية بصفة دورية					

المحور الثاني: جودة المعلومات المالية (الدقة والموثوقية)

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01 تتسم المعلومات المالية بالدقة وخلوها من الأخطاء					
02 تعكس المعلومات المالية الوضع الحقيقي للمؤسسة					
03 يتم إعداد التقارير المالية وفق معايير محاسبية معتمدة					

قائمة الملاحق

04	يساهم نظام الرقابة الداخلية في تعزيز مصداقية التقارير المالية				
05	يتم التحقق من صحة البيانات المالية قبل اعتمادها				

المحور الثالث: جودة المعلومات المالية (الملاءمة والتوقيت)

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يتم توفير المعلومات المالية في الوقت المناسب				
02	تساعد المعلومات المالية الإدارة في اتخاذ القرارات				
03	يساهم نظام الرقابة الداخلية في سرعة إعداد التقارير المالية				
04	المعلومات المالية المقدمة واضحة وسهلة الفهم				
05	يتم استخدام المعلومات المالية في التخطيط والرقابة				

المحور الرابع: أثر الرقابة الداخلية على تحسين جودة المعلومات المالية

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يساهم نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية				
02	يقلل نظام الرقابة الداخلية من التلاعب والغش المالي				
03	يعزز نظام الرقابة الداخلية الثقة في القوائم المالية				
04	يساهم النظام في تقليل حالات التلاعب المالي المسجلة				
05	تعتبر الرقابة الداخلية عنصراً أساسياً لتحسين الأداء المالي				

شكراً على تعاونكم.

الملحق رقم 02

الجنس

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide ذكر	41	82.0	82.0	82.0
أنثى	9	18.0	18.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	

الفئة العمرية

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide سنة فأقل 30	4	8.0	8.0	8.0
سنة 31-45	21	42.0	42.0	50.0
سنة 46-55	22	44.0	44.0	94.0
سنة فأكثر 56	3	6.0	6.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	

المؤهل العلمي للوظيفة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide ثانوي فأقل	5	10.0	10.0	10.0
تقني سامي	14	28.0	28.0	38.0
ليسانس	21	42.0	42.0	80.0
ماستر	10	20.0	20.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	

المستوى الوظيفي

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide مدير	1	2.0	2.0	2.0
رئيس مصلحة	20	40.0	40.0	42.0
محاسب	8	16.0	16.0	58.0
موظف	21	42.0	42.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	

سنوات الخبرة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide سنوات فأقل 5	4	8.0	8.0	8.0
سنوات 6-10 من	7	14.0	14.0	22.0
سنة 11-15	11	22.0	22.0	44.0
سنة 16 أكثر من	28	56.0	56.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
تعتمد المؤسسة إجراءات رقابية داخلية واضحة ومكتوبة	50	1.00	5.00	3.6400	1.08346
يتم الفصل بين المهام والمسؤوليات داخل المؤسسة	50	1.00	5.00	3.7200	.85809
يساهم نظام الرقابة الداخلية في الحد من الأخطاء المالية	50	2.00	5.00	4.0600	.65184
توجد متابعة مستمرة لتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية	50	2.00	5.00	3.9000	.64681
يتم تحديث نظام الرقابة الداخلية بصفة دورية	50	2.00	5.00	3.7000	.67763
المحور الأول: فعالية نظام الرقابة الداخلية	50	2.00	5.00	3.6700	.76672
N valide (liste)	50				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
تتسم المعلومات المالية بالدقة وخلوها من الأخطاء	50	1.00	5.00	3.3800	1.06694
تعكس المعلومات المالية الوضع الحقيقي للمؤسسة	50	1.00	5.00	3.5800	1.05153
يتم إعداد التقارير المالية وفق معايير محاسبية معتمدة	50	1.00	5.00	3.7200	.94847
يساهم نظام الرقابة الداخلية في تعزيز مصداقية التقارير المالية	50	1.00	5.00	3.7800	.91003
يتم التحقق من صحة البيانات المالية قبل اعتمادها	50	1.00	5.00	3.6600	1.02240
المحور الثاني: جودة المعلومات المالية (الدقة والموثوقية)	50	1.00	5.00	3.5200	.93656
N valide (liste)	50				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
يتم توفير المعلومات المالية في الوقت المناسب	50	2.00	5.00	3.9400	.79308
تساعد المعلومات المالية الإدارة في اتخاذ القرارات	50	3.00	5.00	3.9600	.75485
يساهم نظام الرقابة الداخلية في سرعة إعداد التقارير المالية	50	1.00	5.00	3.7000	1.05463
المعلومات المالية المقدمة واضحة وسهلة الفهم	50	1.00	5.00	3.5200	1.01499
يتم استخدام المعلومات المالية في التخطيط والرقابة	50	1.00	5.00	3.6000	1.08797
المحور الثالث : جودة المعلومات المالية (الملاءمة والتوقيت)	50	2.00	5.00	3.7700	.79031
N valide (liste)	50				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
يساهم نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية	50	2.00	5.00	3.8400	.71027
يقلل نظام الرقابة الداخلية من التلاعب والعشوائية المالية	50	1.00	5.00	3.7800	.93219
يعزز نظام الرقابة الداخلية الثقة في القوائم المالية	50	1.00	5.00	3.7200	.94847
يساهم النظام في تقليل حالات التلاعب المالي المسجلة	50	1.00	5.00	3.6800	.93547
تعتبر الرقابة الداخلية عنصرًا أساسيًا لتحسين الأداء المالي	50	1.00	5.00	3.7000	1.09265
المحور الرابع : أثر الرقابة الداخلية على تحسين جودة المعلومات المالية	50	2.50	5.00	3.7700	.64847
N valide (liste)	50				

الملحق رقم 03

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Observations Valide	50	100.0
Exclu ^a	0	.0
Total	50	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.873	5

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
--	---	---

Observations	Valide	50	100.0
	Exclu ^a	0	.0
	Total	50	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.811	5

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Observations		
Valide	50	100.0
Exclu ^a	0	.0
Total	50	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.863	5

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Observations		
Valide	50	100.0
Exclu ^a	0	.0
Total	50	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.803	5

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Observations Valide	50	100.0
Exclu ^a	0	.0
Total	50	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.937	20

الصفحة	الفهرس
	البسمة
I	الشكر
II	الاهداء
III-IV	ملخص الدراسة
VI-VII	قائمة المحتويات
VIII-IX	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
XI	قائمة المصطلحات والرموز
XI	قائمة الملاحق
أ-د	المقدمة
5	الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية
6	تمهيد
7	المبحث الأول : الاطار المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية
7	المطلب الأول:الاطار العام لنظام الرقابة الداخلية
7	الفرع الأول : ماهية نظام الرقابة الداخلية (نشأة, مفهوم , مبادئ الأساسية , خصائص)
14	الفرع الثاني : أنواع وأهداف وأجراءات نظام الرقابة الداخلية
18	الفرع الثالث : مقومات ومعايير فعالية نظام الرقابة الداخلية
21	الفرع الرابع: تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية (مفهوم تقييم ,أهميته ,مراحل ,طرق وشروط تقييم نظام)
27	المطلب الثاني: الاطار المفاهيمي لجودة المعلومات المالية
27	الفرع الأول : ماهية معلومات مالية (تعريف , خصائص ,استخداماتها)
33	الفرع الثاني : مفهوم جودة المعلومات المالية .
33	الفرع الثالث: معايير المعتمدة لتقييم جودة المعلومات المالية
35	الفرع الرابع : آليات وأدوات قياس جودة المعلومات المالية
36	المطلب الثالث: دور نظام الرقابة الداخلية في دعم جودة المعلومات المالية
38	المبحث الثاني : الدراسات السابقة وما يميز دراسة حالية عن دراسات السابقة
38	المطلب الأول : الدراسات السابقة المحلية
41	المطلب الثاني :الدراسات السابقة الأجنبية

45	المطلب الثالث : المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة
48	خلاصة الفصل الأول
49	الفصل الثاني : تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية " دراسة ميدانية "
50	المبحث الأول : تقييم شركة توزيع الكهرباء والغاز -سونلغاز-
50	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة
52	المطلب الثاني: تعريف مديرية توزيع الكهرباء والغاز - غرداية -
53	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -غرداية-
65	المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية (الطريقة و الإجراءات)
65	المطلب الأول: طرق وأدوات الدراسة
65	الفرع الأول: منهجية الدراسة
65	الفرع الثاني: مجتمع الدراسة و عينتها
66	الفرع الثالث: أداة الدراسة
68	المطلب الثاني: متغيرات الدراسة
69	الفرع الأول: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة
71	المطلب الثالث: صدق وثبات الاستبيان
71	الفرع الأول: اختبار الاتساق الداخلي لأداة الدراسة
72	الفرع الثاني: قياس الصدق البنائي للمجالات
73	الفرع الثالث : توزيع البيانات
75	المبحث الثاني: عرض و تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها
75	المطلب الأول: النتائج المتعلقة بخصائص أفراد عينة الدراسة
75	الفرع الأول : توزيع أفراد العينة حسب الجنس
76	الفرع الثاني : توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية
77	الفرع الثالث : توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي للوظيفة
78	الفرع الرابع : توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي
79	الفرع الخامس : توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة
80	المطلب الثاني: عرض وتحليل و مناقشة نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة
81	الفرع الأول : نتائج تحليل وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول محور الأول
82	الفرع الثاني : نتائج تحليل وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول محور الثاني
84	الفرع الثالث : نتائج تحليل وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول محور الثالث

85	الفرع الرابع : نتائج تحليل وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول محور الرابع
87	المطلب الثالث: إختبار الفرضيات
95	خلاصة الفصل الثاني
96	الـخـاتـمة
98	قائمة المراجع
104	الملاحق
113	الفهرس



غرداية في:.....

شهادة تصحيح

يشهد الأستاذ (ة) : بيثي اسماعيل
الصفة في لجنة المناقشة : مشرفا
بصفته عضوا في لجنة مناقشة الطالب: (ة) : أولاد الحاج يوسف نوال
المستوى : _____
تخصص : محاسبة

بعتوان : تقييم فعالية الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية

تاريخ المناقشة : الخميس 31 ماي 2026

أن الطالب: (ة) : إلترم (ة) : بجميع الملاحظات المقدمة من طرف اللجنة وأن المذكرة قابلة
للإيداع النهائي

رئيس القسم:



إمضاء الأستاذ (ة) المكلف (ة) بمتابعة التصحيح

